

لؤلؤه

ما كان في بسط المعارف شيمتى ولا ولدتنى كوفته وعراق
نقى تنطق البهفاء من غير فطرة وقد تسجىم الورقاء في اطواق

اترك ما علمت لى اى غيرى وليس الرأى كالعلم اليقبن
ان الحق ليس به خفاء اغر كفسرة الفلسف المبين
شربت العلم كأسا بعد كأس فلا نغد الشراب ولا رويت

كتاب حق المعرفة

وحسن الادراك بما يلزم في وجوب الفطر والامساك

طبع من جيب برهان الدين بن عبد الرفيع الشبكاوى سلمه الله لسمع



١٢٩٧
بقين من صفر الخير سنه ***

بمطبع الخزانة في مدينة قران ***

هو كتاب باصمه سنه رخصت بيرلدى ٢٢ نجى نويابر ١٨٧٩ نجى يلدہ ***

هو كتاب قران اونيويرسيتى ننگ طبع خانہ سنہ باصمه اولنہ شبر ***

١٨٨٠ نجى يلدہ ***



الحمد لله اهل الحمد وربّه والشكر ولبه والصلوة والسلام على رسوله محمد
 وحمه وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أما بعد فان عبد الله الفقير الى
 مزيد فضله ومنه ومديد حوله وعونه شهاب الدين بن بهاء الدين بن
 سبحان الفزاني المرماني رزقه الله سبحانه ورسول الحق في مطالبته ووفقه للاتيان
 اليه من بابيه والنيل من حقيقته ولبابه واتاه من كل بر وعدل اصابته وعين
 حسن الامل وغير العمل اثابته يقول ان طائفة من ائمة المساجد بقزان
 وما بصاحبها من القرى والبلدان لما طغوا في الدين وبفروا على الحق
 المبين في دخول شهر رمضان والخروج عنه والصوم والا فطار يريدون
 قواعد الشرع ان ينقصوها جزواً جزواً وشواهد الاصل والفرع يتخذونها لعبا
 وهزواً انهم ليقولون منكراً من القول وزوراً يوحى بعضهم الى بعض زخرف
 القول غروراً نبا لجهلهم ونعسا لقلوبهم وضعت في هذا الشأن رسالة لطيفة

ناعية عليهم ساجدة حالهم وفتاجة محالهم في ضمن فصول منبع الاصول صحيح
 النقول بديع الوصول ورتبتها على مقاصد سبعة يفصل فيها احكامها في
 شواهد يخصص بها انقائها واحكامها بين مقدمة يكون منها فناها وخاغة
 يحسن عندها خناها وسميتها بحق المعرفة وحسن الادراك بما يلزم في
 وموب الفطر والامساك (مقدمة) اعلم ان القضاء بين الناس خلافة الله تعالى
 في خليفته ونياية رسوله عليه السلام في اجراء شريعته وهو منصب فصل
 الخصومات وحسم الدعاى وقطع النزاع ورفعته من بين الناس بالاحكام
 الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة والاجماع وقد قال الله تعالى وانزل
 معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وقال انا انزلنا
 اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اريك الله وقال فاحكم بينهم
 بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم عما جاءك من الحق وقال باداود انا جعلناك
 خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله
 وبمات النبي صلى الله عليه وسلم على بن ابي طالب ومعاذ بن جبل وغياهما قاضيا
 الى اليمن وغيرها وذلك لان في الطبيعة الانسانية من الغباين والتشاجر ما يقتضى
 احتياج الادبيين في كل اجتماع ومجتمع الى حاكم ورازع يحكم بينهم بالحق
 وبزعهم من الشقاق ويقوم بالعدل واصلاح ذات البين ودفع الفتن
 وانواع المفساد ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع
 وصاوات ومساجد وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه بها شرونة
 بانفسهم واول من دفعه الى غيره هو عمر رضى الله عنه لتضاعف اشغال
 الخلافة واعبأ الجهاد والفتوح وسد الثغور وتأسيس الامور ونصب الولاة
 عليها فاستثنى امر القضاء واستخلف من يقوم به تخفيفا لنفسه في الاهتمام
 بغيره وكتب في ذلك الى ابي موسى الاشعري رضى الله عنه حين ولاه
 قضاء الكوفة ما هو المشهور من كتابه حيث قال فيه اما بعد فان القضاء

فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا ادى اليك فانه لا ينفع تكلم بحق
لا نفاذ له وآس بين الناس في وجهك ومجلسك وهذا حتى لا يطعم
شرع في حيفك ولا يميل ضعيف من عدلك البيعة على من ادعى
واليمن على من انكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما
او مرم حلالا ولا يملك قضاء قضيته امس فراجعت اليوم في عقلك وهديت
فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قديم ومراجعة الحق خير من
التماضى في الباطل الفهم الفهم فيما تلجأ في صدرك مما ليس في كتاب
ولا سنة ثم اعرف الامثال والاشباه وقس الامور بنظايرها واجعل لمن
ادعى حقاً عايها او بيعة امدا يمنه الى به فان حضر بينته اخذت له بحقه
والا استعملت القضية عليه فان ذلك انفى للشك واجلى للعامة المسلمون
مدول بعضهم على بعض الا مجزوا في حد او مهر باعليه شهادة زورا و
ظنيها في نسب او ولاء فان الله سبحانه عفا عن الايمان ودرأ بالمبينات واياك
والخلق والنجير والتنافى بالخصوم فان استقرار الحق في موطن الحق
يعظم الله به الاجر ويحسن به الذكر والسلام رواه ابو داود وغيره وكان هذا
المنصب في صدر الاسلام وبدء الحال عبارة عن الفصل بين الخصوم فقط
ثم ضم اليه بعد ذلك امور اخرى على التدرج من استيفاء بعض الحقوق
العامة للمسلمين كالنظر الى احوال المهاجرين عليهم من العجائين واليتامى
والمفلسين ووصايا المسلمين وادبهم وترويض الايامى عند فقد الاولياء
والنار في مصالح الطرقة والابنية ونصح الشهود والامناء والنواب واستيفاء
العلم والخبرة فيهم بالعدالة والجرح يحصل الوثوق بهم واقامة الحدود في الجرائم
الثابتة شرعا فصار كل ذلك لقاص من متعلقة وظيفته وتوابع ولا يمتنع واعتقر
ذلك المنصب اخر الامر على ذلك وقد كان يجعل له النظر في المظالم وهى
وظيفة اوسع من نظر القاضى منزلة من سطوة السلطانية ونصفة القضاء

بعلمهم وعظيم رهبة تقوم الظالم من الخصمين ونزهر المهدي منهما ويكون
 نظره في البيئات والتقارير واعتماد القرابين والامارات وتأخير الحكم الى
 استجلاء الحق وحمل الخصمين على الصلح واستحلاف الشهود كما فعل ذلك عمر
 رضى الله عنه لابي ادريس الخولاني والرشيدي لابي يوسف القاضي والمأمون
 ليعي بن اكنم والمعتصم لاحمد بن ابي دؤاد ورجما جعلوا له قيادة العساكر
 في الجهاد وكان يعي بن اكنم يخرج ايام المأمون بالطائفة الى ارض الروم
 واسد بن الفرات قاضي افر يقية لبنى الاغلب ومنذر بن سعيد قاضي
 اندلس لبنى امية ثم لما تسلمت الروس على مدينة قران وغيرها من
 بلاد بلخار وبطلت المناصب الملكية وتقطعت الخطط الاسلامية من القضاء
 والمظالم والحسبة وغيرها من الوظائف الدينية فيها انفراد اهل كل قرية
 ومحلة بها بامام منهم يقع عليه اختيارهم ويحصل فيه اتفاقهم يقيم لهم
 الصلوات والجمع والاعياد ويقوم مقام القضاة في فصل الخصومات وقطع
 المنازعات الى ان طالت المدة ونسى عهد الملوك الاسلامية بها وبعد زمانه
 فضعف هذا الامر فيهم واقتل شيئا فشيئا حتى انتهى الحال الى ان لا يكون
 ذلك الا بعد اخلاء الحكم السكوبي على شروط وضعوها ومقدمات عينوها وان
 لا يسلم الى الائمة الا مباشرة الانكحة وتسمية الاطفال ودفن الاموات وقبول
 البيئات في دخول شهر رمضان والافطار والاضحى وافامة الجمع والا عباد
 وامامة الصلوات وغير ذلك من امور العبادات فحسب الا بامر جديد على
 حدة لا غير وحال هذا الامام على هذا العهد انه يختاره قومه وينتخبونه
 ويبايعون له ثم بعد ذلك لا بد من التفتيش من جهة العمال في الدولة
 للعلم بصحة اختيارهم ومبايعتهم له وعدم المانع من جهة المنولى او اهل
 محله بتعلق حق العامة به او توجه خدمة الدولة اليه وغير ذلك من الامور
 المانعة لولايته ثم من امتحان الجمعية الشرعية في استحقاقه لذلك بعلمه

وبهانته وخلته وصلاته وامانته (المقصد الاول) فى احكام القضاء والشهادة
 وشروطهما واهلهما القضاء له شروط واداب تشتمل عليها فصول وابواب وهى
 مستوفات البيان والنفصيل فى كتب الفقه والفروع وقد عرفت انه لا بد منه
 فى العمران وهو فرض كفاية شرعا فلو امتنع الجميع منه اثموا وقالوا
 للسلطان ان يكره من يعلم قدرته عليه واهليته اتصالا للحقوق الى اربابها
 والزاما للمؤمنين لها وقد ثبت ذلك بالكتاب والسنة واجماع الامة وهو
 كاللجبىء معذور فى حكمه لا يلزمه فعله غراما ولا يوجب عليه ملاما والقضاء
 قد تولاه قوم خيار صالحون ورغب عنه قوم خيار صا دن ولكل وجهة هو موليها
 فاستبقوا الخيرات وقال النبى صلى الله عليه وسلم انى احب لك ما احب
 لنفسى لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم اخرجه مسلم وعنه عليه السلام
 القضاة ثلاثة اثنان فى النار وواحد فى الجنة رجل عرف الحق فقاضى به فهو
 فى الجنة ورجل عرف الحق ولم يقض به وجار فى الحكم فهو فى النار ورجل
 لم يعرف الحق فقاضى للناس على جهل فهو فى النار اخرجه ابو داود وعنه
 صلى الله عليه وسلم سبعة يظلمهم الله فى ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل
 وفى رواية ان افضل عباد الله عند الله منزلة يوم القيمة امام عادل وعنه
 عليه السلام من طاب قضاء المسلمين حتى يغاله ثم غلب عداه جورره فله
 الجنة ومن غلب جورره عدله فله النار اخرجه ابو داود والذى له ولاية
 تقبلت القاضى الخليفة ثم السلطان الذى نصبه الخليفة واطلق له التصرف
 وكذا الامير الذى ولاه السلطان ناحية وجعل له خراجها واطلق له التصرف
 فيها ويجوز التقبل من السلطان الجائر لان الصعابة والتابعين تقبلوه من
 معاوية وابنه يزيد والمججاج بن يوسف فان معاوية بن ابي سفيان
 استقضى ابا الدرداء بالشام وفضالة بن عبيد بعمق واستقضى يزيد ابا محمد
 طلحة بن عبد الله بن عوف الزهرى المعروف بطليحة النبى على المدينة

مطلب المقصد الاول

مطلب للسلطان ان
يكره من له قدرة

مطلب الذى له
ولاية التقبل

يجوز التقبل من
السلطان الجائر كما
يجوز من العادل
وذكر فى الملتقط
والاسلام ليس بشرط
فيه اى فى السلطان
الذى يقلت نهايه
شرح الهداية للعلامة
الصغناقى رحمه الله
من نفسها

واستقضى الحجاج ابا بردة بن ابى موسى الاشعري على البصرة واجلس معه
 سعيد بن جبير وغير اولئك، واذا لم يكن سلطان ولا من يجوز التفكك منه
 كـبعض بلاد الاسلام الذى جلب عليه الكفار واقروا المسلمين على مال
 يومئذ منهم وامور شرطوها عليهم يجب عليهم ان يتفقوا على واحد
 منهم يجعلونه واليا عليهم فيولى قاضيا او يكون هو الذى يقضى بينهم وكذا ان
 ينصبوا اماما يقيم لهم الجمع والا عباد بل يجوز لمن وثق بنفسه ان يطالبه
 ويتفكك من حاكم الكفار وان يستمد في تحقيق الحق وايصاله الى المستحق
 بالقوانين الموضوعة لهم في تدبير الملك وسياسة الناس والاستظهار بها
 لما عم فوائده وجم عوائده في اقامة الحق وصيانة الخلق استدلالا بحال
 يوسف عليه السلام حيث قال اجعلنى على خزائن الارض انى حفيظ عليم
 وقوله تعالى كذلك كدنا ليوسف ما كان لياخذ اخاه في دين الملك الا ان
 يشاء الله مع توفر شرائط صحة الاستدلال من نقل الشارع وعدم التعقيب
 له بالانكار قالوا وللذى قلب بوا سطة الشفعا كالذى قلب امتسا با في انه
 ينفذ قضاؤه وان كان لا ينبغى الولاية بذلك وان الرشوة التى هى حرام
 على الاخذ والمعطى هى الرشوة على تقليد القضاء والامارة ثم لا يكون
 قاضيا والذى اخذه القاضى ليحكم له واختلجى في نفوذه اذا قضى بحق فيما
 ارتشى وفيما سواه قليل لا ينفذ فيهما وقيل ينفذ في غيرهما ارتشى فيه
 وهو اختيار شمس الائمة السرخسى رحمه الله وقيل ينفذ فيهما وهو اختيار
 فخر الاسلام واستحسنه ابن الهمام رحمهما الله لان غايته امره الفسق وقد
 فرض انه لا يوجب العزل فولايته قائمة وقضاؤه بحق فما الذى يمنعه التفوذ
 واما التى هى حرام على الاخذ دون الدافع فما يأخذه ليسوى امره
 عند الحاكم دفعا للمضرر او جلبا للمنفعة وحيلة حلها للاخذ ان يستأجره مئة
 يتم فيها امره ثم يستعمله فيما يريد ثم الولاية تقبل للقيمين والنفائيق

مطلب الذى يتفكك
 من حاكم الكفار

مطلب اقسام
 الرشوة

الولاية
 تقبل
 العقليات

بالشرط كما اذا قال اذا وصلت الى بلدة كذا فانت قاضيا واذا بلغت الى مكة
فانت امير المومنين فيها والاضافة كما اذا قال جعلتك قاضيا في رأس الشهر
والاستثناء كان بقول جعلتك قاضيا الا في قضية فلان اولا تنظر في قضية
كذا وقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم البعث الى موتة وأمر عليهم
مولاه زيد بن حارثة وقال ان قتل فجعفر اميركم وان قتل جعفر فعبد الله
بن رواحة اميركم على ما عرف في كتب المفازي والسير وكذا ذكره
ابن الهمام وغيره وقال فاضحيان ويصح تعليق القضاء والامارة بالشرط
والاضافة الى وقت معلوم واذا قلد القضاء يوما او مجلسا جاز ويتوقى بالمكان
والزمان وقال ابن العزهرمه الله ولا يضره كون ولايته قاصرة كالقاضي الموكلي
في بلدة صغيرة او طائفة قليلة او واقعة خاصة واذا عرفت هذا فاعلم ان
اثمة المساجد في هذه البلاد قضاة على قومهم في الامور المعهودة وان
لم يطلق عليهم اسم القاضي ولم يجر عليهم هذا العنوان لثبوت ولايتهم
فيها وتكليفهم من اقامتها وعدم مداخلته غيرهم فيها ثم القضاء بماذا يتحقق
قال شمس الاثمة الحارثي رحمه الله في شرح ادب القضاء للمختص رحمه
الله ان قول القاضي ثبت عندي حكم منه وقضاء فيه وفي الفتاوى الصغرى
لو قال القاضي ثبت عندي او اشهد عليه او صح عندي او ظهر او علمت
فهو حكم وفي كتاب الرجوع عن الشهادة اذا شهدا على رجل بمال والزمه
القاضي ثم رجع الشاهد ضمن وعن ظهير الدين المرغيناني رحمه الله
لو قال القاضي بعد الشهادة وطلب الحكم سلم هذا السيد الى المدعى
لا يكون حكما وفي واقعات الناطقي رحمه الله ما ارى لك حقا في هذه
الدار لا يكون قضاء ما لم يقل انفذت عليك للقضاء وفي فتاوى قاضيهان
رحمه الله رجل ادعى ديننا على رجل فاقام البينة عليه بعد المجتهد فقال
القاضي ثبت عندي ان لهذا الرجل كذا اختل في الشايخ رحمه الله

مطلب اثمة المساجد
في بلادنا قضاة

وأما الآن على القا
نون الموضوع في
هذه البلاد يحكم
الفقرة الموقوفة لاني
وثلاثمائة وثمان
وثلاثين من القسم
الثاني من المجلد
العاشر فهم في حال
ولايتهم قضاة لا محالة
لنفوض قطع المنا
زعات الواقعة بين
المسلمين وقسمه
التركات اليهم
بدون امر جدي
منه سلمه الله

قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَكُونُ هَذَا حُكْمًا مِنَ الْقَاضِي وَقَالَ شَمْسُ الْأُتَمَّةِ وَالْقَاضِي
 أَبُو عَاصِمٍ يَكُونُ حُكْمُهُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ثُمَّ إِذَا بَدَّلَ الْقَاضِي أَنْ يَرْجِعَ عَنِ الْقَضَاءِ
 أَنْ كَانَ الَّذِي قَضَى غَطَاءً لَا خِلَافَ فِيهِ أَنَّهُ يَرُدُّهُ وَإِنْ كَانَ مُخْتَلَفًا فِيهِ قَالَ
 أَبُو يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَمَّا هَذَا خِلَافًا لِحُكْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ يَقْضَى
 بِالَّذِي يَرَى أَنَّهُ أَفْضَلُ فِي هَذَا الْآنَ وَذَلِكَ إِذَا ظَهَرَ الْخَطَاءُ بِالْبَيْتَةِ أَوْ بِأَقْرَابِ
 الْمَقْضَى لَهُ أَمَّا إِذَا أَقْرَبَ الْقَاضِي بِذَلِكَ لَا يَصْدُقُ وَلَا يَبْطُلُ الْقَضَاءُ لِتَعَلُّقِ
 حَقِّ الْمَقْضَى لَهُ وَصَارَ كَالشَّهْرِ إِذَا رَجَعُوا وَمِنْ شُرُوطِ الْقَضَاءِ الْإِسْلَامُ
 وَالْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ وَالْحَرَمِيَّةُ وَكَوْنُهُ بِصِيرًا غَيْرَ أَعْمَى وَلَا مُعْدُودًا فِي ذَنْفٍ وَالْكَوْنُ
 فِيهِ أَنْ يَكُونَ عَدْلًا عَاقِلًا عَالِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَأَحْكَامِ الْقَضَاءِ وَبَطَرِيقٍ مِنْ
 كَانَ قَبْلَهُ مِنَ الْقَضَاءِ وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَجِهَةٌ وَصَحَابُهُمْ وَجَمَاعَةُ
 غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْفَعُ قَضَاءُ الْفَاسِقِ وَظَاهَرُ الْمَذْهَبِ عِنْدَنَا نَفْوُذُهُ وَقَبُولُ
 شَهَادَتِهِ وَآخْتَارَهُ هَجَةُ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيُّ وَشَهَابُ الدِّينِ السَّهَرُورِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنْ
 أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ وَقَالَ الْغَزَالِيُّ اجْتِمَاعُ هَذِهِ الشَّرَاطِيطِ مُتَعَذِّرٌ فِي
 عَصَرِنَا فَالْوَجْهُ تَنْفِيزُ قَضَاءِ كُلِّ مَنْ وَلاَهُ سُلْطَانٌ ذُو شَوْكَةٍ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا
 فَاسِقًا وَقَالَ آيُضًا وَالَّذِي نَرَى أَنَّ الْخِلَافَةَ مُنْعَقِدَةٌ لِلْمُتَكَلِّفِ بِهَا مِنْ بَنِي
 الْعَبَّاسِ وَإِنَّ السُّلَاطِينَ وَالْقُضَاةَ فِي الْإِقْطَارِ نَافِذُوا الْأَحْكَامِ إِذَا كَانُوا مُبَايِعِينَ
 لِلْخُلَيفَةِ لِأَنَّا نَرَى الصِّفَاتِ وَالشُّرُوطَ فِي السُّلَاطِينَ وَالْقُضَاةِ تَشْرِفًا إِلَى مَرَاتِبِ
 الْمَصَالِحِ وَلَوْ قُضِيَ بَطْلَانُ الْوِلَايَةِ الْآنَ لِبَطَالِ الْمَصَالِحِ رَأْسًا فَكَيْفَ نَفُوتُ
 رَأْسِ الْمَالِ فِي طَلَبِ الرِّجْحِ انْتَهَى وَأَحْسَنُ مَا وَقَعَ فِي حَدِّ الْعَدَالَةِ مَا ذَكَرَهُ
 الْقَاضِي أَبُو خَازِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حِينَ سَأَلَهُ عَمِيدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ وَزِيرُ الْمُعْتَضِدِ
 بِاللَّهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَنْهَا حَبِثَ قَالَ أَحْسَنُ مَا نَقَلَ فِي هَذَا الْبَابِ مَا رَوَى
 عَنْ أَبِي يُوسُفَ يَعْقُوبَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيِّ الْقَاضِي وَهُوَ أَنْ لَا يَمَاقُ
 بِكِبَرَةٍ وَلَا يَصِرَ عَلَى صَغِيرَةٍ وَيَكُونُ سِتْرُهُ أَكْثَرَ مِنْ هَتَكِهِ وَصَوَابُهُ أَغْلَبَ

مطلب اذابت
 للقاضي الرجوع

مطلب شرط القضاء

مطلب حد العدالة

على خطائه ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق ويجتنب الكذب ديانة ومروة
 وفق الخلاصة المختار ما ذكره في ادب القاضي ان العدل من يغلب حسناته
 على سيئاته ولا يكون صاحب كبيرة بمعنى ان لا يكون مصرا على الكبائر
 وان كان مصرا عليها فهو صاحب كبيرة اما في ارتكاب كبيرة فيكون مرتكب
 الكبيرة ثم العدالة عندنا انما هي شرط الاولوية او وجوب القبول والتولية
 ومعنى ذلك ان لا يولى غير العدل ولا يقبل شهادته فلو ولى جاز احكامه
 ونفذ قضاياه ولو قبلت شهادته صح ونفذ القضاء بها فان الفاسق اهل
 للشهادة والقضاء عندنا واليه ذهب الغزالي والسهوردي وغيرهما من محققى
 الشافعية ولكن الذى يوليه ويقبل شهادته يكون قد ترك الاولى وارتكب
 خلافه وهل يأثم فيه ام لا ففيه تردد واختلاف الروايات قال الشيخ الامام
 ابو الحسين احمد بن محمد البغدادى المعروف بالقنورى رحمه الله في
 مختصره لا يصح ولاية القاضي حتى يجتمع فى المولى شرايط الشهادة وقال فى
 الهداية الفاسق اهل للقضاء حتى لو قل بصح الا انه ينبغي ان لا يقبل كما
 فى حكم الشهادة فانه ينبغي ان لا يقبل شهادته ولو قبل جاز عندنا وقال
 فى مجمع البحرين ينبغي ان لا يولى الجاهل ولا الفاسق وقبل لا يصح قضاؤهما
 وقال فى الوقاية الفاسق اهل له بصح تقليده ولا يقبل كما يصح قبول
 شهادته ولا تقبل وقال ولا يسأل قاض عن شاهد بلا طعن الخصم وقال صدر
 الشريعة رحمه الله العدالة شرط عندنا لوجوب القبول فغير العدل يجب
 على القاضي ان لا يقبل شهادته اما ان قبل وحكم بها صح لكن يأثم وقال
 قاضيان رحمه الله فى فتاواه النفس لا يمنع اهلية الشهادة عندنا وقال
 والفاسق من اهل الشهادة ينفذ قضاؤه وقال فى الخلاصة العلم والعدالة شرط
 الاولوية والفاسق عندنا يصلح شاهداً والاولى ان لا يقبل شهادة الفاسق
 ومع هذا وقبل وقضى بها نفذ القضاء وكذا القضاء وقال ابن الهمام رحمه

مطالب العدالة شرط
 الاولوية

مطالب الفاسق اهل
 للشهادة

الله في فتح القدير فلو قلد الفاسق الجاهل صح ويحكم بفتوى غيره ولكن
ينبغي ان لا يقلد والمحصل انه ان كان في الرعية عدل عالم لا يعمل تولية
من ليس كذلك ولو ولي صح على مثال شهادة الفاسق لا يعمل قبولها
وان قبل نفى الحكم بها وفي غير موضع ذكر الاولوية يعني ان الاولى
ان لا تقبل شهادته وان قبل جاز ومقتضى الدليل ان لا يعمل ان يقضى بها
فان قضى جاز ونفذ وقال في موضع اخر ان كلام القضاء والشهادة يستند
من امر واحد هو شروط الشهادة من الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وكونه
غير اعمى ولا محبودا في قذف والكمال فيه ان يكون عدلا حقيقا عالما
بالسنة وبطريق من كان قبله من القضاء والدليل الذي يقتضى عدم
الحل ماروى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من استعمل رجلا على عصابة وفي تلك العصابة من هو ارضى
الله منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين صححه الحاكم وفي معجم
الطبراني بافظ من نولى من امر المسلمين شيئا فاستعمل رجلا وهو يعلم ان
فيهم من هو اولى بذلك واعلم منه بكتاب الله وسنة رسوله فقد خان الله
ورسوله وجماعة المسلمين واخرج ابو يعلى الموصلى في مسنده عن حذيفة
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انما رجل استعمل رجلا على
شركة وعلم ان في الشركة من هو افضل منه فقد غش الله ورسوله وجماعة
المسلمين ثم المستور الذي لم يعرف حاله فهو في حكم الفاسق في ظاهر
الرواية وكالعدل في رواية الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله واختاره ابو
جعفر الطحاوى والحاكم الشهيد وشمس الاثمة الحلواني وفخر الاسلام وغيرهم
وقال في المحيط والتجنييس والمهراج والمضمرات والبرازية هو الصحيح
(المقصد الثاني في الرجوع عن الشهادة) قال الشيخ الامام ابو الحسين
احمد بن محمد البغدادي القنوري رحمه الله اذا رجع الشهود عن شهادتهم

* كان الشيخ رحمه
الله بقوله من القسم
الرابع اختار من ذهب
الطحاوى رحمه الله
لان في هذا القسم
لا يشترط العدالة كما
مر بيانه وانما جعله
من هذا القسم
باعتبار ان خبره
ليس بمازى للصوم
بل الموجب هو
النص الكشفي
الكبير شرح اصول
فخر الاسلام من
نفسه

المقصد الثاني

قبل الحكم بها سقطت وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم ووجب عليهم ضمان ما ائلفوه بشهادتهم وفصله في الهداية حيث قال لان الحق انما يثبت بالقضاء والتقاضى لا يقضى بكلام متناقض ولا ضمان عليهما لانهما ما ائلفا شيئا لا على المدعى ولا على المشهود عليه وان حكم بشهادتهم ثم رجعوا لم يفسخ الحكم لان اخر كلامهم يناقض اوله فلا ينفق الحكم بالتناقض ولا نهى في الدلالة على الصديق مثل الاول وقد ترجح الاول بانصال القضاء وعليهم ضمان ما ائلفوه بشهادتهم لا قرارهم على انفسهم بسبب الضمان والتناقض لا يمنع صحة الاقرار ثم قال ولا يصح الرجوع الا بحضرة الحاكم لانه فسخ الشهادة فيختص بما يختص به الشهادة من المجلس فهو مجلس القاضى اى قاض كان ثم قال واذا لم يصح الرجوع في غير مجلس القاضى فلو ادعى الشهود عليه رجوعهما واراد يمينهما لا يحلفان وكذا لا تقبل بينته عليه لانه ادعى رجوعا باطلا انتهى ثم قال القنورى رحمه الله في مختصره قال ابو حنيفة رحمه الله شاهد الزور اشهر في السوق وقال نوحه ضربا ونجسه وضم في البداية على ذلك قوله وفي الجامع الصغير شاهدان اقرا انهما شهدا بزور لم يضربا وقالوا يعززان ثم قال في الهداية وفائدته ان شاهد الزور في حق ما ذكرنا من الحكم هو المقر على نفسه بذلك فانه لا طريق الى اثبات ذلك باليمين لانه نفى الشهادة والبيّنات للاثبات لا للنفى يعنى ان عبارة القنورى رحمه الله ساكتة عن بيان ان شاهد الزور من هو وعبرة محمد رحمه الله في الجامع الصغير ناطقة بانه المقر على نفسه بذلك لا غير ولهذه الفائدة زادها على ما في الكتاب لان وضع البداية على ما التزمه المصنف رحمه الله ان يورد المختصر فيها ثم يضم اليه ما في الجامع الصغير اذا كان فيه زيادة فائدة او نوع مخالفة وقال في المبسوط شاهد الزور عندنا هو المقر على نفسه بذلك لانه لا طريق الى اثبات ذلك باليمين لانه

مطلب شاهد الزور

نفى الشهادة والبيّنات شرعت للاثبات وهكذا في النافع وغيره وفي المستصفي
عن المستوفي للشيخ حافظ الدين ابي البركات النسفي رحمه الله الرجوع
من الشهادة بزور ركنه قول الشاهد شهادت بزور وشرطه ان يكون عند
القاضي وحكمه ايجاب التعزير على كل حال سواء رجع قبل اتصال القضاء
بالشهادة او بعد اتصال القضاء والضمان مع التعزير ان رجع بعد القضاء
هذا واعتراض عليه صدر الشريعة رحمه الله في شرح الوقاية وغيره بان ذلك
قد يعلم بدون الاقرار كما اذا شهد ب موت زيد وبان فلانا قتلته ثم ظهر حيا
وكذا اذا شهدا برؤية الهلال فمضى ثلاثون يوما وليس بالسماة حلقه ولم
يراهلال ومثل هذا كثير انتهى وتبعه جمع كثير من المتأخرين فيه من
غير تأمل وتبصر وزاد بعضهم ما اذا شهدوا بالولادة وهي بكر وبقطع
الشجرة وهي قائمة واجاب عنه الشيخ اكمل الدين رحمه الله في العناية
بانه لم يذكر الذي شهد بقتل شخص وظهر حيا اما لندرتة واما لانه لا
محيص له ان يقول كذبت او ظننت ذلك او سمعت ذلك فشهدت وهما
بمعنى لاقراره بالشهادة بغير علم فجهل كانه قال ذلك انتهى ولا يخفى
عليك ان كلا من الاعتراض والجواب ظاهر الفساد وان صدرا عن معتقد
عليه الخناصر بالاعتقاد اما الاول فلان صاحب الهداية انما يقول ان شاهد
الزور في حق ما ذكرنا من الحكم اى وجوب التعزير هو المقر على
نفسه بذلك وكتب الفقه مشحونة بانه لو قال غلطت او غلطت لو نسيت
اوردت شهادته لثمّة او مخالفة بين الدعوى والشهادة او بين الشاهد بين
او انكر الشهادة انه لا يصر ولا يشهر ولا يكون شاهد زور وان وجب
عليه الضمان في رجوعه بعد الحكم بقوله غلطت ولم يجر ولا شك ان الشاهد
في الصور المذكورة اذا ظهر الامر على خلاف ما شهد به على سعة من
ان يقول اعطأت او غلطت ونحو ذلك وروى عن الشعبي رحمه الله ان

اعتراض صدر
الشرعية

اي على ما ذكره
صاحب الهداية
والمبسوط والنافع
وغيرهما منه سلمه الله

جواب الاكمل

رجلين شهدا عند على رضى الله عنه على رجل بالسرقة فقطع يده ثم
 اتيا بعد ذلك باخر فقالا اوهمنا انما السارق هذا فقال لهما لا اصدقكما
 على هذا الاخر واضمنتمكم ادية الاول ولو انى اعلمكما فعلمتما ذلك عندا
 قطعت ايديكما وفى المستصفى وهذا اللفظ منه رضى الله عنه على سبيل
 التهديد دون التحقيق لان الايدى لا تقطع بيد واحدة ولا يلزم كذبه
 لانه سلمه بما لا طريق اليه وهو صديق العلم بانهما فعلا ذلك عندا وهو
 نظير قول عمر رضى الله عنه فى المنة ولو تفطمت فيها لرجمت فانها لا
 توجب الرجم بل ليس بتغير وانما هو انشاء التهود زجرا عن هذا الفعل
 وفى المقرب وهم فى الحساب واوهم غلط ثم فى الشهادة بالموت لعلة شهد
 بالتسامع والشهادة بالتسامع جائزة فيه فيكون الشاهد معذورا ولا يكون
 شهادته زورا وان ظهر الامر على خلاف ما شهد به لانه انى بما هو مباح
 له وفى الشهادة برؤية الهلال كذلك والقول بعدم الرؤية شهادة على
 نفس محض لا يدخل تحت الحكم وانفقوا على انها غير مسموعة اصلا فلا يرتفع
 به البيضة الشرعية الثابتة بالرؤية وقد استشكل صدر الشريعة رحمه الله نفسه
 فى كتاب الحج صورة المسئلة فيما شهدا بالوقوف قبل وقته بان هذه
 الشهادة لا تكون الا بان الهلال لم ير ليلة كذا وهى ليلة الثلاثين بل روى
 بعدها بليلة وكان ذوالقعدة تاما ومثل هذه الشهادة لا يقبل لاحتمال كون
 ذى القعدة تسعة وعشرين يوما انتهى وحاصله ما قال ابن الهمام لا شك ان
 وقوفهم يوم التروية على انه التاسع لا يعارضه شهادة من يشهد انه الثامن
 لان اعتقاده الثامن انما يكون بناء على ان اول ذى الحجة باكمال عدة
 ذى القعدة واعتقاده التاسع بناء على انه روى قبل الثلاثين من ذى القعدة
 فانه شهادة على الاثبات والقائلون انه الثامن حاصل ما عندهم نفى
 محض وهو انهم لم يروا ليلة الثلاثين من ذى القعدة وراه الذين شهدوا

مطلب قطع على
 رضى الله عنه

بمعنى لو اخطأ فى
 شهادته يكون
 معذورا ولا يكون
 قوله زورا منه سلمه
 الله

مطلب الشهادة على
 النفس

فهي شهادة لا معارض لها وماروى عن محمد رحمه الله من قبول الشهادة بالنفى فيما يحيط به علم الشاهد كما اذا لم يزد بالكوفاة في ايام الحج ثم تعالى حكم ما على حجة او عداه فشهدا على انه نحر بالكوفاة انما هو فيما شهدا بالنحر قال الشيخ نجم الدين ابو حفص عمر بن محمد النسفى رحمه الله في شرح الجامع الصغير لهما ان هذه الشهادة قامت على النفى فبطلت كما اذا شهدوا انه لم يحج وانما قلنا هذا لان الشهادة بالتضيعة باطل بحقيقتها لانه لا طالب لها ولا يدخل تحت الحكم فبقى النفى مقصودا انتهى وليس عدم رؤية الهلال مما يحيط به علم الشاهد لفحش التفاوت في الابصار ضعفا وحدة وفي الهواء صحوا وعلة بحسب تفاوت الا بخرة والادخنة وغيرها فله وكثرة في وقت دون وقت ومنظر دون منظر وقد صرموا بحلقة الفطر بعد صوم ثلاثين يوما بقول علي بن وان لم ير الهلال مع صحو الهواء وفي المحيط والخلاصة والدراية والبرزانية وغيرها هو الصحيح وعند محمد رحمه الله فيما صاموا بقول عدل ايضا وفي غايمة البيان وغيرها هو الاصح بل في المحيط والذخيرة والهداية وغيرها انه قول الائمة الثلاثة وسيجىء واذا كان الحال على هذا الاموال فكيف يصح ايراد هذا الاعتراض الواهى على الغاية على ما ذكره في الهداية وغيرها وهو قول اتفق عليه الائمة الثلاثة رحمهم الله واورده محمد رحمه الله في الجامع الصغير والمبسوط وغيرها وبينه صاحب الهداية وغيره بهذا الوجه الوجهية وقد تولد من هذا الاعتراض مفسدة هي ان الاسدات اتخذوا ذلك رواية وبنوا عليها فرض الحجة الشرعية ورد البينة الثابتة شرعا وتمسكوا بها في صوم يوم العيد المحرم في الشريعة وترك صوم يوم او يومين من اول شهر رمضان حتى ان بعضهم شهد عنه جماعة برؤية هلال رمضان وقبل شهادتهم وصلى التراويح وصام في غده ثم انه لم ير الهلال في الليلة الثانية فافطر في اليوم الثانى وترك التراويح والصوم وشنع على

حال بعض المعاصر
ين في بلادنا

الشهود واذيعهم بانهم كذبوا في شهادتهم فانظر الى المعاصرين في بلادنا
 قد انتهى بهم الى هذا الحد من السفه والجهالة واما الثاني وهو جواب
 الشيخ اكمل الدين رحمه الله فلان هذه النبوة لا تسقطه من الاعتبار او
 فرضي انه زور وان سلمت قدرته من الاقرار ثم لا سبيل الى الجائز الى
 الاقرار بالكذب فهل يكره على ذلك بالقتل او الحبس او الضرب ولعله يسكت
 ولا يتكلم بشيء او يفكر الشهادة واي شيء يوجب الاستعزاء وما المصلحة
 فيه ولا نسلم ان قوله ظننت او غلطت او همت ونحوه بمعنى كذبت
 والانسان غير مأمون من الخطاء والغلط والسهو والنسيان مع التحفظ والتثبت
 على قدر الامكان وحكمه مرفوع عن الامة وكم من العلماء الاعيان نسبوا الى
 الغلط والوهم والخطاء دون الكذب والافتراء بل تمكن الشهود من القول
 بذلك يؤيد القول ان شاهد الزور لا يعرف الا باقراره ويؤكد كذا كما
 عرفت سابقا وان شاهد الزور انما هو العامد في كذبه والفاصل له في
 الشهادة به بل الحف أن ذلك لا يعرف اصلا لا باقراره ولا بغيره على ما
 اشار اليه في الهداية اما الثاني فلما مر واما الاول فلانه يحتمل ان يكون
 صادقا في شهادته كاذبا في اقراره على نفسه نعم يؤخذ باقراره على نفسه
 ويضمن ما اتفقه بفعله عمدا او خطأ او غير ذلك وتسقط شهادته قبل
 الحكم بها لامتناع الحكم بكلام متناقض ولكن التناقض لا يمنع صحة الاقرار
 ويشهر ويعزر ان اقر على نفسه بالكذب متعمدا بان يقول كذبت فيما
 شهدت عمدا ثم المقر على نفسه بشهادة الزور انما يعزر اذا كان اقراره
 من غير توبة ونسامة على اقامه على ذلك حيث ما عرر قال الحاكم
 ابو احمد رحمه الله هذه المسئلة على ثلاثة اوجه ان رجع على سبيل
 التوبة والغدامة فلا يعزر من غير خلاف وان رجع على سبيل الاجترار
 يعزر بالضرب من غير خلاف وان كان لا يعلم احدهما فعلى الخلاف وهذا

مطلب الرجوع على
 ثلاثة اوجه

كمال التوفيق بين استكفاء شريح بالتشهير وتعزير عمر رضي الله عنه بالضرب فاما اذا قال اخطأت او غلطت او همت او نحو ذلك فلا تعزير فيه اصلا ولا تشهير قط وعن هذا تبين فساد ما قيل في هذا الباب بان اقر على نفسه انه شهد زورا او شهد بقتل رجل او موته نجما حيا او شهد برؤية الهلال فمرثلاثون وليس بالسما علة ولم ير الهلال ونحو ذلك وما قيل اقر اقرارا حقيقيا او حكما لا دخال هذه الصور فانه قول لا يساعد الفقه والمراية ولا يعاضده الحجة والرواية وانما صد رعن الاعتراض بالاعتراض المذكور وفقد التأمل والاعتبار وعدم التفرقة بين وقوع الشهادة على خلاف الواقع وبين كونها شهادة زور والاول مرجو الاطلاع ممكن الوقوف عليه بخلاف الثاني الا في حق ما ذكرناه من المؤاخذه والتعزير

(المقصد الثالث في موارد الشهادة واحكام الروية) وهي على مراتب ففى الزنى لا بد من اربعة رجال وفى بقية الحدود والقصاص من رجلين ولا يقبل شهادة النساء البتة فى هذين النوعين واما فى سائر حقوق الناس فما فيه الزام محض على الغير كالشهادة بالبيع والشراء والنكاح والطلاق يشترط فيه رجلان او رجل وامرأتان الا فيما لا يطالع عليه الرجال كالولادة والبراءة وعموب النساء فتقبل فيه شهادة امرأة وفيما لا يكون فيه الزام اصلا كالوكالة والوديعة والهبة يقبل فيه خبر الصبي والفاسق والكافر بشرط التمييز وفيما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر الماذون وفسخ الشركة فكذا ان كان المخبر وكبلا او رسولا ويشترط احد الامرين من العدد والعدالة ان كان فضوليا واما العبادات وما كان من الديانات كالحل والحرمه والطهارة والنجاسة فيقبل فيها خبر الواحد بشرابطه وثبت باخباره ثم فى رؤية الهلال فعلى الاختيار شرح المختار وغيره ويجب ان يَلْتَمَسَ الناس الهلال فى التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب

مطلب اختيار
صاحب الثقة

وهو المأثور عنه صلى الله عليه وسلم فان رأوه صاموا وان ضم عليهم
المأثور ثلاثين يوما ويفترض على من رأى الهلال ان يؤدي الشهادة اذالم
يثبت دونه حتى يجب على المخدرة وان لم يباذن لها زوجها وفي حديث
عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان
ما لم يتحفظ من غيره فان ضم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام اخرجه ابو داود
وقال في الهداية واذا كان بالسما علة قبل الامام شهادة العدل الواحد
في رؤية الهلال رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا لانه امر ديني فاشبهه
رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ثم قال اذا قبل الامام شهادة
الواحد وصاموا ثلاثين يوما لا يفطرون فيما روى الحسن عن ابي حنيفة
رحمه الله للاحتياط ولان الفطر لا يثبت بشهادة الواحد وعن محمد رحمه الله
انهم يفطرون ويثبت الفطر بناء على ثبوت الرضائية بشهادة الواحد
وان كان لا يثبت بها ابتداء كاستحقاق الارث بناء على النسب الثابت
بشهادة القابلة واذا لم يكن بالسما علة لم تقبل الشهادة حتى يراه جمع
كثير يقع العلم بخبرهم قال واذا كان بالسما علة لم تقبل في هلال
الفطر الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين لانه تعالى به نفع العباد وهو
الفطر فاشبهه سائر حقوقهم والآصحي كالنظر في هذا في ظاهر الرواية
والاصح خلاف ما يروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه كهلal رمضان لانه تعالى
به نفع العباد وهو التوسع بالمعوم الاضاحى انتهى كلامه ولكن صاحب الثقة
رحمه الله اختار رواية النوادر من انه كالصوم وقال هو الصحيح وانما
اشترط الجمع الكثير فيما اذالم يكن بالسما علة لان التردد بالرؤية في
مثل هذه الحالة بوجه الغلط وقال الطحاوى رحمه الله يقبل شهادة من
دونهم اذا جاء الشاهد من خارج المصر لقلة الموانع واليه اشار محمد
رحمه الله في كتاب الاستحسان حيث قال فان كان الذي شهد بذلك في

المصر ولا علة في السماء لم تقبل شهادته وفي المبسوط انما يرد الامام
شهادته اذا كانت السماء مصحبة وهو من اهل مصر فاما اذا كانت منفصلة
او جاء من خارج مصر او كان في موضع مرتفع فانه تقبل عندنا وفي
الكافي للمحاكم الشهيد ويقبل شهادة المسام والمسلمة عدلا كان الشاهد
او غير عدل بعد ان يشهد انه راه خارج المصر او انه راه في المصر وفي
المصر علة تمنع العامة من التساوي في رؤيته وان كان ذلك في مصر ولا
علة في السماء لم تقبل في ذلك الا الجماعة وفي المحيط البرهاني ذكر
شيخ الاسلام رحمه الله في شرح الشهادات ان شهادة المثنى في الفطر
والاضحى انما تقبل اذا كان بالسماء علة او كانت مصحبة وجاءا من مكان
آخر اما اذا كانت مصحبة وما جاءا من مكان اخر لا يكفى بشهادة اثنين بل
يشترط شهادة جمع وعن ابي يوسف رحمه الله في المنتقى ما هو قريب من
هذا فقال انما اقبل شهادة الرجلين على هلال شوال اذا كانا قادمين
واخبرا انهما رأياه في غير البلد اما اذا اخبرا انهما رأياه في البلد
وكان البلد كثير الاهل فلا بد ان يكون جماعة كثيرة وفي فتاوى قاضيان قال
ابو يوسف رحمه الله انما تقبل شهادة رجلين على هلال شوال اذا اخبرا
انهما رأياه في غير البلد فان كان شهادتهما انهما رأياه في البلد والبلد
كثير الاهل لا يقبل قول الواحد والاثنين وانما يقبل قول جماعة لا يتصور
تواطؤهم على الكذب اقول ومن قول ابي يوسف رحمه الله يستفاد ما قاله
بعض المتأخرين ان في اهله سائر الاشهر لا فرق بين الفيم والصفر في
قبول شهادة الرجلين لانتفاء كثرة الناظرين ووفرة توجه الطالبين وذلك
فيما يتعلق بها حكم شرعي ويثبت رمضان بعد ثلاثين مضت من شعبان
بناء على ثبوت اول شعبان ولو مع صحو الهراء فيهما وفي الخلاصة وهكذا
في شرح الطحاوي والفتاوى الصغرى وصاحب الاقضية الشيخ الامام

ظاهر الدين المرغيناني رحمه الله اعتمد عليه قلت وقت جعل في المحيط
 وغيره هذا القول ظاهر الرواية وهو به جدير فانه مذكور في كتاب
 الاستحسان والمبسوط والكافي للحاكم الشهيد وهو مجموع كلام محمد في ظاهر
 الرواية فَمَا فِي الْخِلَاصَةِ مِنْ قَوْلِهِ لَكِنْ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ لَا تَفَاوُتُ فِي
 الْمَصْرِ وَخَارِجِ الْمَصْرِ غَيْرَ ظَاهِرٍ ثُمَّ قَالَ فِيهَا وَمَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ فِي
 الرِّسْتَقِ وَلَيْسَ هُنَاكَ وَالْوَاقِضُ فَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ ثِقَةً بِصَوْمِ النَّاسِ
 بِقَوْلِهِ وَفِي الْفَطْرِ أَنْ أَخْبَرَ عِدْلَانِ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ لَا بَأْسَ فِي أَنْ يَفْطُرَا
 وَقَالَ ابْنُ الْهَمَامِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ يَكُونُ الثَّبُوتُ فِيهَا بِمَا دَعَا وَحُكْمُ
 لِلضَّرُورَةِ أَرَأَيْتَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْصَبْ فِي الدُّنْيَا وَالْوَاقِضُ حَتَّى يَصْوَ
 بِذَلِكَ أَمَا كَانَ يَصْلَحُ بِالرُّؤْيَا فَبِذَا الْحُكْمُ فِي مَحَالٍّ وَجُودِهِ وَقَالَ أَيْضًا إِذَا
 قَبِلَ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ وَهُوَ فَاسِقٌ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصَّوْمِ فَافْطَرَهُ أَوْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ
 بَلَدِهِ لِرُؤْيَا الْكُفَّارَةِ وَبِهِ قَالَ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَلَوْ كَانَ عِدْلًا يَنْبَغِي
 أَنْ لَا يَكُونَ فِي وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ خِلَافٌ لِأَنْ وَجْهَ النَّفْسِ تَكُونُهُ مَنْ لَا يَجُوزُ
 الْقَضَاءُ بِشَهَادَتِهِ وَهُوَ مُنْتَقِ هَهُنَا وَفِي الْخِلَاصَةِ الْفَاسِقُ إِذَا أَبْصَرَ يَنْبَغِي أَنْ
 يَشْهَدَ عِنْدَ الْقَاضِي لَكِنْ يَرُدُّ الْقَاضِي شَهَادَتَهُ وَلَوْ أَنْظَرَ قَبْلَ أَنْ يَشْهَدَ يَجِبُ
 الْقَضَاءُ وَفِي الْكُفَّارَةِ اخْتَلَفَ الْمَشَائِخُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَلَوْ شَهِدَ وَرَدَّ الْقَاضِي
 شَهَادَتَهُ وَأَمَرَهُ بِالْإِفْطَارِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْكُفَّارَةُ وَإِذَا قَبِلَ الْإِمَامُ شَهَادَتَهُ وَأَمَرَ
 النَّاسَ بِالصَّوْمِ فَافْطَرَهُ أَوْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ هَلْ يَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ قَالَ
 عَامَّةُ مَشَائِخِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَلْزَمُهُ الْكُفَّارَةُ وَقَالَ الْفَقِيهَ أَبُو جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا
 تَلْزَمُهُ وَفِي الْمَحْطِ الرَّاهِدِ إِذَا رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ وَحْدَهُ هَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْهَدَ
 عِنْدَ الْحَاكِمِ أَمْ لَا ذَكَرَ هَذَا فِي الْمَبْسُوطِ قَالَ شَيْخُ الْأَثَمَةِ الْحَلَوَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
 إِذَا كَانَ عِدْلًا يَلْزَمُهُ أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ الْحَاكِمِ حَرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا أَوْ أَمَةً حَتَّى
 الْجَارِيَةُ الْعَمْدَةُ تَلْزَمُهَا أَنْ تَشْهَدَ وَهُوَ مِنْ فُرُوضِ الْعَيْنِ وَيَجِبُ أَنْ يَشْهَدَ

ومثله في المحيط
 والخلاصة وغيرهما
 منه سلمه الله

مطلب إذا قبل
 الإمام شهادة
 الفاسق

مطلب من رأى
 الهلال يجب أن
 يشهد

في ليلته ذلك كيلا يصبح الناس مفطرين وللجارية المخدرة ان
 تشهد بغير اذن وليها فاما اذا كان الراى فاسقا يكون فيه شبهة
 قول الطحاوى رحمه الله ان علم ان القاضى يميل الى قول الطحاوى
 رحمه الله ويقبل شهادته يلزمه ان يشهد واما اذا كان مستورا دخل فيه شبهة
 الروايتين عن اصحابنا رحمه الله وهذا في المصر واما في السواد اذ ارأى
 احدهم هلال رمضان يشهد في مسجد قريته وعلى الناس ان يصوموا بقوله
 ثم قال واذا ابصر هلال رمضان وحده وشهد عند القاضى فرد القاضى
 شهادته فعليه ان يصوم خلافا للحنين البصرى وعثمان البقى رحمهما الله
 فان افطر بعد ما رد الامام شهادته فلا كفارة عليه عندنا وان افطر قبل ان
 يرد الامام شهادته او قبل ان يشهد عند القاضى هل يلزمه الكفارة فيه
 اختلاف المشايخ رحمه الله ذكر شمس الاثمة الحلوانى رحمه الله في شرح
 كتاب الصوم واما اذا قبل الامام شهادته وامر الناس بالصوم فافطر هو
 او واحد من اهل بلده هل يلزمه الكفارة قال عامة مشايخنا رحمه الله تلزمه
 وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا تلزمه وقال في المستصفى من المستوفى
 وغيره ان المراد بالشهادة هو الاخبار لانه لا الزام في هذا الباب لا يقال في
 هذه الروايات ما يدل على ان ائمة المساجد ليس لهم حكم القاضى وهو
 خلاف ما ذكرته سابقا لانا نقول ائمة المساجد في بلادنا منصوبون بحكم
 الحاكم ومعينون بالمشور ومستقلون في اجراء ما ذكر من الامور بحسب حال
 يمكن لاحد مزاعمهم فيها او ممانعتهم عنها ولهذا يؤخذون بالتقصير في
 امر الرؤية دون غيرهم ولا يقع عزلهم ولا يمكن صرفهم الا بجرمة ثابتة في
 ذمتهم وحق قائم عليهم ولا تركها الا باذن واستعفاء وقد اكد ولايتهم
 فيها كتاب المفتى عبد الواحد بن سليمان سنة سبع وستين ومائتين والف
 في ذلك يأمرهم بعدم التعدى والتجاوز الى ما ينهون غيرهم بتخلف ائمة
 القرى في بلاد الاسلام فانهم لا يكون لهم منشور ولو كان لبعضهم فلا يفوض

ويقتضى على من
 رأى الهلال ان
 يؤدى الشهادة اذا
 لم يثبت دونه حتى
 يجب على المخدرة
 وان لم يأذن لها
 زوجها فان اكملوا
 ثلثين ولم يروا
 الهلال قال محمد
 رحمه الله يفطرون
 بناء على ثبوت
 الرضائية بشهادة
 الواحد وان كان لا
 يثبت به ابتداء
 كالارث بناء على
 ثبوت النسب بقول
 القابلة وروى
 الحسن عن ابي
 حنيفة رحمهما الله
 انهم لا يفطرون
 اخذوا بالاحتياط
 وقال محمد لا اثم
 مسلما بجمعيل صوم
 يوم اختيار من نفسه

مطلب كتاب المفتى

مطلب حال ائمة

القرى

اليهم ولاية شئ من هذه الأمور بل الأحكام يقيمها القاضي والمجمع والاعيان
يقيمها الخطيب وإنما يؤم الناس فيها رجل من غير ولاية ولا منشور مدة
مضروبة باجرة معلومة يعطيها له بعض من له ثروة من اهل القرية او جماعة
لهم سعة ويكون هو دائما على قرب الدفع عنها ومزاومة غيره فيها مع الاختيار
في تركها التزامه باجرة هذا ما كان اذا ذنب ولكن زمانه قد فوض الاحكام للحساد*
المقتصد الرابع في دخول شهر رمضان ووجوب الصوم والقطر خلاصة
التفصيل وغاية التحصيل وجوب صوم شهر رمضان علينا بشهود الشهر
ومضور الوقت ويشبت بخبر عدل واحد ولو امرأة او عبدا او محبدا او
قذف برؤية هلاله والافطار بشهادة رجلين او رجل وامرأتين عدول واهرار اذا
كان في الهواة عملة من غيم او غبار او بخار او دخان او غير ذلك من الاكدار
اوجاء الشهود من خارج المصر او ارياه من مكان مرتفع او كان البلد قليل
الاهل وان كان في الصحو واما اذا كان الهواء صحوا وما جاذا من خارج وام
يروه من مكان مرتفع والباب كثير الاهل فلا بد من جمع يقع العلم بخبرهم
بمعنى الظن الغالب في البابين والاكتماء فيهما باثنين رواية عن الائمة
الثلاثة اخيارها بعضهم ورواية اخيارها الفقيه ابو جعفر
الهندواني وصاحب الروا الجيدة والظهيرية وغيرهم وتفويضه الى راي الامام
رواية صححها بعضهم ثم المستور في هذا الحكم كالدل يجب قبول خبره
وشهادته والعمل به في رواية الحسن عن ابن حنيفة بل في ظاهر الرواية واختارها
الطحاوي والحاكم وشمس الائمة الحلواني وآخرون وصححها في المحيط
والتنقيس ومعراج الدراية والمضمرات والبرازية وغيرها واما القاضي فالاولى
ان لا يقبل شهادته على قول ووجوب رده وكون القبول انما وتركه للواجب
على قول آخر ولكن يلزمه الشهادة اذا ابصر وازمه وسائر الناس الصوم
والفطر اذا صدر قبول شهادته ممن له ولاية لذلك واهلية فيه في محله ويحصل القبول

مطلب حصول
القبول

بقوله ثبت عندى اوصح اوظهر لى. او اشهد عليه ونحو ذلك فلا يكون بعد هذا الاحد مساغ في رده ولا في البحث عن حاله ولا ينتقض برجوعه والعمل بخلافه بل يجب العمل على كل من بلغ اليه بطريقه فلو افطر هو او واحد غيره يلزمه الكفارة وكذا اذا شهد في مسجد الرستاق واخذوا بقوله عليهم ان يصوموا به ثم بعد صوم ثلاثين بقول عدلين هل الفطر وان لم ير الهلال ولو مع صحوا الهوا وعبرة فتاوى قاضين عمان والمخالصة وغيرهما بقول رجلين افطروا واختاره القدورى والحاكم الشهيد وشيخ الاسلام ابو الحسن وفي المحيط بلفظ شاهد بن قال وان كانت السماء مصحبة اليه اشارة في القدورى والمنتهى وهو الصحيح وعليه فتوى شيخ الاسلام ابي الحسن وصححه ايضا في الدراية والمخالصة والبرزازية وغيرها وقال في الفيض وعليه الفتوى ونقل في البدائع والسراج والجوهرة الاتفاق على ذلك وقيد بعضهم باتفاق الائمة الثلاثة هذا كله فيما لم يرمع المصوموا ما مع القيم فلا خلاف فيه لاحد وبعد صوم ثلاثين بقول واحد لا فيما روى عن ابي حنيفة وابى يوسف رحمهما الله وعند محمد رحمه الله يحل الافطار فيه ايضا لانه حيثئذ لا يثبت بشهادة الواحد بل بحكم الحاكم بثبوت الرضائية كما يثبت شوال مع صحوا الهوا فيما ثبت رمضان بشهادة رجلين وكم من حكم يثبت تبعا وان لم يثبت ابتداء كاستحقاق الارث بناء على النسب الثابت بشهادة القابلة ويملح من كلام صاحب الهداية المنجوح الى هذا وفي غاية البيان وغيرها هو الاصح وقال في المحيط في شرح القدورى الواحد اذا شهد على هلال رمضان عند القاضى والسماه متقيمة وقبل القاضى شهادته وامر الناس بالصوم فلما اتوا ثلاثين يوما غم عليهم هلال شوال قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله يصومون من القدر وان كان اليوم الحادى والثلاثين ولا يفطرون وقال محمد رحمه الله يفطرون قال شمس الائمة الحلوانى رحمه الله هذا الاختلاف

*مطلب اذا شهد
في مسجد الرستاق

فيما اذالم يروا هلال شوال والسماء مصحبة فاما اذا كانت السماء مقبوبة فانهم يفترون بلاخلاف انتهى وهكذا في النخيرة والنجدي والمهراج وغيرها ايضا وكذلك قيد في فتاوى قاضيخان والخالصة هذا يكون السماء مصحبة وما وقع في الدرر من انه يعز ذلك الشاهد وما علل به هو من ظهور الكذب باطل نشأ من التقليد الباطل للاعتراض الباطل على ما سبق ثم اذا لم يثبت الهلال بالرؤية يجب اكمال شعبان في دخول شهر رمضان واكماله في الخروج عنه لقوله صلى الله عليه وسلم صوم الرؤية وافطر والرؤية فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما على ما في الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله عنه وعن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتفظ من شعبان ما لم يحتفظ من غيره ثم يصوم لرؤية رمضان فان غم عليه بعد ثلاثين يوما ثم عام اخرجه ابو داود واكمال شعبان يستثنى على رؤية هلاله او على تمام السنة القمرية اربعة وخمسين يوما وثلاثمائة يوم اعتبارا من اول شعبان الماضي الى شعبان هذا العام او بدليل اخر يقوم عليه فان روى هلال رمضان في مظانه والا فيكمل عدة شعبان ثلاثين يوما ويجب اكمال شعبان وان اتفق مع كمال رجب للحديث السابق وغيره والمراد من رؤية الهلال لرؤيته في معناه وهو حلول ميعاقته ولا عمرة لرؤيته بعد ميعاده بيوم او يومين واما رؤية اهله سائر الاشهر او اكمال ما قبلها لدخول صوم رمضان فلم يرد به الشريعة الحميدة ولم تكلف به قط وما قيل ان ذلك من ضرورة اكمال شعبان ممنوع وانما يلزم ان لو لم يعرف وروده وحلول مواعده بوضوح من ضرورة او بدليل اخر في موضعه من بيان او تجربه او حساب وقد عرف بالضرورة لان تقدم السنة القمرية في كل عام على السنة الشمسية بنحو عشرة ايام ومقدار التفاوت بينهما منذ خلق الله الارض والسموات مما يقطع به العامة ويجري مجرى المشاهدات ومحال ان يرد الشرايع الحقبة

* مطلب اكمال شعبان

ليس في الشرع ما هو على منافية الدليل العقلی الصحيح وانما يرد على وفاقه وكل ما جأت به الرسل فهو على موافقة المعقول الصحيح كتاب التنبيه على الهراية لابن العز من نفسه * مطلب لا يرد الشرايع باطل حكم العقل

بإبطال القضايا العقلية والاحكام الضرورية ومن برع ذلك فلم يفارق
عن الذين قالوا افتري على الله كذبا لم به حجة لا يحسب العبارة
وفي الجملة وكيف ولو ثبت نوهم المخالفة بينهما لوجب تأويل السمعيات
بحسب الحاجة على قدر الضرورة وإنما ينطرق الخفاء الى يوم واحد فامر
الشارع برؤية هلال شهر رمضان او اكمال شعبان فحسب قال الفقيه ابو
الليث رحمه الله في كتاب البستان كلما مضى شهر من الشهور الفارسية
عشرة ايام دخل شهر من الشهور الرومية وكل سنة يتاخر النيروز بيوم
واحد من ايام الجمعة فان كان النيروز في هذه السنة يوم الخميس يكون
في السنة القابلة يوم الجمعة وفي السنة الثالثة يوم السبت وما كان من الشهور
العربية ينقص في كل سنة عشرة ايام وربما ينقص احد عشر يوما فسمت
منها بنقصان الشهور الاربعه هي الايام المستقره وفي المحيط البرهاني ان الشهور
لا تكون كاملة كلها ولا ناقصة كلها بل يكون نصفها كاملة ونصفها ناقصة
وينحصر ورد الاثر عن عمر رضى الله عنه وهذا هو المعنى من قوله صلى الله عليه
وسلم الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تغفروا
حتى تروه فان غم عليكم فاكموا العدة ثلاثين يعني عدة شعبان على ما هو المصرح في
الحديث السابق وعدة رمضان بقوم هلال شوال ضرورة ان المراد عدة
شهر جعل رؤية الهلال الذي بعده غاية للنهي عن الصوم والافطار وهو
شعبان ورمضان ليس الا وكس هذا لانه لا يعرف بغير هذا الطريق بل
لامتنال امر الشارع فانه على هذا الحكم بذلك اشفاقا للامة وتيسيرا لهم فان
الحساب وغيره لا يعرفه الا الافراد والشرع انما يعرف الناس بما يعرفه
جماهيرهم وقد عرف ايضا بديانات من الشارع وردت في مواضعها مثل
الحديث السابق وهو في الصحيحين وغيرهما وما في صحيح مسلم الشهر
يكون تسعا وعشرين وفيه ايضا الشهر هكذا وهكذا تسعا مرة وفي

والذي عن شرح
مختصر الطحاوى رحمه
الله والاختيار من ان
سائر الاشهر لا يقبل
فيه الا شهادة رجلين
او رجل وامرأتين عد
ول و احراز الدلالة فيه
على انه يجب ذلك
لدخول رمضان واداء
صومه المجاوز ان يكون
المراد منه في اثبات
ما يتعلق به من حقوق
الناس كطلاق وعنا
ق واجارة وكالة بل
يجب حمله عليه بد
ليل ان ما لا يتعلق
به حقوق

*
مطلب ما في المحيط
العباد غير مشروط
بالشهادة ولا العدد
والحرية بل يكفي
فيه خبر الواحد وما
في هواش الاشباه
من ان المصنف طرد
ذلك في رجب وغيره
خلاف الواقع فانه لم
يزك فيه شيئا سوى
ما نقله عن شرح
الطحاوى وقد عرفت
انه لا دلالة على ذلك
منه سلمه الله

رواية اخرى له هكذا وهكذا وعقد الابهام في الثانية والشهر هكذا وهكذا
 بمعنى تمام ثلاثين انتهى وفي صحيح البخاري الشهر هكذا وهكذا اي معنى مرة تسعا وعشرين
 ومرة ثلاثين انتهى واتحاد المعنى مع التفاوت في اللفظ وتعدد الطرق وتغاير
 الروايات يدل على ان البيان صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم
 يثبت ذلك فهو حكاية حال او مخرج وغايته الارسال وهو صريح في اشتباك
 العديدين في شهور السنة دائما وليس المعنى انه قد يكون كذلك فانه
 ليس معنى المرة وان فسرت الحديث الى ذلك المعنى فقد اخرجته من
 مفاده وصرفته عن مدلوله ثم لا يكون في المعنى المقصور اليه فائدة تبليغية
 وحكمة شرعية بل معناه انه يرد على هذا العدمية وعلى ذلك مرة اخرى
 فاما ان يكون المراد منه انه يرد على هذا مرة وعلى ذلك اخرى في تمام
 العمر وجملة الدهر واما ان يكون انه يرد على ذلك التشابك على
 الاستمرار والدوام ولما انتهى الاول بالضرورة تعين الثاني مراد من الحديث
 وثبت المدعى بل لا ريب فان قيل كيف مخرج الحديث عدد ايام الشهر
 على تسع وعشرين تأرة وردد بينه وبين ثلاثين تأرة اخرى قلت في
 الاول اخبر عن عدد ليال شهر واحد وعدد ليال شهر واحد لا يزيد على تسع
 وعشرين ليلة البتة وفي الثاني اخبر عن عدة ليال شهور عديدة والزائد
 على تسع وعشرين في كل شهر هلالى نحو نصف يوم فاذا اعتبر عدد الجميع
 فلا بد ان يتردد بين العديدين على التشابك وقد ثبت ذلك عند الحساب
 ثبوتنا لامرله وعدم اعتبار الحساب في هلال رمضان وشوال ليس لانه باطل
 بل لان الشرع الغاه في هذا الحكم تيسير الامة مع مراعات جانب الاحتياط بتعليم الصوم
 والقطر على امزها يعرفه الامة ويتمكن منه العامة وهو الاكمال والرؤية والاعمال غير
 لا بطل كانه القى اصابة القليلة من غير نحو عند الاشتباه والعلم الحاصل من مشاهدة الامام
 في الحدود واعتبر جهة التجرى وما يفيد الشهود مع ظنيته واحتمال خطائه كفى وقد

مطلب الحديث سر
 يح في اشتباك العد
 دين

كما في حديث الشهر
 تسع وعشرون ليلة
 وحديث تمام الشهر
 يكون تسعا وعشر
 من منه سلمه الله

كما في حديث الشهر
 هكذا وهكذا في
 الصحيحين وحديث
 شهر اعيان لا ينقصان
 يعني شوال وذو الحجة
 وذلك بين
 منه سلمه الله

مطلب الالغاء غير
 الابطال

قال الله تعالى وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب على انه قد اعتمد عليه جماعة من اجلاء الامة في هذا الحكم ايضا للدليل لاح لهم في محله واجتهاد صدر من اهله وسبغى ولا يمكن حمل الحديث على انه قد يكون كذلك فانه مع بعده عن اللفظ ونبوه عنه وابائه عن الحمل عليه يوجب فوات الفائدة التبليغية وغلوه عن الحكم الشرعي التي هي الحكمة في بعثة الانبياء وارسال الرسل وانزال الكتب اذ لم يبعثوا لبيان الحقائق والطبائع بل يبعثوا لبيان الاحكام والشرائع على ما صرح به الفقهاء في قوله صلى الله عليه وسلم الاذنان من الرأس وقوله الهرة سمع وانها من الطوافين عليكم والطوافات وقد قال الله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوه عن الحكمة في اختلاف حال القمر ب تفاوت ظهوره وتعاكس نوره فاجابهم بالحكمة الظاهرة في ذلك بانها معالم للناس في معاملاتهم المحبودة وعباداتهم الموقوتة تنبيههم على ان ما سألوه لا يتعلق بحكمة البعثة وقوله عليه السلام انا امة امية لا نكتب ولا نحسب آه لم يرد في معرض انكار الحساب والكتاب بل في معرض اظهار المعجزة بان معارفه وعلومه الهية حاصلة له بوهى من عند الله تعالى واخباره واقعة على طبق الحق ونهج الصواب بدون تعاطى الحساب وتناول الكتاب حتى لا يرتاب انها حصلت له بالتعلم والاخذ عن غيره او بمباشرة الاسباب على محاذات قوله تعالى وما كنت تتلوا من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك اذ الارباب المبطلون بل هو ايات بينات في صدور الذين اوتوا العلم وما يجحد باياننا الا الظالمون وقد عرف ايضا مما ذكره

في باب الحيض من انه اذا احتجج الى نصب العادة للمستحاضة لبلوغها كذلك اونسيمان عاداتها او غير ذلك بقدر حيضها في كل شهر بعشرة ايام ويكون طهر شهر عشر من يوم ما وطهر شهر اخر تسعة عشر يوما وهلم جرا على ما في فتح القدير والمحيط وغيرهما ومما ينبغي في باب الفتن من عدد ايام السنة القمرية

مطلب ما ذكروا
في باب الحيض

والشمسية ومقدار التفاوت بينهما من انه عشرة ايام وثلاث يوم وربع عشر يوم بها يزيد
الشمسية على القمرية ويتقدم القمرية عليها على اختلاف عباراتهم بعد
اتفاقهم في قدر التفاوت وهذا الزيادة بالتقريب وما يقال ان الذي يعرفه
العرب واهل الشرع من معنى الحول والسنة ما هو بالا الهلة وهو الذي نوارد
عليه العرفان وما سواه كله محدث لا يعرفه اهل اللغة ولم يأت به الشرعية
منعوق فقد قال الله تعالى في كتابه في قصة اصحاب الكهف ولبثوا في كهفهم ثلاث
مائة سنين وازدادوا تسعا وقال المفسرون في تفسير الاسلوب ووجه العدول
عن الاصر المتبادر الظاهر وهو ثلاثمائة وتسع سنين انه للاشارة الى بيان
التفاوت بين السنة القمرية والسنة الشمسية والدلالة على انها ثلاثمائة
بحسب اهل الكتاب اعتبارا للشمسية ويزيد عليه تسع سنين بحسب العرب
اعتبارا للقمرية وروى ان عليا رضي الله عنه سأل يهودي عن مدة لبثهم
فاخبرهما في القرآن فقال اليهودي انا نجد في كتابنا ثلاثمائة سنة فاجاب
رضي الله عنه على البديهة بان ذلك بسنن الشمس وذلك بسنن القمر وقال
العلامة الخفاجي رحمه الله وجه الدلالة على ذلك ظاهر والتفاوت ما ذكر
كما بينوه ولكنه تقريري كما بين في محله وعلى الحقيقة تسع سنين وشهران
وتسعة عشر يوما والرواية منكرة في شرح خواهر زاده وغيرها ايضا
ثم السنة هملها ابو حنيفة رحمه الله في رواية الحسن عنه ومحمد بن الحسن رحمه الله في رواية
محمد بن سماعة عنه على الشمسية في مسئلة العنبن واختاره جمع من كبار العلماء
واعيان المشايخ كالامام ابي العباس النافعي وشمس الائمة الخوافي والسرخسي
وشيوخ الاسلام خواهر زاده وظهير الدين المرغيناني وفخر الدين قاضيخان
وصاحب الخلاصة الذي هو صنوه وفي تحصيل الكمالات ناوله وغير اولئك
ورجموه على مقابله وصحوه وقد اعتمد السنة العرفية في العدة ومدة الاجارة فيما وقع
العدة والعقد في اثناء الشهر وروى عن علي رضي الله عنه انه سأل يهودي

مطلب * قول المفسر
ين

مطلب * سئل على
رضي الله عنه

مطلب * يقع اسم
السنة على معان

من مخرج الكسور التسعة كلها اى عددها فقال اضرب ايام اسبوعك في ايام
 سنتك يحصل مطلوبك فان مراده السنة العرفية لان الكسور التسعة لا تخرج
 من غيرها مما يقع عليه اسم السنة لاهالة وما كان مثل ابي حنيفة الامام
 رحمه الله وهو استاذ فقهاء الملة وقادة الامة وصاحب المذهب يخفى عليه
 مواقع الوضع العربي في معنى السنة وغيرها ولا كان اختلاف الرواية عنه في
 حادثة واحدة ومواقع كثيرة للجهل به عارضه او فصل من العلم استفاده بل
 وانما كان ذلك لان اسم السنة يقع بالاشراك على القمرية والشمسية والعرفية
 لامتصين الواحد منها الا بجر جمع يقوم عند المجتهدين ويميل به رايه اليه من
 اقتضاء مقام او غيره من قراين حالية او مقالية لا ينتهي الى حد اليقين على
 ماهو شان جملة المجتهدين وهو متفاوت بحسب اختلاف الزمان والاشخاص
 والاحوال فيعارض الظنون ففي باب العنين حملها على القمرية تارة
 ترجيحاً لها بان التعارف عند العرب في اكثر معاملاتهم وتوار يخفهم على
 ذلك والشرعية وردت على عرفهم ولسانهم وحملها على الشمسية اخرى
 ترجيحاً لها بان ضرب المدة في الباب للتوصل الى اصلاح الطبايم ودفع الموانع
 من سوء المزاج وغلبة الاغلاط وغير ذلك فان طباع الفصول الاربعة مختلفة
 ولا تنقض الا بانقضاء السنة الشمسية فلعل طبعه يوافقه مدة زيادتها على
 القمرية فيجب حمل الاخبار الواردة في الباب عليها وحملها على السنة
 العرفية حيث اعتبرها بالعدد فيما وقع عند الاجارة والموت والطلاق
 في اثناء الشهر قال في الهداية ان كان العقد حين يهل الهلال فشهور
 السنة كلها بالاهلة لانها هي الاصل وان كان في اثناء الشهر فالكل بالايام
 عند ابي حنيفة رحمه الله وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله وعند محمد
 وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله الاول بالايام والثاني بالاهلة
 وقال ابن الهمام رحمه الله وحيث وجب الاعتماد بالاشهر فاما ان يكون

*
 يعنى يعتبر الشهر
 العربي لا الهلال ولا
 الحسابي منه سلمه
 الله

الطلاق او الموت في غرة الشهر او في اثنتائه ففي الاول يعتبر ثلاثة اشهر في الطلاق واربعة اشهر في الوفاة بالاهلة وفي الثاني قال ابو حنيفة رحمه الله يعتبر الايام تسعين في الطلاق ومائة وعشرين في الوفاة وقال محمد رحمه الله تعد بقية الشهر بالايام وعن ابى يوسف رحمه الله روايتان وقد اعترض صدر الشريعة رحمه الله عليهما في اعتبارهما السنة القمرية في الاجارة لو وقع العقد في عشر ذي الحجة وتم على تسعة وعشرين يوما يلزم تكرر عيد الاضحى في سنة واحدة قمرية لوجوب تمامها على الحادى عشر من ذى الحجة في السنة الثانية على هذا التقدير والحق ان العيد لا يتكرر في سنة واحدة قمرية وان تمامها لا يكون الا على عشر ذي الحجة على كل حال يعنى سواء تم على تسع وعشرين او ثلاثين ولله الم يعتبر الامام ابو حنيفة رحمه الله السنة القمرية فيه بل اعتبر العرفية بالعدد هذا حاصل ما ذكره ولكن في وروده عليه ما نظروا في شرح المشارف ومن نذر صوم شهر بعينه فكان تسعا وعشرين لم يلزم اكثر من ذلك ومن نذر شهرا من غير تعيين فعليه اكمال ثلاثين ذهابا الى العرفي وبالجمله كل واحد من هذه المعاني والتفاوت بين القمرية والشمسية والعرفية على النحو المذكور معروف من اللغة ويقع اسم السنة والحول والعام عليها على السوية على ما يظهر من تتبع محاوراتهم وموارد استعمالهم ومن ادعى خلاف ذلك فعليه البيان نعم انهم وضعوا نوارنجهم على السنة القمرية واعتبروها في عامة معاملاتهم واين هذا من اختصاص اسم السنة بالقمرية وانحصاره عليها عندهم ثم لا نسلم ان السنة القمرية بالاهلة فحسب وحسبها يكون ذلك يكون في حكم تعلق به من الاحكام الشرعية بخصوصه بل الاحاديث السابقة تدل انها بالعدد فعلم من هذا البيان ان مقادير الشهور والسنين معلومة من الشريعة ومعروفة عند اهلها فيجوز بناء الاحكام عليها في مظانها وانما اعتبر الشرع

الاهلة في خصوص اشهر الصوم والقطر والاضحى والاجال حيث اعتبروا كل
 عدة شعبان ورمضان فيما لم ير الهلال تسهيلا وتيسيرا للامة واحتياطيا في باب
 العبادة فيوم عتف به ويعمل بما امر في محله واما اكمال رجب وغيره من
 الاشهر لصوم رمضان فليس بمأمور شرعا ولا صحيح عقلا ولا تنس اليه الحاجة
 ولا تقع عليه الضرورة وان وجب اكمال شعبان مع انقاف كمال رجب
 في بعض الاحيان امتثالا لامر على ما عرفت والشهادة برؤية سائر الاهلة
 لهذا الغرض باطل بحقيقتها لانه لا تدخل تحت الحكم اصلا ولا طالب لها قاط
 شرعا بل هي مع عدم مساس الحاجة اليها وعدم وقوع الضرورة عليها لظهور
 حولان الحول وورود الوقت لم يتعلق بها حكم شرعي اصلا لا من حقوق
 العباد كالمعاملات وهو ظاهر ولا من حقوق الله تعالى كالعبادات كيف فانه
 لا يجب طلب الهلال والنرائى الا في ليلة الثلاثين من شعبان او عشية اليوم
 التاسع والعشرين قال في النافع لانه معلوم وجوب الصوم وفي المستصفي
 عن المستوفي اى اليوم التاسع والعشرون موضع يعلم الهلال فيه انتهى
 وقال في الهداية وينبغي للناس ان يلمتسو الهلال في اليوم التاسع والعشرين
 من شعبان فان رأوه صاموا وان غم عليهم اكملا واعدة شعبان ثلاثين يوما
 ثم صاموا لقوله عليه السلام الحديث وقال في فتح القدير اى يجب عليهم
 وهو واجب على الكفاية والنرائى انما يجب ليلة الثلاثين وقال في الكافي
 وبصام برؤية الهلال او اكمال شعبان لقوله عليه السلام صوموا آه ولم يذكر
 احد من الفقهاء وجوب رؤية هلال شعبان او اكمال رجب وغيره ولا طلب
 اهلتها ولم يأت عنهم في ذلك رواية لا صحيحة ولا ضعيفة وما ذكره ابن
 النجيم في كتابه البحر الرائق شرح كنز الدقائق من قوله ولم يتعرض
 لحكم باقى الاهلة التسعة وذكر الامام الاسميجاني في شرح مختصر الطحاوى
 الكبير واما في هلال القطر والاضحى وغيرهما من الاهلة فانه لا يقبل فيه الاشهاد جليين
 كالجمع والشهادة

مطلب اكمال رجب
 وغيره للصوم ليس
 بمأمور شرعا

قوله شهادة الواحد
 العدل اى اخبار
 الواحد لانه لا لزوم
 فيه بوجه اذ كل من
 التزم جميع الشرايع
 فلا يشترط فيه العدد
 ولفظة الشهادة والن
 كورة وهذا معنى
 قوله لانه شهادة على
 نفسه قصدا اى يحجر
 على نفسه ثم يتعدى
 الى غيره فصار
 كالأخبار فى الأخبار
 يتخلى الارادات
 مستصفي من نفسه

أعلم أنهم يريدون
 من الأمور الدينية
 والديانات ما لا
 يكون من العبادات
 كالصلاة والصوم ولا
 من العقوبات
 كالحدود والقصاص
 ولا من المعاملات
 كالبيع والشراء

أو رجل وامرأتين عدول وإعزازكما في سائر الأحكام لو صح فمحمول على أنه
 لا يثبت هذه الأهلة إلا بذلك في حكم يتعلق بها من طلاق أو عناق أو
 غير ذلك بقرينة أن الأمور الدينية يقبل فيها خبر الواحد ولا يشترط فيها
 الشهادة ولا العدد ولا الدعوى ولا الحكم ولا سيما في ما لا لزوم فيه على ما هو
 المشعور به ككتب الأصول والفروع الثابت بالأدلة من المعقول والمسموع
 وبقرينة قوله كما في سائر الأحكام فإن المراد منه هو أحكام غير الرؤية
 من المعاملات التي يتعلق بها حقوق العباد لا محالة والأشهر غير صحيح
 مردود على القائل به أو الناقل عنه من قبله لمخالفته النصوص والمعنى وشذوذه
 فيما يعم به البلوى فإنه لم يوجد إلا في كتب المتأخرين الذين أخذوه
 من ابن النجيم اعتماداً على ما نقله عن الأسبغاب رحمه الله لا غير كالرمل
 والحصافي والحموي ومن دونهم من المتأخرين من لا يميز الشمال واليمين
 ويستوى عنده الغث والسمين ومن ظن خلاف ذلك فليأت بنقل عن كتاب
 من هو متقدم عليه بالزمان أو سابق عليه في مساق البرهان ولا نفترق
 بها وقع في بعض النسخ من كتاب الميزان للشيخ عبد الوهاب بن أحمد
 الشعراني رحمه الله فإنه من غلط الناسخ لمخالفة الصواب اتفق الأئمة على أنه
 لا يثبت هلال شوال بواحد وقال أبو ثور يقبل انتهى اعني شوال لاشعبان
 لأن خلاف أبي ثور ليس إلا في شوال على ما ذكره النووي وغيره بل هو معارض
 لعموم ما ذكره القدوري وصاحب الهداية والنافع وغيرهما إذا كان بالسما علة
 قبل الإمام شهادة العدل الواحد في رؤية الهلال رجلاً كان أو امرأة هراكلان
 أو عبداً لأنه امر ديني فاشبهه رواية الأخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة
 وفي هلال الفطر لابد من شهادة رجلين أو ما في الوقاية وغيرها من قولهم
 وقبل بلا دعوى ولفظ أشهد للصوم مع غيب خبر فرد ولا خفاء في عموم المراد
 منه فإنه نظير عموم قوله تعالى علمت نفس ما قدمت وأخرت وقول عمر

وغيرهما ما هو من
 حقوق العبد ولكن
 يتعلق به الحل
 والحرمة كحل الطعام
 وحرمة ونجاسة الماء
 وطهارته وليس
 المراد منه كل ما
 يتعلق بالدين
 كما زعمه من لا علم
 عنده منه سلمه الله
 مطلب ما في بعض
 نسخ الميزان غلط
 أي كلام ابن النجيم
 معارض لعموم ما في
 القدوري والهداية
 والنافع والوقاية
 وغيرها لو لم يعمل
 على ما يتعلق بها
 من الأحكام
 منه سلمه الله

وفات ابن النجيم
 ٩٧٥
 سنة
 ٩٧٣
 والشعراني سنة

رضى الله عنه توبة خير من جرادة يعلم منه معنى الكثرة والعموم على الصحة
واليقين على ما صرح به حذاق المحققين ومخالف لما اجمعوا عليه من جعل
يوم الشك يوما واحدا قال في الكفاية يوم الشك هو اليوم الآخر من
شعبان الذي يحتمل ان يكون اول رمضان واخر شعبان وفي المبسوط انما يقع
الشك من وجهين اما ان يقع هلال رمضان فوقع الشك في اليوم الثلاثين
انه من شعبان او من رمضان واما ان يقع هلال شعبان فوقع الشك انه
اليوم الثلاثون او الحادى والثلاثون وفي الفوائد يوم الشك هو اليوم الذي
يتم ثلاثون من المستهل ولم يهل الهلال ليله لاستقرار السماء بالغيام فان
هذه العبارات كلها صريحة في الدلالة على الحصر على يوم واحد هو اخر
شعبان فان كلمة هو وكلمة اما كل منهما موضوعة للحصر ودالة عليه على القطع
ولو وجب اكمال اشهر لم ير اهله ما بعدها لدخول رمضان فاجتماع ايام
الشك قبله على عدد اشهر لم ير اهلهما ظاهرا اذ لو فرض غوم اهله شهر
رمضان وشعبان ورجب والجماديين وغيرها واكمل كلها لعدم رؤية اهله
ما بعدها فليكن دخول رمضان على هذا الفرض يوم الاثنين مثلا على ما
وقع عليه الامر في سنة ثمان وثمانين بعد الف ومائتين ولما لم ير هلاله
احتمل ان يكون اول يوم الاحد لاحتمال نقصان شعبان ويوم السبت لاحتمال
نقصان رجب معه ويوم الجمعة لاحتمال نقصان جمادى الآخرة ايضا ويوم الخميس
لاحتمال نقصان جمادى الاولى وهلم جرا يتكرر عدد يوم الشك ويتزايد
على عدد الاشهر المغموم اهله ما بعدها الى اثني عشر يوما يتم بها السنة
ويمكن كلها يوم الشك لان يوم الشك هو اليوم الذي يشك انه من شعبان او من رمضان
وهو قائم في جميعها بل لا ريب بناء على اعتبار هذه الاشهر كاملا ونحو ذلك
تنال شهرين واكثر في النقصان فيجب اجراء احكام يوم الشك فيها ومن
البين المكشوف انه لم يقل به احد من فقهاء الامة وائمة الدين قط بل

اي ما ذكره ابن
النجيم لو لم يحتمل
على ما حملناه
منه سلمه الله

مطلب يوم الشك

مطلب ايام تعدد
يوم الشك

اي كلام ابن النجيم
منه سلمه الله

صرحوا بخلافه وما أجرى واحد منهم حكم يوم الشك على مذهبه من وجوب
 الصوم أو النكاح أو الإفطار وصور النية ما يوجب الصحة أو الكراهة أو الفساد
 وغير ذلك إلا في يوم واحد وهو الثلاثون من أول شعبان وعليه عمل
 فرق الأمة عن آخرهم وانفاقهم عن بكرة أبيهم ^{مطابقا} ^{مطابقا} صرحوا به في تصدير
 يوم الشك من حصره على صورتين وعدم اعتبار الصورة الثالثة التي
 ذكرها غير أصحابنا قال ابن الهمام الشك استواء طرق الإدراك من
 النفس والاثبات وموجبه هذان يغم الهلال ليلة الثلاثين من شعبان فيشك
 في اليوم الثلاثين لمن رمضان هرام من شعبان أو يفهم من رجب هلال شعبان
 فأكملت حديثه ولم يكن رومى هلال رمضان فينع الشك في الثلاثين من
 شعبان وهو الثلاثون أو الحادى والثلاثون انتهى ومحصل ذلك أن الشك
 والتردد إنما يقع باعتبار خفاء زمان مفارقة القمر ووقوعه في درج الروية
 وحد المشاهدة وتفاوت وقفها تقدم ما وتأخر فانه أن تقدم مفارقته
 زمانا يمكن فيه روميته من ليلته يكون اليوم المقبل من الشهر الآتي وان
 تأخرت عن ذلك القدر يكون من الشهر الماضى ولما كان الواجب علينا بحكم
 الشرع أحد الأمرين أما رومية هلال رمضان وأما اكمال شعبان فإذا لم
 ير هلاله وقع ذلك الخفاء والغوم أولا فيه فأخر أوله عن مظانته يوما واحدا
 وإذا رومى هلاله ارتفع ذلك الخفاء والغوم عن أوله وانتقل إلى أول رمضان
 إن لم ير هلاله في ميقاته وعلى التقديرين يكون الشك في تمام السنة
 وجملة العام في يوم واحد على التعمين في أنه أول رمضان أو آخر شعبان
 وذلك اليوم هو اليوم الآخر من السنة في اعتبارك مثلا بالنظر إلى ما صح من
 صومك في العام المنقضى ولكن ذلك الشك يكون على وجوبين الأول نظرا
 إلى احتمال ورود شعبان ناقصا وذلك فيما رومى هلاله في ميعاده فيكون
 التردد في كونه ثلاثين من شعبان أو غرة رمضان والثاني نظرا إلى مجيء

* مطلب تصدير يوم
 الشك

* كلام ابن النجيم
 رحمه الله

* مطلب الفرق بين
 الصورتين

شعبان كاملا بناء على فرض نقصان رجب وتقديره فيما لم ير هلال شعبان
فيكون التردد في كونه ثلاثين من اوله والحادى والثلاثين منه فقط في
الواقع وبما انه ان في الصورة الاولى لما كان هلال شعبان مرييا في ميعاده
انقطع الاحتمال في رجب بالاكتمال وارتفع عنه الشك في كماله ونقصانه البتة
وانما بقي التردد والاحتمال في شعبان في انه ناقص فيكون هذا اليوم من
رمضان او كما متى فيكون اخر يوم من شعبان ^{واما} في الصورة الثانية فاما
لم ير هلال شعبان ولم يصرف اوله بالرؤية وقع التردد والاحتمال في نقصان
رجب وكما هو اعتبار كماله لعمد الرؤية في ميعاده وكان الشك مبنيا على احتمال
نقصانه في الواقع مع اعتباره كاملا واذا فرض رجب ناقصا فلا يكون شعبان
الا كاملا فام يكن الشك الا في انه الحادى والثلاثون من اول شعبان
لنقصان رجب والثلاثون منه كماله فحسب فعلم من هذا ان الفقهاء العظام
لا يجوزون تنال شهرين بالكمال او النقصان والجرى الشك ووقع التردد
في الصورة الثانية في اليوم الثلاثين في كونه اخر شعبان او غرة رمضان
ايضا ويكون الشك في يومين لاحتمال نقصان الشهر من معا وهو خلاف
مقتضى التصوير بل هو خلاف من الراى ولم يقل به احد على ما مر
انما ثم ان عدد شهر واحد وان لم يزد على ثلاثين البتة لافى السنة القمرية
ولا في العرفية لكن لما كان هذا الحكم على الاحتمال ولم يثبت بعد كونه
من رمضان قالوا الحادى والثلاثون من شعبان نظرا الى عدم ثبوت رمضان
فهذا وان عنده او هام الجهال النجاشين فسيف عن اليه افهام ارباب
البصيرة واليقين ثم اعتبار كلام ابن النجيم بوجوب الريادة على النص
وابطال مدلوله القطعى الخاص فان قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته
واظروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما جعل
اكمال عدة شعبان على تقدير الغمة تمام الجزاء وكل الواجب والرادع يوم

*
فيكون من رمضان
منه ما لا

*
فيكون من شعبان
منه ما لا

معنى الحادى
والثلاثين من شعبان

هلال رمضان ضرورة انه لا يجب اكمال شعبان بفوم سائر الالهة اذا روى
 هلال رمضان تسع وعشرين منه فانجاب اكمال عدة سائر الاشهر او شهادة
 اثنين بالروية ابطال للدليل الشرعي وزيادة عليه من غير دليل وهو
 باطل فكيف مع قيام الأدلة والمرايين على خلافه ولا يترهمن ان وجوب
 اكمال عدة رجب وجمادى الآخرة والاولى وغيرها ان لم يراعهما بعدها
 هو بدلالة نص ورد باكمال شعبان فيما غم هلال رمضان باستنباط العلة
 المشتركة وهي غموم الهلال واثبات الحكم وهو وجوب الاكمال في الفرع
 وهو عدة سائر الاشهر واصله عدة شعبان لان هذا ليس من دلالة النص
 في شعبان بل هو زيادة على النص وابطال لمدلوله القطعي الخاص فان
 ما شرط الشارع لصوم رمضان انما هو رومية هلاله او اكمال شعبان وانت تزيد
 عليه رومية اهله سائر الاشهر او اكمال ما قبلها وتزعم ان هذا لغز بدلالة
 النص وليس كذلك قطعاً فان دلالة النص ليست الا اثبات حكم ورد في
 حادثة منطوق بها في حادثة اخرى مسكوت عنها بعلة مشتركة كاثبات حرمة
 الضرب بدلالة نص ورد في حرمة التباغيف بعلة الابناء المشترك بينهما
 لا اثبات امر اخر في محل النص زيادة على ما اثبتته النص ثم من شروط
 اثبات الحكم في الفرع بدلالة نص او قياس بقاء اصله على حكمه من غير
 تغيير وانت تبطله كيف فان في النص جعل جزاء الشرط وتام الواجب
 اكمال شعبان لا غير فكما ان زيادة وجوب الكفارة في قتل العمد بدلالة
 نص ورد في قتل الخطاء وتغريب الزاني سنة بعد يث عبادة بن الصامت
 وغيره على ما هو مذهب الشافعية على قوله تعالى ومن قتل موءمناً متعمداً
 فجزاؤه جهنم وقوله تعالى الزانية والزاني فاجابوا كل واحد منهما مائة
 جلدة ابطال للنص القطعي وعمل بالنظري او بما دونه فكذلك اشتراط
 اكمال سائر الاشهر لصوم رمضان زيادة على النص وابطال لمدلوله القطعي

*طالب ان اكمال
 رجب لا يدل عليه
 النص

*طالب من شروط
 اثبات الحكم في
 الفرع بقاء اصله

الخاص بما هو دونه وهو غير جائز أصلا عند الإمام أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله بل
 هذا زيادة من غير دليل وهو باطل قطعا (اعلم) أنه لا خلاف في جواز ورود حكم شرعي
 مستقل كوجوب الزكاة بعد ورود حكم شرعي كالصلاة وغير ذلك ولا في
 ورود حكم شرعي كحرمة الأخوات وغيرهما بعد حكم عقلي كالبراءة الأصلية وأنه
 ليس بنسخ ولا إبطال للأول وإنما الخلاف في ورود الزيادة بحكم غير مستقل
 على حكم شرعي كزيادة شرط أو صفة فجوزها الشافعي وإبطالها أبو حنيفة
 رحمهما الله إلا إذا كان دليل الزيادة بحيث يجوز أن يكون ناسخا لدليل
 الحكم على ما بين في كتب الأصول والفروع وقوله صلى الله عليه وسلم
 فإن غم عليكم الهلال فأكملوا عدة شعبان عبارة في إكمال شعبان فقط
 فإن كان المقصود من الاستدلال بدلالة النص من هذا الحديث هو وجوب
 إكمال سائر الأشهر لصوم رمضان يكون الحكم الثابت به حكما وضعيا
 تعليقيا غير مستقل وهو اشتراط دخول صوم رمضان بإكمال سائر الأشهر
 زيادة على إكمال شعبان فيكون زيادة على النص وهو خلف من القول
 وإبطال للأصل كما قد عرفت وأما إذا كان المقصود من هذا الاستدلال
 هو إثبات وجوب إكمال شهر ما فيما لم ير هلال ما بعده لحادثة تتعلق
 بها حكم شرعي بدلالة نص ورد في إكمال شعبان مثلا إكمال رمضان فيما
 لم ير هلال شوال وذى القعدة فيما لم ير هلال ذى الحجة أو فيما يتعلق
 به حكم ما من المعاملات يكون الحكم الثابت به حكما اقتضائيا تكميليا
 مستقلا فربما يترأى منه للمصنف وجه ما وفيه تأمل بعد يحتاج إلى لطيف
 القرينة وسلامة الفهم وغلاصة البيان وما اقتضاه فإيم البرهان قيام الأمر له
 في هذه المسئلة أنه متى تم عدة السنة القمرية من أول شعبان من السنة
 الماضية ثلاثمائة وأربعة وخمسين يوما يكون الخامسة والخمسون أول شعبان
 من هذه السنة فإن ثبت رؤية هلال رمضان ليلة الثلاثين من أول يوم

* مطلب لا خلاف في
 ورود حكم شرعي

شعبان هذه السنة الثانية فيها والا فيكمل شعبان ثلاثين يوما ويكون اليوم المور في الثلاثين يوم الشك ويراعى فيه ما يجب رعايته من الاحكام ولا يحتاج الى رؤية اهله الا شهر الماضية ولا الى اكمال الثلاثين بل الواجب اكمال شعبان فقط اولم ير هلال رمضان بدونه وذلك ما جاءت به الشريعة المطهرة الحممدية وثبت عليه فقه الامام ابي حنيفة واصحابه الائمة الهبات الاجل شكر الله مساعيهم

(المقصد الخامس في اختلاف المطالع بحسب كل قطر وعدم اعتباره شرعا في احكام الصوم والطر) اعلم ان المطالع مختلفة باختلاف الامكنة والبقاع ولا اعتبار في هذه المسئلة لاختلافها فيما قرب من البلدان والقرى بالا جماع واما اذا بعثت المسافة بين البلدين فكذا عند الائمة الحنفية وكبار الفقهاء في طاهر الرواية وعليه فتوى الاعلام وهو مختار اكثر المشايخ ومذهب جمهور الساف والحنلى وقول الليث بن سعد والثاقفى والمزنى وغيرهم ففى فتاوى قاضى بخان والخلصة ومجمع البحرين والكا فى والكنز وغيرها من كتب المذهب لا عبرة لاختلاف المطالع فى طاهر الرواية وعليه فتوى الفقيه ابى الليث وبه كان يقضى شمس الائمة الخوارى وغيره فليرأى اهل المغرب هلال رمضان بحسب الصوم على اهل المشرق وفى فتح القدير واذا ثبت فى مصر ازم سائر الناس فيلزم اهل المشرق برؤية اهل المغرب فى طاهر المذهب وهو الامور وكذا فى مجمع البحرين وغيره ومختار صاحب التجريد والايضاح ومختارات النوازل فى جماعة من متأخري اصحابنا الحنفية اعتبار اختلاف المطالع فى هذا الحكم وقال الزيلعى وهو الاشبه لان كل قوم مخاطبون بما عندهم ونقصان الهلال من شماع الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى اذا زالت الشمس فى الشرق لا يلزم منه ان تزول فى الغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس

مطلب دليل اعتبار
اختلاف المطالع

بل كلما تحركت الشمس درجة فذلك طلوع فجر لقوم وطلوع شمس لآخرين وغروب
لبعض ونصف ليل لغيرهم وروى أن ابا موسى الضير القمي صاحب
المختصر قدم الاسكندرية فسئل عن صفة المنارة الاسكندرية فيرى
الشمس بزمان طويل بعد ما غربت عندهم في البلد يحتمل له ان يفطر
فقال لا ويحتمل لاهل البلد لان كلاهما طب بما عنده والدليل على اعتبار
اختلاف المطالع ما روى عن كريب ان ام الفضل بعثته الى معاوية بالشام
قال فقدمت الشام فقضيت حاجتها واستهل على شهر رمضان وانا بالشام
فرايت الهلال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله
بن عباس ثم ذكر الهلال فقال رأيت الهلال فقلت رأيتاه ليلة الجمعة فقال
انت رأيتاه فقلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال لكن رأيتاه
ليلة السبت فلانزال نصوص حتى نكمل ثلاثين او نراه فقلت اولنا نكتفي برؤية
معاوية وصيامه قال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في
المنتقى رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه انتهى كلام الرياني وهكذا
في فتح القدير ثم قال ابن الهمام شك احد رواته في نكتفي بالنون والهاء
ولاشك ان هذا اولى لانه نص وذلك محتمل لكون المراد اهل كل مطلع
بالصوم لرؤيتهم رواه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي وقال ابو عبد الله
القرطبي في تفسيره روى هذا عن ابن عباس والقاسم وسالم وعكرمة وبه
قال اسحاق والبيه اشار البخاري حيث روي لاهل كل بلد رؤيتهم وهو
منهـب اكثر اصحاب الشافعي وجهه وهم وصححه النووي وغيره منهم
وهكـي ابو عمر وابن عبد البر ان الاجماع على انه لا تراعى الرؤية فيما بين
البلد ان كانا ليس من خراسان وفيه نظر وذكر ابو الحسن على بن محمد
بن علي الطبري الشافعي المعروف بالكيا في احكام القرآن واجمع اصحاب
ابي حنيفة رحمه الله على انه اذا صام اهل بلد ثلاثين يوما للرؤية واهل

*
مطاب من ذهب
الى اعتبار اختلاف
المطالع

ببلد تسعة وعشرين يوما ان الذي صام تسعة وعشرين يوما قضى يوما
 واصحاب الشافعي رحمه الله لا يرون ذلك اذا كانت المطالع في البلد ان
 يجوز ان تختلف وصحبة اصحاب ابي حنيفة رحمه الله قوله تعالى ولتكملاوا العدة
 وثبت برؤية اهل بلد ان العدة ثلاثون فوجب على هؤلاء اكمالها
 ومخالفتهم بقوله عليه السلام صوموا الرؤيته واقطروا الرؤيته وذلك يوجب اعتبار
 رؤية كل قوم في بلد هم انتهوا وقال ابن الهمام وجه الاول عموم الخطاب
 في قوله صوموا مطلقا بمطلق الرؤية في قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته
 وبرؤية قوم يصدق اسم الرؤية فيثبت ما يتعلق به من عموم الحكم فيعمم
 الوجوب بخلاف الزوال واخيه فانه لم يثبت تعلق عموم الوجوب بمطلق
 مسماه في خطاب من الشارع هذا ثم انما يلزم متأخرى الرؤية اذا ثبت
 عندهم رؤية اوليتك بطريق موجب هذا كلامه وفي المحيط قال نجم
 الدين رحمه الله اهل سمرقند رأوا هلال رمضان سنة احدى وثلاثين
 وخمسمائة بسمرقند ليلة الاثنين وصاموا كذلك ثم شهد جماعة عند قاضي
 القضاة يوم الاثنين وهو التاسع والعشرون ان اهل كاش رأوا الهلال
 ليلة الاحد وهذا اليوم اخر الشهر ونادى المنادى في الناس ان هذا اخر
 يوم رمضان وغدا يوم العيد فلما امسوا لم ير احد من اهل سمرقند الهلال
 والسماء مصحبة لاعلة بها اصلا ومع هذا عيوا يوم الثلاثاء قال نجم الدين
 وانا افتيت بان لا يترك التراخي في هذه الليلة ولا يجوز الاقطار يوم الثلاثاء
 ولا صوم العيد قال فالصحيح هذا وكأنه مال الى ان حكم احدى البلدتين
 لا يلزم البلدة الاخرى اصلا عند اختلاف المطالع وعلم ان المطالع مختلفة
 الا ان تلك المسئلة مختلفة وقد قضى بقول البعض فارتفع الخلاف فلم يصح
 لنا وجه جواب نجم الدين انتهوا واعترض على استدلالهم بحديث كريب
 رحمه الله بان الاشارة في قول ابن عباس هكذا امرنا رسول الله صلى الله

* مطلب قول ابن
 الهمام

بفتوى نجم الدين
 هو النفس ولا يظهر
 وجه صحته

* مطلب الاعتراض
 على الاستدلال
 بالحديث

عليه وسلم يحتمل ان تكون الى نحو ما جرى بينه وبين رسول ام الفضل
فحينئذ لا دليل فيه ويكون عدم قبوله لانه اعتبر اختلاف المطالع بل لانه لم
يشهد على شهادة غيره ولا على حكم الحاكم به ولو سلم فلانه لم يأت بلفظ
الشهادة ثم هو واحد لا يثبت بشهادته وجوب القضاء على القاضى وانه كان
من موالى عبد الله بن عباس فلعله كان على رقه بعد وكان هو يرى عدم
قبول شهادة العبد كما هو مذهب بعض العلماء وفيه نظر لان هذا صرف
لللكلام عن الظاهر المتبادر لانه يشهد برومية نفسه وغيره على حكم الحاكم
وعمل الناس به ولا حاجة في ذلك الى اشهاد الحاكم او المشهود عليه وما كان ابن
عباس يهمل منه لفظ الشهادة والاستخبار عن يشهد معه حين وقعت حاجته
اليها اذا كان رايه عدم اعتبار اختلاف المطالع ولا كريب يفوت عنه الشهادة
الواجبة عليه بحكم الشرع ولا الاستفسار عن صومه وافطاره في المدينة
بعد ما كمل ثلاثين يوما من حين روميته وقد ترك ذلك وليس
الا لتناول قوله لاهكذا ثم قوله فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين او نراه معناه
حتى يراه هو او اهل المدينة او من يقارب في المطلع منهم ريثما يثبت هذا
الحكم به شرعا والا فالظاهر ان يقول حتى يثبت الرومية عندنا او كلاما في
هذا المعنى ومعنى عدم الاكتفاء برومية معاوية انه لا يكتمى بروميته وعمله
في هذه الحادثة بما هو حاكم الشرع فيما ثبت عنه بطريق شرعى عنده
فان قوله لا متوجه الى هذه الرومية المعهودة والعمل بها وصرح في عدم
الاكتفاء بما وقع من الامر الى العمل بخبر كريب حتى يقال ان عدم قبوله
لعدم تحقق شرط صحة النقل وجوب الاخذ به فليس ذلك الا لكون روميته
وعمله في مطلع غير مطلع وقطر غير قطره ولا سيما اذا كان عبارة الحديث
بالتون على مامر فان السلب يرد على ما يرد عليه الاستحباب والآفلا يتصور
الاكتفاء فيما لم يثبت عنه صومه وفيما ثبت وهو ليس بحاكم الشرع وفيما

*
مطلب رد
الاعتراض

كان عمله غير شرعي ولكن ظهور دليل الجمهور بموجب تأويل حديث كرمب
 بهذا التعاويل اومثله وسيأتي في محله وأما الذي ذكره الزيلعي في ترجيح
 قول البعض من اختلاف المطالع وتفاوت ازمان الطلوع والزوال والغروب
 وقياسه على اوقات الصلوات والامساك والافطار فمما لا يمس محل النزاع
 لان من ذهب الى عدم اعتبار اختلاف المطالع في دخول رمضان وخروجه
 عنه لا يفتكر اختلاف المطالع ولا تفاوت ازمان مقارنة القمر ونزوله في درج
 الرومية بحسب اختلاف الاقطار ولا يقول ان الهلال متى طلغ ورمى في قطر
 طلغ في غيره من الاقطار وامكن رؤيته فيه بل انها يقول ان الاعتبار في وجوب الصوم
 بشهود الشهر مطلق الرومية لان الشارع علقه على مطلق الرومية في خطابه العام حيث قال
 صوموا الروية بخلاف وجوب الصلوات والامساك والاكل والشرب فانها متمثلة
 بعلامات الاوقات بخصوصها والحكمة في ذلك ان اعتبار مطلق الاوقات فيها
 يبطل تعلقها بالاوقات لانه لا يتخلو زمان قط عن طلوع ما وغروب ما وزوال
 ما وغيبه ما على ما اعترف به الزيلعي وغيره فلا يمتنع تصور اقامتها وادائها واعتبار
 خصوص الروية في الصوم بموجب فوات صوم يوم وجوب بشهود الشهور
 وعدم اكمال السنة ولذلك علق الصوم ودخول شهر رمضان بمطلق
 الروية والامساك والفطر بخصوص الاوقات وتحقيق المقام ونوضيحه
 حجة الجمهور على القول الاول المشهور وهو وجوب الصوم ولزومه
 على اهل المشرق بروية اهل المغرب وعدم اعتبار اختلاف المطالع
 فضلا عن عكسه ان الدليل الموجب لصوم رمضان الدال على فرضيته
 عند شهود الشهر هو قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
 هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومعنى
 شهود الشهر على ما في كتب الاصول والتفاسير الحضور فيه والاقامة
 اي كونه حاضرا مقيما في وطنه غير مسافر في شهر رمضان في الكشاف

* مطلب رد كلام
الزيلعي

قوله وقياسه عطف
على قوله الذي
ذكره الزيلعي رحمه
الله منه سلمه الله

* مطلب الحكمة في
عدم الاعتبار

تحقيق المقام

* مطلب معنى شهود
الشهر

والمدارك وغيرهما الشهر منصوب على الطرف وكذلك الهاء في فليصمه
ولا يدون مفعولا به كقولك شهدت الجمعة لأن المقيم والمسافر كلاهما
شاهدان والتقدير خلاف الأصل واللام في الشهر للهوى الذكري والشهر
عبارة عن مدة معينة تقع بين الحقائين يكون فيها القمر في منزله
ويجربى في درج روميته ومعرفة ذلك تستنبط شرعا الى رومية هلاله
او تمام شعبان وكما له لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا
لرؤيته فان عم هلكم الهلال فاكموا عدة شعبان وصرح به اعيان
العلماء ومذاق المصنفين كالقدوري وصاحب الهداية والجميع والتختار والنافع
والكافي والكنز وغيرها وسيأتى عباراتهم والمراد منه مطلق
الرؤية الواقع من اهلها في قطرا للقطع بعدم اشتراط رومية كل اهل
ولا اهل كل قطر او بل بل الشرط رومية بعضهم من واحد واثنين
واكثر بحسب اقتضاء مورد الحادثة فاذا ثبت الرؤية في موضع فقد ثبت
وجود شهود الشهر لاهل الاقطار كلها على السواء لعدم الخطاب في قوله
صلى الله عليه وسلم صوموا له لاهل الاقطار برؤية وبرؤية قوم بصديق اسم الرؤية فيثبت به
ما يتعلق به من عموم الحكم فيعم الوجوب لما توازن دينه صلى الله عليه وسلم ان مقتضى
خطابه واحكامه متناول لجميع الامة شامل لهم ماض الى قيام الساعة الا ما خصه
الدليل فاسم الشهر ليس مما يقع على الاختلاف وينبذ بحسب البلدان
والاقطار ويتمفوت باختلاف القرى والامصار ولذلك اطلق الشارع
الشهر في قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر والرومية في قوله صلى الله عليه
وسلم صوموا لرؤيته وليس المراد منها حقيقة الرومية بل قيام الدليل على
شهود الشهر بالاجماع لوجوبه على المحبوس في المطورة باعتماد القرائن
والعلامات والاغنى بالامارات وصحة صوم من اشقبه عليه رمضان فصام شهرا
فوقع صومه فيه او بطله على ما نص عليه شمس الاثمة السرخسي والشيخ

اذا اشقبه على
الاسير المسلم في دار
الحرب شهر رمضان
فتجربى شهر او صامه
ان وافق صومه
رمضان جاز وان
كان هذا الشهر قام
رمضان لا يجوز لان
الاداء لا يسبق
الوجوب وان صلب
شهرا بعينه شهر
رمضان جاز
تاضحان من نفسه

وجه عدم اخذ الامام
بعديث كريب

نقى الدين وغيرهما ولأن مراعات حقيقة الرواية توجب الزيادة على
النص وتقدم الظنى على القطعى وتؤدى الى فوات صوم يوم من رمضان
وجب بشهود الشهر وقد امر الله تعالى باكمال العدة وبهذا ظهر ان عدم
اخذ الامام ابى حنيفة واصحابه الاقنمين وانباة المحققين الاكملين بعديث
كريب ليس لانه لم يصح اسناده ولا لانه لا يدل على اعتبار اختلاف
المطالع بل لانه يخالف الامة واحاديث اقوى منه وعن هذا ذهب ابن
الشيخير ومحمد بن مقاتل الرازى وابو العباس بن سريج وابن قتيبة
واخرون الى اعتماد قول الحساب والاخذ به فى هذا الحكم والله اعلم
بالصواب *) (المفصل السادس فى نقل الخبر والشهادة واعتماد الخط والكتابة) *
واذ قد ثبت فيما سلف من البيان بلالارتباب أن حكم بلدة يتعدى الى
اهل بلدة اخرى فى هذا الباب فلا بد من معرفة ان هذا الحكم بماذا
يثبت عند اولئك وماذا طريقه الموجب الشرعى عليهم وهو اما الاستفاضة
او الشهادة بالرواية او على الشهادة او على قضا القاضى بها فى المحيط والخيرة
والمغنى والمجتبى والمضمرات والبرازية وغيرها من كتب الاصحاب قال
شمس الائمة الخواص رحمه الله ان الصحيح من مذهب اصحابنا رحمه الله
ان الخبر اذا استفاض وتحقق فيما بين اهل البلدة الاخرى يلزمهم حكم هذه
البلدة يعنى لا يشترط الشهادة اصلاً وفى فتح القدير والخلاصة وغيرهما
ويلزم متأخرى الرواية اذا ثبت عندهم رواية اولئك بطريق موجب حتى
لوشهد جماعة ان اهل بلد كذا رأوا هلال رمضان قبلكم بيوم فصاموا
وهذا اليوم ثلاثون بحسابهم ولم يرهم لاه لا يباح فطره ولا تترك
التراويح لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالرواية ولا على شهادة غيرهم وانما
حكوا رواية غيرهم ولو شهدوا ان قاضى بلد كذا شهد عنده اثنان
برؤية الهلال فى ليلة كذا وقضى بشهادتهما جاز لهذا القاضى ان يحكم بشهادتهما

لان قضاء القاضى حجة وقد شهدوا به وهذا محمول على انه اذا لم ير
 هلال شوال مع صحو الهواء وكثرة الناظرين على ما هو المذكور في
 المحيط وقتناوى قاضيتان والخلاصة والا فلا يشترط ذلك فان المراد من
 الشهادة في هذا الباب هو الخبر ولو من واحد على ما في المستصفي وغيره ولو لم يشترط
 في رؤية الهلال لفظ الشهادة بل كلام صاحب المحيط ومن وافقه يدل على عدم
 اشتراط الشهادة بالرؤية او على الشهادة او على القضاء بل يكفى الشهادة
 على رؤية اهل تلك البلدة وصومهم بها كائنة ما كانت وكيف لا فانه لو
 كان ذلك شرطا لما صح منه الحكم بعدم ظهور صحة جواب نجم الدين على ما
 مر آنفا ويؤيده كونه خبرا في امر ديني لا الزام به وحال ثابت على
 مقتضى حكم الشرع لدخول في حق المنازعة فيه وعدم اشتراط لفظ الشهادة
 فيها والا شاهد عاينها الا ترى انه اذا ثبت عند قاضى بلد بشهادة الشهود
 يثبت عند كل احد من اهل هذا البلد وكلهم اجمعين بخبر يصل اليهم
 ولو بواسطة واحد ويلزمه الحكم بوصول الخبر على اى وجه كان فان هذا
 الخبر بعد ثبوت الحكم بقضاء القاضى وقد اسس محمد بن الحسن رحمه الله
 في او اخر كتاب الاستحسان اصلا وهو ان خبر الواحد يقبل في مواضع
 المسألة لا في مواقع المنازعة وفرع عليه فرعها وعامتها لو ان رجلا رأى جارية
 لرجل يدعيها ثم رأيا في يد اخر بينهما فان قال كان ظلمي وغصبني
 ثم رجعت عن ظلمي فاقر لي بها ودفعها الي فان كان ثقة عنده فلا بأس
 بشرائها منه لانه اخبر عن حال مسألة وهي اقراره له بها ودفعها اليه وكذلك
 لو قال قضى لي بها فاخذتها منه او دفعها القاضى اليه وهو بمنزلة بخلاف
 ما لو قال قضى لي بها فخذ في فضائه فاخذتها لا يسعها شراؤها لانه اخبر
 بالاخذ في حال المنازعة والحكم بتغيير بتغيير العبارة مع اتحاد المقصود كن
 قصد قتله بالحشب فقال افتلوني بالسيف او مع ابنه فقال قدما ابني

كلام المحيط يدل
 على عدم اشتراط
 الشهادة

بل قالوا هو جوبه
 على من سمع
 المدافع تطلق رأى
 القناديل تعلق
 والمساجد تنزه
 والعلامات تظهر
 للحصول غلبة الظن
 بحكم ثبت ووقت
 ورد وكيف لا بشهادة
 الشهود منه سلمه
 الله

مطلب ما اسسه محمد
 في الاستحسان

لاحتساب بالصبر فانه يأثم ولو قال لا تقبلوني بالخشب اولا تقبل موتى على
ابنى لا يأثم وقال في المنقذ ولو شهد على نصراني انه اسلم قبل موته وتبرأ
من دينه قبلت شهادته حتى يصلى عليه ولو شهد مسلم على مسلم
انه ارند والعياذ بالله لا تقبل شهادته ولا يترك الصلوة عليه لان في الاول
دخولا في فريضة وحق وفي الثاني خروجاً عن فريضة وحق وهكذا الامر
في قبول الشهادة على رؤية الهلال ثم كفاية الواحد في النقل عن الواحد
منكورة في فتح القدير والمحيط البرهاني وفتاوى قاضيان وشرح المعجم
وغيرها من كتب الحنفية ردهم الله وأما الاستفاضة التي هي او ثقب
افهار الاماد فيها على ما صرح به ائمة الفن من الاصوليين والفقهاء
والمحدثين فهو ان يزود عد المناقل على اثنين قال الحافظ شهاب الدين
ابو الفضل احمد بن علي العسقلاني في شرح كتابه نعيمة الفكر في مصطلح
اهل الاثر اول اقسام الاماد ماله طرق مصورة باكثر من اثنين وهو
المشهور عند المحققين وهو المستفيض على رأى جماعة من الفقهاء سوى
بذلك لا ننتشره من فاض الماء يفيض فيضا ومنهم من عاير بين المستفيض
والمشهور بان المستفيض يكون في ابتدائه وانتهائه سواء والمشهور اعلم من
ذلك والمراد ان لا يرد باقل منها فان ورد باكثر في بعض المواضع من
السند الواحد لا يضر اذا اقل في هذا يقضى على الاكثر وعبرة بعضهم
ان المنقول ان كان خبر جماعة يقيم العلم بنفسه فمتواتر والا فان رواه
واحد فغريب او اثنان فعزيز او ثلاثة او اكثر فمشهور ومستفيض وفي
مختصر الحسامي في الاصول المشهور هو ما كان من الاماد في الاصل ثم
انتشر فصار ينقله قوم لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وقال العلامة علام الدين
عبد العزيز بن احمد المايبرغي في شرحه التتبعي هو اسم الخبر كان من
الاماد في الاصل اى في الابتداء ثم انتشر ويسمى مشهورا ومستفيضا من

مطلب كفاية الواحد
في النقل عن الواحد
مطلب معنى
الاستفاضة

أقسام طرق النقل

شهره بشهره شهرا وشهره فاشتهر اى وضوح ومنه شهر سيقه اذا سله واستفاض
 الخبر اى شاع وخبر مستفيض اى منتشر بين الناس واما حكمه فقد اختلف
 فيه فذهب بعض اصحاب الشافعى الى انه ملحق بخبر الواحد فلا يقيم
 الا الظن وذهب ابو بكر الجصاص رحمه الله وجماعة من اصحابنا الى انه
 مثل المتواتر فيثبت به علم اليقين لكن بطريق الاستدلال لا بطريق الضرورة وذهب
 عيسى بن ابان من اصحابنا الى انه يوجب علم طائفة فكل دون المتواتر فوق
 خبر الواحد انتهى ومثله في الكشف الكبير شرح اصول فخر الاسلام وغيره
 من كتب الفقه والحديث والاصول والحاصل ان هـ الاستفاضة وشروط الخبر
 به ان يزيد عدد النقلة على الاثنين من غير ان يبلغ هـ التواتر وما
 قيل معنى الاستفاضة ان تأتى من تلك البلدة جماعات متعددون كل
 منهم يخبر عن اهل تلك البلدة انهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشيوخ من
 غير علم بمن اشاعه كما قد تشيع اخبار يتحدث بها سائر اهل البلدة
 ولا يعلم من اشاعها على ما يشير اليه كلام صاحب المحیط حيث قال اذا
 استفاض وتحقق فان التحقق لا يوجد بمجرد الشيوخ المراد منه اشتراط
 الاتصال في الاخبار وباوحد عدد المخبرين في كل مرتبة الى الثلاث ولو
 بواسطة الرسائل والكتب على ما هو المعتبر في الاستفاضة عند ارباب
 الفن وائمة الشان بان يخبر ثلاثة او اكثر رؤوهم صاموا بالرؤية
 او يخبروا بالسمع من الذين رؤوهم صاموا عن رؤية وهكذا الى ان
 يبلغ الخبر ويتصل الى اهل هذه البلدة الاخرى ويدل على ذلك قوله
 لا مجرد الشيوخ من غير علم بمن اشاعه وليس المراد منه اشتراط كون
 نفس المخبرين طوائف كل منهم جماعات متعددة فانه لا يشترط ذلك في
 الخبر المتواتر فضلا عن المشهور والمستفيض ولا يشترط في المشهور والمستفيض
 اكثر من ثلاثة ولا جماعة فضلا عن الجماعات المتعددين بل لو اخبر

وما قيل
 معنى
 الاستفاضة

بذلك ثلاثة متفرقة راوهم صاموا بالرؤية او سمعوا عن ثلاثه راوهم لكنى
وثبت الامر ونجى لا محالة وهو مراد صاحب المحيط وغيره والا فهو غير
صحيح اصلا كَيْفَ واى خبر متواتر حصل عندك باخبار جماعات متعددين
اخباروك به وانت تعلم قطعاً بوجود البلاد الثابتة والرجال الحالية كابى
حقيقة وبغداد وغير ذلك من اوائل الرجال واقاصى البلاد بمجرد تعدد
الشخبرين وتكثرتهم كثرة بها يفيد خبرهم اليقين وما اخبرك بها قط لا
ثلاثة ولا اثنان على الاجتماع وذلك امر ليس فيه شقاق ولا نزاع بل هل
توانر خبر او استفاض واشتهر امر الا بنقل الاحاد وتعاقب الاخبار وتتابع
الاقوال وتوارد الكتب والرسائل وتعاور الاحوال (ثم اعلم) ان الخبر
يثبت بالكتاب ويلزم ما فيه كَمَا يثبت بالخطاب ويحصل به علم لا يحوم
حوله شك وارتباب وكيف لا فان الله تعالى امرنا بالكتابة فى اية المداينة
ثم قال ذلك افسط عند الله واقوم للشهادة وادنى ان لا تر تابهوا فى
التعاسير لانه او ثق واؤمن من النسيان وابعد من الجحود وا دفع للنزاع
واثبت للشهادة واعون على اقامتها واقرب من انتفاء الشك والريبة للشاهد
والمحكم وصاحب الحق فى جنس الدين وقدره ووصفه واجله وغير ذلك
وقال الامام ابو عبد الله محمد بن على الترمينى الحكيم رحمه الله فى
توارد الاصول قد ادب الله تعالى العباد وحثهم على مصالحتهم بتقريب الامانات
الموجلة بالكتابة التى هى افسط عند الله واعدل واقوم للشهادة وابعد
من الشك والريبة لئلا تندرس ليؤدوها كلها فى مواقيتها فاحرى ان
يقرب والامانات التى اخذ الله الميثاق فيها عليهم ان يؤدوها بالمحافظة
عليها والمداومة على اثباتها وتقريب رسومها لئلا تندرس ليؤدوها عند
حاجة الخلق اليها فى نوازلهم فان امانة الدين اعظم شأنها من امانة الدنيا
ومن هناك اخذ طاوس رحمه الله فقال يسمعه ان يشهد على خطه وهو

كتاب ان الخبر
ثبت بالكتاب

لا يذكر وان النبي صلى الله عليه وسلم قد كتب الى ملوك الافاق
وارسل به الى اليمن ومصر والروم والعراق في تبليغ الرسالة واداء
الامانة واقامة حجة الله عليهم وايصال واجب الدعوة اليهم وكانت الخلفاء
يقلدون القضاء والامارة والنيابة بالكتاب ويلزمون العمل بها والقيام
بموجبها ويرون القعود عنها مخالفة للامر وربما كان الكتاب لا يصل الى
المكتوب اليه الا بواسطة اشخاص لا يعرفون ما فيه ولا يفهمون معانيه فقد
كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قيصر يدعوه الى الاسلام وبعث
بكتابه اليه خليفة بن دحية الكلبي وامره ان يدفعه الى عظيم بصرى
ليدفعه الى قيصر وبعث عبدالله بن حذافة السهمي بكتابه الى كسرى
وامره ان يدفعه الى عظيم البحر من ليدفعه اليه وكتب الى اقبال اليمن والى
معاذ بن جبل وعمرو بن حزم وغيرهما وكتب ابو بكر الصديق بعهد لعمر
بن الخطاب وكتب عمر الى ابي موسى الاشعري ومغيرة بن شعبه بالعراق
والى خالد بن الوليد وابي عبيدة بن الجراح بالشام والى عمرو بن العاص
رضي الله عنهم بمصر وكتب علي بن ابي طالب رضي الله عنه الى
عمر بن ابي سلمة باليمن فكان في ما كتب اما بعد فاني وليت النعمان
بن عجلان اليمن ونزعت يدك عنها بلازم لك ولا تشرب عليك فقد
ادبت الامانة واحسنت الولاية فاقبل غير طنين ولا ملوم ولا متهم ولا
مأذوم وكتبوا الى غيرهم من عمالهم في الاطراف والنواحي في حوادث
ووقائع شتى وكانت الصحابة والتابعون يعملون به ويحتجون بما فيه وعلى ذلك
جرت سنة الائمة في الدين واعلام الفقهاء ورؤس المجتهدين وانفقوا على اثبات ولاية
تزويج الايمان والاستخلا في الاحكام للمفاض الذي كتب في منشوره ذلك
واخرج احمد وغيره عن ابي جمعة الانصاري رضي الله عنه قلنا يا رسول
الله هل من قوم اعظم اجرنا آمنة بك واتبعناك قال ما يمنكم من ذلك
ورسول الله بين اظهركم بأنكم بالوحي من السماء بل قوم من بعدكم بأنهم

دليل جواز العمل
بالوعدة

قد عقد في المحيط
وغیره فصلا في ايقاع
الطلاق بالكتاب

كتاب بين لوهمين يومنون به ويعملون بها فيه اولئك اعظم منكم اجرا
مرتین قال الحافظ عماد الدین ابو الفداء اسماعیل بن کثیر الدمشقی فیہ
دلالة على العمل بالوعدة لانه مدحهم على ذلك وذكر انهم اعظم اجرا من
هذه الحیثیة وقد اورد ابن الصلاح فی کتابه العمل بالكتاب المجرد وذكره
عن كثير من المتقدمين والمتأخرين منهم السختمانی ومنصور واللیث وصار
اليه غير واحد من الاصوليين وانه المذهب الصحيح المشهور بين المحققين
وذكر الامام ابو بكر الرازي الفقيه المعروف بالخصاص رحمه الله فی كتابه
فی اصول الفقه من كتب اليه يحدث او خبر فانه اذا صح عنده انه كتابه
اما بقول نفسه او بعلامات منه وخط يقلب معها فی النفس انه كتابه فانه
يسع المكتوب اليه العمل به والاعتماد عليه وفي الهداية وغيرها الكتاب
من نأى بمنزلة الخطاب من دنا الا يرى ان النبی صلى الله عليه وسلم
اذا واجب التبليغ مرة بالعبارة وتارة بالكتابة الى الغائب وقد عقد فی
المحيط وغيره فصلا في ايقاع الطلاق بالكتاب وقال فيه يجب ان يعلم
ان الكتابة نوعان مرسومة وغير مرسومة فالمرسومة ان يكتب على صحيفة
مصدرا معنونا وانها على وجهين الاول ان يكتب هذا كتاب فلان بن
فلان الى فلانة اما بعد فانت طالق وفي هذا الوجه يقع الطلاق عليها في
الحال وان قال لم اعن به الطلاق لم يصدق في الحكم وهذا لان الكتابة
المرسومة بمنزلة المقال ولو قال لها يا فلانة انت طالق ولم يذكر شرط يقع
الطلاق عليها في الحال واذا قال لم انو الطلاق لم يصدق في الحكم كذا
ههنا وهل يدين فيما بينه وبين الله تعالى ذكر هذه المسئلة في المنتقى في
موضعين وذكر في احد الموضعين انه لا يدين وذكر في الموضع الاخر يدين
الوجه الثاني ان يكتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق وفي هذا الوجه
لا يقع الطلاق الا بعد مجيء الكتاب لانه على الطلاق بالشرط وهو مجيء

كتابه ولو علق بالشروط قاله لا يقع الطلاق قبل وجود الشرط كذا هذا
 فان كتب اول الكتاب اما بعد اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق ثم
 كتب الحوايج ثم بدله فمضى الحوايج وترك قوله اذا جاءك كتابي هذا
 فانت طالق فوصل اليها هذا القدر يقع الطلاق ولن يحى قوله اذا جاءك
 كتابي هذا فانت طالق وترك الحوايج لا يقع الطلاق عليها وان وصل اليها
 الكتاب هكذا ذكر شيخ الاسلام لان الكتاب من الغايب بمنزلة الغلظ من
 الحاضر وهكذا ذكر القدوري والفتية ابو الليث السمرقندي وشمس الائمة
 السرخسي والصدر الشهيد وغيرهم وقال ابن الهمام في تحرير الاصول الكتابة
 والرسالة كالخطاب شرعا لتبليغه عليه السلام بهما وعرفا ويكفى معرفة خطه ولا
 يلزم كتاب القاضى للاختلاف في الداعية وفي شرحه التقرير والتخير
 فاذا ثبت ان الكتاب كتابه صار كانه سمعه بل الكتابة اقوى فانها من
 قبيل العزيمة وروى بشر بن الوليد الكندي عن ابي يوسف رحمهما الله جواز
 الرواية والعمل واعتماد السجل بمجرد الخط المعروف لذا كان مأمونا عن التغير
 وان لم يتذكر الحادثة لان حفظ القاضى جميع جزئيات الوقائع كالمعتذر
 فلزم يجوز اعتماده على الخط ادى الى تعطيل اكثر الاحكام والمخرج العظيم
 وهو منتفى في الاسلام بنص الكتاب ولهذا كان من آداب القضاء كتابة القاضى
 الوقائع وايداعها قموطه وختمه بخاتمه وعليه جرت سنة القرون الفاضلة في
 الاسلام ولو لم تجز له الرجوع اليها عند النسيان لم يكن للكتاب والحفظ
 فائدة بخلاف الصك لان مبنى الشهادات على اليقين بالمشهود به وروى
 ابن القاسم عن محمد رحمهما الله جواز الرواية والشهادة والقضاء بمجرد رؤية الشاهد
 خطه في الصك والقاضى في السجل وان كان الصك بيد الخصم تيسيرا للناس
 لان التغير فيه بعيد والتصرف فيه عسير لانه لو ثبت ثبت بالخط ومشاهدة الخط
 بالخط على وجه يخفى التميز بينهما نادر لاحكام له وقد عمل الصحابة بكاتبه

الكتابة اقوى

* مطالب
 الصحابة بكاتبه عليه
 السلام

صلى الله عليه وسلم والعمال يكتب الخلفاء بالرواية ما فيه بل بمعرفة الخط
 وانه منسوب اليه وفي شرح المنار وعن محمد بعمل بالخط في الفصول كلها
 وفي التوضيح ما نجده بخط رجل معروف في كتاب معروف يجوز ان يقول
 وجدت بخط فلان كذا وكذا وأما الخط المجهول فان ضم اليه خط جماعة
 لا يمتوهم التزوير في مثله والنسبة نامة يقبل وغير مضموم لا والمراد من
 تمام النسبة ان يذكر الأب والجد وأما كتاب القاضي الى القاضي فهو
 في نقل نفس هذه الشهادة الثابتة عنده واقامتها عند قاضي بلخ آخر
 ليحكم به لا في الشهادة على الحادثة مثلاً على الرؤية او على الشهادة او قضاء
 القاضي بها او ايصال خبر الحادثة الواقعة في موضع آخر ثم مع قلة الابتلاء
 به وعدم المخرج فيه وكون الشروط المذكورة في كتب الفقه عزيمة انما
 هو بناء على ما تفرد به ابو حنيفة رحمه الله من التضييق في الرواية على
 الغاية حيث شرط فيها الحفظ من وقت السماع الى الاداء حتى لم يجوزها
 بعد علمه انه خطه الامع دوام الحفظ والتذكر سواء كان في يده او يد امينه
 وحرم روايتها والعمل بها على ما عرف من دينه واستفاض من غاية
 الزهد والورع والثبات على حدود الشرع والصيانة في الدين وفطر الخوف
 من الله تعالى وحكى الشيخ عبد القادر القرشي عن شيخه زين الدين السبكي
 انه كان يذهب مذهب ابي حنيفة رحمه الله في رأيه هذا ويقول لا يحمل
 لي ان اروي الا قوله صلى الله عليه وسلم «انا النبي لا كذب» انا ابن
 عبد المطلب فاني حفظته من حين سمعته الى الان واسند الحافظ المزني
 في تهذيب الكمال الى يحيى بن معين انه قال كان ابو حنيفة رحمه الله ثقة
 لا يحدث الا بما حفظ ولا يحدث بما لا يحفظ وقال شمس الائمة السر خسر
 وغيره ولهذا قلت روايته لا لعله اخبر زعمها المتعاملون عليه وقال ابن
 الهمام وباطل ما ذكره بعض المتعصبين من تضعيفه في الرواية مع ما

وجه قلة الرواية
 من ابي حنيفة رحمه
 الله

عرف منه من الورع والزهد وفطر الخوف من الله تعالى والصيانة في الدين وبالجملية تشديده في هذا الباب ينحصر منحي نخبه من الاعمال السلطانية وولاية القضاء وقبول العطايا وهو لا يمكن في ما يتعلق بحقوق الناس وما يتوفر اليه الحاجة وبعم به الابتلاء ولذلك اوجب ابو يوسف ومحمد واكثر العلماء صحة الرواية والعمل بالكتاب وان لم يتذكر الحادثة به ولا استفاد العلم بموجبه واعتماد الخطوط والصكوك والعهود في الفصول كلها والذي يوثق به في هذه البلاد وما يقع عليه كل الاعتماد والاعتبار في كل باب في تعامل الناس وتعارفهم في هذا العهد هو الكتاب بصحة ما فيه وثبوت ما اندرج في مطالويه لشدة اعتنائهم به واهتمامهم بشائنه مع مساس الحاجة وقيام الضرورة على ذلك وكيف لا والزمان في فترة من الثقات والعدول والتواني في أمور الدين وقد قال ابن الهمام وغيره الكتاببة لقوى من الخطاب شرعا وعرفا فانها من قبيل العزيمة * شعر * لست بالسبب الضعيف وانما * نجح الامور بقوة الاسباب * فاليوم حاجتنا اليك وانما * يدعى الطبيب لشدة الاوصاب * والله عنده حسن الثواب واليه المرجع والمآب

المقصود السابع في ما يتعلق بالحساب وبيان مذاهب العلماء وشؤونهم في هذا الباب (اعلم) انه ليس علم النجوم ولا شيء من سائر العلوم بما هي علوم امرا باطلا في نفسه ولا بمستنكر من موم وان كان ربما يقع فيها الخطاء من جهة اربابها الناظرين فيها المشتغلين بها فذلك لا يوجب فسادا في صناعته وفنه ولا وهنا وقصورا فيه اذ هو ليس بداخل في حقيقته بل انما يكون مردودا على صاحبه ومعدودا من هفواته فكما قد يقع الخطاء ونسبته الى الشريعة من المتكفلين بها القيمين بعلومها وهو لا يوجب فيها بطلانا ولا يلزم عليها نقصانا والحال على هذه الشاكلة في سائر العلوم فخطاء الفقيه فيها استنبطه وقاسه والمحقق فيها رواه وحدثه واللغوي

لا يقدح في العلم
الا لفتح

وسائر اهل العربية فيما نقلوه في نسبتهم الى هذا الفن وفيما نسبوه لا يوجب
قدحاً في علمهم ولا يستصح طعننا في فهمهم كما صح عن ابن مسعود رضى
الله عنه في افتائه من قوله فان يك صواباً فمن الله وان يك خطأ فمنى
ومن الشيطان وفي رواية من ابن ام عبد الله ورسوله بريئان مع انه في
هذا سئل عن حكم الشريعة في الحادثة وما شرع الله لعباده في هذه الواقعة
فاجاب فيها بما اجاب بظنه انه ما وجب عليه في شرع نبيه وكيف والعلم
كمال مطلق ومن صفات الملك الحق سبحانه والصنابع وسيلة الى تحصيله
وطريق الى بغيته لا يجوز معاداتها ولا طعن شئء منها وانما يجترء على
الذم والقدح فيها والانكار عليها القح الذي لا خبرة له ولا معرفة
به ممن له نظر في صناعة ما وبضاعة من جاة فيها كالعربية او الاخبار او الفقه
او المنطق والكلام ممن لا وثوق له في صناعته ولا اعتماد فيها على معرفته
جهلاً لغيره وحسداً لاهله لما جبل عليه الانسان من انكار ما جهل به ومعادات
اصحابه كما تراه مشحوناً به تصانيف المتأخرين من اهل القرون النازلة
في الفنون وليس كل احد يصلح للتعلم ولا كل من يصلح لعلم يصلح لسائر
العلوم لتفاوتها وتباين مقاصدها ومذائقها واختلاف الطبايع في مداركها
وما خدوها ولكن فرض ان فيها ما يندم كما قد يزعمه الزاعم فليس يخلو
تحصيله عن فائدة ما اقلها الرد على الفائلين بها كما قد ثبت عن حذيفة بن
اليमान رضى الله عنهما صاحب سر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه
سئل فقيل له نراك تتكلم بكلام لا نسمعه من غيرك من الصحابة فمن اين
اخذته فقال خصنى به رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الناس يستملونه
عن الخير وكنت اسأله عن الشر مخافة ان اقع فيه وعلمت ان الخير
لا يغبني وان من لا يعرف الشر لا يعرف الخير فلما رأى اسأل عن افات
الاعمال خصنى بهذا العلم وكان اكابر الصحابة رضى الله عنهم يستملونه

عن الفتن والنفاق وكان يجيب باعداد من بقى من المنافقين لا باعدادهم
 وكان هو رضى الله عنه يسأله عن نفسه هل يعلم به شيئاً من النفاق
 فبرأه من ذلك وكان اذا دعى الى جنازة فان حضر حذيفة صلى عليها والا
 ترك وكان الحسن البصرى رحمه الله اكثر كلامه في خواطر القلب وفساد
 الاعمال ودسايس النفوس والصفات الخفية من شهوات النفس فسئل عن ذلك
 من ابن اخذته يا ابا سعيد فقال من حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما
 والرد على شئ من قبل فهمه والاطلاع على كنهه والوقوف على حقيقة رضى
 في عمالية وعن في جهالة والله يقولى الصالحين ثم ان ما يقع عليه اسم
 علم النجوم ضربان الاول حسابى يقينى المقدمات قطعى النتائج لا يشوبه
 الخطاء ولا يدخله اختلاى المناهب واقتراى الآراء وهذا العلم فن جليل
 وصناعة شريفة لا يكاد الغلط يدخل اقيمتها ويعترض ادلتها لان براهينها
 كلها جلية الترتيب بينة الانتظام واضحة الاساس باهرة النظام وقد قال
 الله تعالى هو الذى جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقدره منازل لتعلموا
 عدد السنين والحساب ما خلق الله ذلك الا بالحق يفصل الايات لقوم
 يعقلون ان فى اختلاف الليل والنهار لايات لقوم يفتقون وعن النبى
 صلى الله عليه وسلم تعلموا من النجوم ما تهتدون به فى ظلمات البر
 والبحر ثم انتهوا وعن مجاهد رحمه الله يتعلم الرجل من النجوم ما يهتدى
 به فى البر والبحر ويتعلم منازل القمر ويقين هذا العلم النظر فى
 او ضاع الارض والسموات وتحقيق مجارى السيارات ومقادير الحركات
 وضبط الاوقات ومناظر الكواكب من جوارى وثوابت وتقاسم مدد الدهور
 والاحقاب والاعوام والشهور والاسابيع والايام على ساعات ودقائق وثوانى
 وثوانث وازمان الاجتماع والمقابلة والافتراق والمسامحة مع الاحاطة باحوالها
 من تفاصيل مطالعها ومقارنها وتحقيق براهينها ودلائلها فيمكن بذلك من

اسم علم النجوم
 يقع على ضربين
 الاول حسابى

معرفة احوال الكسوف والكسوف والمفارقة والطلوع والغروب بأوقاتها ومقادير بقائها وتعيين محالها ومظاهرها وان خسوف القمر عبارة عن انهماء ضوئه بتوسط كرة الارض بينه وبين الشمس عند حصولهما في العقبتين وان الكسوف وقوف جرم القمر بين الناظر وبين الشمس باجتماعهما في احدى العقبتين على دقيقة واحدة ويخبر ان في افق كذا كسوف او خسوف بجرم كذا وطلوعا او غروبا لوكوكب كذا وان القمر قد فارق الشمس وتجدد الهلال وحصل في درج الرؤية في قطر كذا او يكون ذلك في وقت كذا وهو كمن يعرف مضى الاوقات ومقادير اليوم بالبنكومات والآت الساعات ويخبر بها قبل ورود الوقت وحلول الزمان ويقول الشمس طلعت اذا حصلت منكبوت البنكامة في رقم كذا وتغرب في رقم كذا او يكون في الزوال في رقم كذا او يحدث صوت الجرس فيها او يخرج طير من مكانها وتصبح مرة كذا ومعرفة ذلك للعالم بها وباحوالها امر واضح جلي بمنزلة الضروري والمبديهي الاولى بخلاف من لاعلم لها بالبنكومات واحوالها ولا وقوف عليه بالالات وافعالها كاهل البدو وعامة اهل القرى فان ذلك عنده من المغيبات بيد ان هذه صناعة يتطرق اليها الفساد والاختلال والوهن والاضمحلال والتفاوت في افعالها واحوالها والافلاك وحركاتها خلقة الهية طبيعية لا يتغير مقاديرها ولا يتفاوت مصاديرها كما قال الله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والارض وقال وما خلق الله ذلك الا بالحق وليس العلم بهذا والجهل به مما يتعلق به كفرا وايمان او يترتب عليه طاعة او عصيان قال في الخلاصة وغيرها تعلم علم النجوم قدرما يعلم به مواقيت الصلوة والقبلة لا بامس به وقال الفقيه ابو الليث واذا اخذ الانسان حظا وافرا من الفقه ينبغي ان

لا يقتصر على الفقه ولكن ينظر في علم الزهد والحكمة وفي كلام الحكماء
وفي شواثل الصالحين فان الانسان اذا تعلم الفقه ولم ينظر في علم الزهد
والحكمة قسا قلبه والقلب القاسى بعيد من الله تعالى ولو تعلم من علم
النجوم والحكمة مقدار ما يعرف به الحساب فلا لباس به ولا يزيد عليه اذا تعلم
مقدار ما يهتدى به الى امر القبله وامر الحساب قال الله وعلامات وبالنجم
هم يهتدون وقال في آية اخرى وهو الذى جعل لكم النجوم لتهتدوا
بها فى ظلمات البر والبحر الآية وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه تعلموا
من النجوم مقدار ما تعرفون به امر قبلكم وتعلموا من الانساب ما تصلون به
ارحامكم انتهى كلامه وقال الامام حجة الاسلام الغزالى رحمه الله فى كتابه
المنقذ من الضلال ومن صدق للاسلام جاسل ظن ان الدين ينبقى ان
ينصر بانكار كل علم منسوب الى الفلاسفة فانكر جميع علومهم وادعى جهلهم
فيها حتى انكر قولهم فى الكسوف والخسوف فزعم ان ما قالوه على خلاف
الشرع فلما قرع ذلك سمع من علم ذلك بالبرهان الفاطم لا يشك فى برهانه
لكن اعتقد ان الاسلام مبنى على الجهل وانكار البرهان الفاطم وقد عظم
جناية من ظن ان الاسلام ينصر بانكار هذه العلوم وليس فى الشرع تعرض
لهذه العلوم بالنفى والاثبات ولا فى هذه الامور تعرض للامور الدينية
وقال بل هى امور برهانية لاسبيل الى مجادتها بعد فهمها ومعرفتها وقال
فى كتابه التهافت هذه الامور تقوم عليها براهين هندسية لا تبقى معها ريبة
ومن اطاع عليها وتحقق ادلتها اذا قيل له ان هذا على خلاف الشرع لم
يسترب فيه وانما يستريب فى الشرع وضرر الشرع ممن ينصره لا بطريقه
اكثر ممن يطعن فيه وهو كما قيل عد وعاقل خير من صدوق جاهل وليس فى
الشرع ما ينقض ما قالوه ولو كان لكان تأويله اهون من مكابرة امور قطعية
فكم من ظواهر ولت بالدلة القطعية التى لا تنتهى فى الودوح الى هذا

الحق واعظم ما يفرح به المصلحة ان يصرح ناصر الشرع بان هذا وامثاله
على خلاف الشرع فيسهل عليه ابطال الشرع انتهى كلامه ونعم ما قاله الشاعر
* شعر * انى لاعمن من عد وعافل * واناف خلا يعتر به جنون * فالعقل
فن واحد وطريقه * ادرى فارصد والمجنون فنون * وقال الشيخ شهاب
الدين ابو حفص عمر بن محمد السهروردي الصوفي العارف رحمه الله في
كتاب ادالة اليمان على البرهان مادق الفلاسفة النظر فيه من الرياضيات
والطبيعيات المبرهنة بهرايين واضحة لاسبيل الى انكاره والحذاف من اهل
الايمان لا ينكرون العلوم المبرهنة وقال في كتابه رشف الناصيح ونعرف
ان خسوف القمر لكون الارض تعجب نور الشمس عن جرسها وان كسوف
الشمس يكون بحجاب جرم القمر فاهل الايمان لا ينكرون ما دللت عليه البراهين
الهندسية ولا ينكرون القضايا التي شهد بصحتها العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية
انتهى وقال الشيخ علام الدولة السمناني رحمه الله في كتابه العروة الوثقى
ولايجاد لك في بيان ما هو مطابق للواقع الاحد ثلاث اما جاحد عنيد
او متكبر شديك يحب الرياضة والجاهل بليد فقل للجاحد ما يقول الله
تعالى ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا وقل للمتكبر ما يقول في آية
اخرى ان الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان انبيهم ان في صدورهم
الا كبر ما هم ببالغبه وقل للجاهل ما يقول في آية اخرى الذين يجادلون
في آيات الله بغير سلطان انبيهم كبر مقتا عند الله وعند الذين امنوا انتهى
(والضرب الثاني) من العلم في هذا الاسم علم احكام النجوم وهو احكام
ظنى وحسبانى تخمينى بالاستدلال من المناظر والاجتماعات العلوية والاتصالات
الفلكية على حوادث معينة وكواثر مخصوصة من ولادة ووفات وحصول
وفوات وغير ذلك من الغيبات فيما مضى او في مستقبل الحالات فهذا علم
لا يقطع وحكم لا يجزم وان كان ربما يحصل منه الاصابة ونيل الامر على ما هو

* مطلب قول الشيخ
علام الدولة

* مطلب الضرب
الثاني

عليه وهو علم شبيه لما يراه الخالم في منامه ويناله الحجب من اختلاجاته
وتحير ذلك ولكن يكسر فيه الخطاء لطفاء الإدراك وضيق الدلائل وعسر الاحاطة
وقجر يد المعاني المتخيلة ومع ذلك لا يصح الحكم عليه بالبطلان والرد على
الاطلاق فان الله تبارك وتعالى اودع مصنوعاته حكما ومصالح وعلومها ومعارف
وربط امورها بامور باسباب وروابط ووضع لها آيات ودلائل وجعل فيهما
ضوابط ربما يقف عليها المراقبون المتجددون لها المتفرغون لتحصيل اسبابها
وقد ورد في هذا الباب اخبار وحكايات لا تحصى قد ادرجها العلماء الخداف
في تصانيفهم واوردها في تاليفهم وتكذيب الجميع بعيد عن الانصاف وسوء ظن
بالاسلاف وروى ان المنصور امير المؤمنين لما بنى بغداد احضر تويخت
المنجم فنظر في الطالع فوجد المشتري في القوس فحكم بظهور فضلها على
جملة سائر البلاد في فرط عمرانها وتناسل حضارتها ووفرة العلوم والمعارف والصنائع بها وانها
تنزل عن حالها بكثير بعدهم ولكن لا تنفهي الى حد الحراب فسر المنصور رحمه الله
وقرأ قوله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ثم
قال وخصلة اخرى بالامير المؤمنين ابشرك بها قال وما هي قال انه لا يموت
بها خليفة وكذلك كان الامر قال جار الله الزمخشري رحمه الله في ربيع
الابرار قالوا من عجيب شأنها انها دار الخلافة وموطن الخلفاء لا يموت بها
خليفة وفي ذلك يقول عمارة بن عقيل (شعر) اعاينت في طول من
الأرض او عرض * كبغداد دار انهار الجنة الأرض * قضى ربها ان لا يموت خليفة *
بها انه ما شاء في خلقه قضى * وروى ان المؤمن لما عقد طاهر بن الحسين
الخزاعي على محاربة علي بن عيسى بن ماهان في حدود سنة مائتين
امر منجمه بالنظر في الطالع فنظر فقال لا يهزم هذا اللواء الى ستين سنة
فكان كما قال انهزم محمد بن طاهر بن عبد الله بن طاهر عن يعقوب بن
ليث الصفار وانقرضت دولتهم سنة تسع وخمسين ومائتين وروى ان الفضل بن سهل

حكايات في احكام
النجوم

مطلب ان الخلفاء لم
يموتوا ببغداد

السرخسى لما قتل في الحمام وجدوا في صندوقه بطاقة فيها هذا ما حكم
 فضل بن سهل على نفسه انه يعيش كذا وكذا ثم يقتل بين النار والماء وروى
 ان المعتصم تبسم في مسيره ومعه ابن ابي دؤاد وعبد الملك بن الزيات
 فسأله عن ذلك فقال كان يجلس في هذا الموضع من القنطرة شيخ ويلتمس
 منه الناس النظر في طالهم فيحكم عليهم بما يريد والى في نظره من خير
 وشر فمررت به يوما في فتنة ابن المهدي ودفعت له دينارا كان معي
 لينظر في طالعي فنظر وقال انت من بنى هاشم قلت نعم فقال من اهل
 بيت الخلافة قلت نعم قال فانك ستلى الخلافة فتات له وكيف يكون امرى
 قال يكون مستقيما الا انه يغلب عليك رجلان من السفلة فلما مررت بهذا
 المكان تذكرت كلامه فتبسمت منه والرجلان اتفعا وروى ان السلطان محمود
 الغزنوى طلب ابا ربحان البيرونى وقصص فتكته حتى ظفربه فلما تمثل بين
 يديه اراد اغنامه وتعيظه مما يدعيه قبل ان يقتله فقال تعرف النجوم قال
 نعم قال فاحكم على اخرج من اى باب من هذه الابواب الاربعة فاخذ ابرو ربحان
 في التقويم فلما تم عمله كتب في ورقة وناولها السلطان فجعلها تحت فراشه
 قبل ان ينظر فيه ثم امر بالراوية الشرقية فهدمت وخرج منها دون
 الابواب ثم طلب الورقة فاذا فيها بسم الله الرحمن الرحيم هو الله الذى
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم وعنده مفاتيح الغيب
 لا يعلمها الا هو ولكن الادلة النجومية تشهد ان جناب السلطان لا يخرج
 من شيء من الابواب الاربعة بل يخرج من الراوية الشرقية فتعجب السلطان
 من امره وتركه وروى ان بعض الملوك غضب على بعض حاشيقه فاختفى
 الرجل وامر الملك منجمه في التفتيش عنه فنظر في الطالع واخذ في التقويم
 فوقف هنيئة وهو متعجب في امره فقال الملك مالك قال لجه في موضع
 لا اعلم به في الدنيا اجه على جبل من ذهب في لجة بحر من دم فقال

فان المنصومات
 بمكة والمهدي بما
 سبب ان والهادي
 بعباد والرشيد
 بطوس والامين
 في شبافته والمأمون
 بطرسوس والمعتصم
 والوائقي والمتوكل
 والمنصور بسمر
 رأى والمستعين
 بالبحر والمستر
 شديراغة والراشد
 باصفهان وكذلك
 غيرهم في امكن
 منه سلمه الله

قصة السلطان
 محمود الغزنوى

الملك اعد عيالك فاعاد مرات وقال لا اقفى على اكثر من ذلك فامر الملك بالبناء
 بالامان للرجل فخرج فستل عن كيفية اختفائه فقال ملئت طستمان دم
 وجعلت في وسطه هاونا وجلست فوقه وحكى ان الحجاج لما اشتد مرضه
 دعى منجمه وقال هل تجد في علمك ملكا يموت في هذه السنة قال نعم
 ولست به قال ولم قال لان اسمه كليب قال والله كنت ادعى كليبا وانا
 صبي فمات بعده بايام وحكى ان بعض المنجمين حكم بان في ليلة كذا
 يحدث ريح شديد يكون منه خراب الدنيا فجأت الليلة وليس فيها
 شيء من الريح ولكنه ولد جنكز خان في هذه الليلة قطب رضى الفساد
 والعدوان والفننة الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى وقد قال الامام ابو المنصور
 المازينى رحمه الله في تفسيره عند قوله تعالى ولا يظهر على غيبه احد الا من
 ارتضى من رسول قال بعضهم في هذه الاية دليل على تنزيب المنجمة
 وليس كذلك فان فيهم من يصدق خبره وكذلك المتطبعة لانهم وقفوا من
 جهة رسول انقطع اثره وبقي في الخلق علمه وعن ابن عباس رضى الله عنهما
 قال علم عجز عنه الناس وددت انى علمته وعن حميد الشامى رحمه الله
 النجوم علم ادم عليه السلام وعن عبد الله بن حفص خست العرب بحصال
 بالكهانة والقيافة والعيافة والنجوم والحساب فهمم الاسلام الكهانة وثبت
 الباقي بعد ذلك انتهى قال البيضاوى رحمه الله ان ادريس عليه السلام اول من
 خط بالقلم ونظر في علم النجوم والحساب وفي فصل الخطاب وغيره وقد
 قالوا اول من اظهر علم النجوم ونبه على عجائب صنع الله في تركيب الافلاك
 وتسيير الكواكب ادريس عليه السلام وقال الشيخ العارف علاء الدولة
 السمنانى رحمه الله في العروة الوثقى القائل بانه لا يعلم الغيب الا الله هو
 محق حق والقائل بان الانبياء والاولياء والحكماء يعلمون بتعليم الله اياهم
 وحياً والهاماً وحساباً ما كان غيباً عن غيرهم يصدق كل الصدق ولا يجوز التشكيك

*مطلب قول ابى
 المنصور

*مطلب قول الشيخ
 علاء الدولة

عليه وقال في موضع آخر واذا اردت ان تعرف ان علم النجوم مما علمه
الله انبياءه فاقرأ قوله تعالى فنظر نظرة في النجوم فقال انى سقيم ولو
اعترض بليد جامد بان النبى عليه الصلوة والسلام قال من امن بالنجوم
فقد كفر ومن قال مطرنا بنوء كذا فقد كفر وقال كذب المنجمون ورب
الكعبة قل صدق الله فيما قال مسخرات بامره وصدق رسول الله فيما قال من
امن بالنجوم بانها غير مسخرات بامر الله مدبرات للعالم مستقلات بانفسها
فقد كفر بالله العظيم الذى خلقها وسخرها وجعلها مدبرات بامره واودع
في كل واحد منها خاصية خاصة وفي اجتماعها خاصية دون ما اختص به
كل واحد منها قبل الاجتماع انتهى وقال الشيخ حافظ الدين رحمه الله في
تفسيره المدارك عن قوله تعالى ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما فى
الارحام وما ندرى نفس ماذا تكسب غدا وما ندرى نفس باى ارض تموت
واما المنجم الذى يخبر بوقت الغيث والموت فانه يقول بالقياس
والنظر فى الطالع وما يدرك بالليل لا يكون غيبا على انه مجرد الظن
والظن غير العلم انتهى وقال العلامة البيضاوى رحمه الله فى تفسيره المراد به
الحق الذى لا يدركه الحس ولا يقتضيه بديهة العقل وهو قسمان قسم لا
دليل عليه وهو المعنى بقوله تعالى وعنده مقادير الغيب لا يعلمها الا هو
وقسم نصب عليه دليل كالصانع وصفاته واليوم الاخر واحواله وقال الامام
العلامة برهان الدين ابوالحسن على بن محمد بن عبد الجليل المرغينانى رحمه
الله فى كتابه مختارات النوازل ان علم النجوم فى نفسه حسن غير مذموم
اذ هو قسمان حسابى وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس
والقمر بحسبان اى سيرهما بحساب واستدلالى بسير النجوم وحركة
الافلاك على الحوادث وهو جائز كاستدلال الطبيب بالنمض على الصحة
والمرض انتهى وقال الامام حجة الاسلام الغزالي رحمه الله فى كتاب احياء

* قول الشيخ حافظ
الدين

علوم الدين عام النجوم في نفسه غير مذموم وهو قسمان قسم حسابي وقدر
نطق القرآن بان مسير الكواكب محسوب اذ قال الله تعالى والشمس والقمر
بحسبان قال والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم والثاني الاحكام
حاصله يرجع الى الاستدلال على الحوادث بالاسباب وهو يضاهي استدلال
الطبيب بالنقبض على ما سيحدث من المرض وهو معرفة مجارى سنة الله
تعالى في خلقه والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ولئن امت الى ما هو المقصود
في الباب بعون الله اليهود اعلم انه لا رواية قط عن ابي حنيفة ولا عن
واحد من الائمة الثلاثة ولا عن دونهم من حذاق العلماء ونقاد الفقهاء
في نفى بناء احكام الفطر والامساك على ما يدل عليه عام الحساب ويخير
به مهرة اهل الميتات والامل به عند الحاجة والارتباب وما تضمن ذلك
كتب محمد بن الحسن اصلا ولا اشتمل عليه تصنيفي احد من المتقدمين
واهل القرون الفاضلة وانما نكلم فيه شذمة من اهل القرون النازلة
وليس لهم دليل قائم على ذلك في نفيه ولا ثقل موثوق يعتد به فيه
على انه قد اخذ به جماعة من الاعلام على ما عرفت واما نحن فلان دخل
رمضان الا برؤية هلاله او اكمال شعبان من قبله لا غير مما بقوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه بقوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرؤية
وافطروا لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكملوا عدة شعبان واخذوا بما
صرح به الفقهاء العظام والعلماء الاحيان من ان الصوم يشبث اما برؤية
هلال رمضان او اكمال عدة شعبان ففي مختصر الفدوري والهداية وغيرهما
وينبغي ان يلتمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان
راوه صاموا وان غم عليهم اكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما وفي الاختيار
شرح المختار ويجب ان يلتمس الناس الهلال في التاسع والعشرين من
شعبان وقت الغروب وهو المأثور عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف

(شعر) ما ان سمعنا
نعمان افتى بذلك
لا يعقوب من بعده
ومحمد * يا اهل
الجارودة قد خالفتم
حكم الشريعة
والدين المسند *
منه سلمه الله
لا رواية قط عن
الائمة في نفى الحكم
بالحساب

فان رأوه صاموا وان غم عليهم اكملوه ثلاثين يوما لقوله عليه السلام
الحديث وفي الكافي ويصام برؤية الهلال او اكمال شعبان وفي الكنز
ويثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما وقد سكتوا عن
حكم رؤية شعبان او اكمال ما قبله ان لم ير هلال رجب وما قبله
من الاشهر لعدم تعلق احكام الصوم والفطر بها قط فان معرفة اول شعبان
لا تتوقف على رؤية هلاله ولا لا اكمال ما قبله لان حلول الوقت وورود
الزمان معلوم بدون ذلك قطعاً وبقيناً من تمام السنة من اول شعبان
الماضي وتقدمها على الشمسية بنحو عشرة ايام حتى على العامة وقد عرف
بغير ذلك من الحجج والحساب القطعي على ما مر وانما يقع الشك في
يوم واحد فامرنا برؤية هلال رمضان او باكمال شعبان ثم انا وان
لم نعمل بالحساب ولم نأخذ بقول اهل الميقات ولكننا لا نقول ببطلان
علم الحساب ولا نكذب الثقات من حذائى اهل الميقات ولسنا ننكر ما ثبت
بالبرهان ولا ننجد ما افاده البيان ومالم يثبت فتدبره في بقعة الامكان
على ما هو ديدن اهل الانصاف والدين ولا نبالي بصحاح الاعتناء المعاند بين
وجامع الجهال السجائين كل ذى زبغ وقبقاب ان الله لا يهدي من هو مسرف
كذاب ثم لا نقبح فيمن عمل به واخذ بموجبه فان الحكم في محل الاجتهاد
واختلاف العلماء فقد ذهب اليه ابو عبد الله مطوف بن عبد الله بن الشخير
بن عوف العامري رحمه الله عليه من اعيان التابعين واعاظمهم ومحمد بن
مقاتل الرازي رحمه الله من اكابر اصحاب محمد بن الحسن رحمه الله في المذهب
الحنفى وابو العباس احمد بن عمر بن سريج بن يونس المعروف بابن سريج
رحمه الله وابن قتيبة والشيخ العارف عيين المعارف وانسان عيناها هي الدين
ابن عربي رحمه الله والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد والعلامة السبكي واليه
جنوح العلامة الصفتاقي صاحب النهاية وعبد اللطيف بن مالك من متأخري

* حيث نقله في محل
البيان وسكت عليه
ولاح منه رضاه
وقال ابن ملك اى
لا نعرف الكتابة
وحساب النجوم حتى
نعمت على علم
النجوم وسير القمر
ونعرف الشهر بذلك
وقد سبق قول
المازرى فيه من
ان الحساب لا يعرفه
الا الافراد والشرع
انها يعرف الناس
بما يعرفه جماهيرهم
وسيجى ايضا
والصواب ما مرانه
ورد في محل اظهار
المعجزة وقول ابن
حجر اى منسوبون
الى الام لبقاتهم
على الحالة التى
ولدتهم عليها من
عدم احسان الكتابة
والحساب يساعده
ذلك وارادة نفقس
العلم باللغة من
احسانها وكذا
الكتابة والحساب
وغيرها ذابيع شايع
فلا غرابة فيه اصلا
منه سلمه الله

الحنفية وغيرهم من المتقدمين والمتأخرين ولهم ان يقولوا ان روبة هلال
 رمضان او اكمال عدة شعبان ليست بمقصودة بالذات بل لكونها وسيلة
 لمعرفة شهور الشهر ودخول شهر رمضان وورود وقت الصوم فلو عرف
 بغير ذلك من الطرق فنحن في غنى عنهما اذ لا معنى لتعاطي وسيلة
 والمقصود حاصل بدونها الا ترى ان السعي الى ذكر الله يوم
 الجمعة اذا نودي للصلاة كان فرضا يحكم النص لكونه وسيلة لاقامة فرض
 الوقت وقضاء الصلاة فلو كان حاضرا في الجامع قبل وجوب الصلاة او حمل
 اليه بغير رضاه فتوضأ هناك وصلى حصل المقصود من غير نقصان لالحالة
 ولا يكون عاصيا ولا آثما ودعوى تعليق الشارع للصوم والافطار بحقيقة
 الرؤية او الاكمال بحيث يدور ان معها شرعا ويلازمانها وجودا وعدما
 غير مسموعة وانما بناء هذه الدعوى على كون اللام في لرؤيته للتعليل
 وهو ممنوع فقد انكر المحققون كونها للتعليل او الظرفية بل الحق الثابت
 فيها من اهلها انها للتأريخ قال ابن الهمام وهو استعمال محقق في اللغة
 يقال في التأريخ باجماع اهل العربية خرج لثلاث بقين ونحوه وفي الكشاف
 فان قلت فما تقول في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق الشرعي
 انها هو في الطهر قلت معناه مستقبلات لعدتهن كما تقول لثلاث من الشهر
 تريد مستقبلات لثلاث وعدتهن الحيض الثلاث وكذلك في تفسير المداير
 فطلقوهن مستقبلات لعدتهن ولكن سلم فيلزم الزيادة على النص الموجب للصوم
 بشهود الشهر في قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه بخبر الواحد فان
 النص يدل على فرضية صوم الشهر على كل من كان شاهدا في الشهر اي
 مقيما فيه حاضرا غيره مسافرا ولا رميض بعد ما علم ذلك باي وجه كان والحد يثبت
 على تقدير كون اللام فيه للتعليل بوجوب اشتراط خصوص الرؤية
 او الاكمال وهو زيادة على النص ولذا لم يعتبر اختلاف المطالع في ظاهر

كون اللام للتعليل
 بوجوب الزيادة

الرواية وعند جماهير العلماء من السلف والخلف وان دل حديث قريب على اعتباره كما اسلفناه قَالَ الشَّيْخُ العلامة سيف الدين ابوالمعين ميمون بن محمد بن محمد بن معتمد النسفي الحنفى رحمه الله فى طريقة الخلاف ان اللام فى قوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس وقوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرؤيته ليست للتعليل لانها لاتصلح لذلك اذهى داخله على الرؤية دون الوقت وهى ليست بعلة بالاجماع فما لم تدخل فيه اولى ان لا يكون علة فان قلتم المراد ما يثبت بالرؤية وهو الشهر قلنا اتعنون به ان الوقت الذى وجدت فيه الرؤية سبب لصوم جميع الشهرام تعنون ان كل يوم سبب على حدة للصوم فان قلتم بالاول فقد اقررتم ببطلانه وان قلتم بالثانى فكيف عبر بالرؤية من هذه الاوقات وهل فى اللفظ ما ينبئ وضعا ودلالة ان يذكر الرؤية ويراد منها جزء من يوم يوجد بعد ثلاثين يوما وعشرين يوما من وقت الرؤية فان قلتم نعم فقد ادعيتكم ما يعرف كل جاهل ببطلانه وان قلتم لا فقد ابطلتم الاستدلال بالخبر ثم قال ورود الحديث لبيان ان الصوم المأمور به فى الشهر يؤدى فيه بعد ايامه فى الزيادة والنقصان للبيان السبب ومجىء اللام للوقت كثير شائع فى الشرع واللغة قال عليه الصلوة والسلام المستحاضة تنوضاً لكل صلوة اى لوقت كل صلوة وقالت الخنساء* (شعر) * يذكرنى طلوع الشمس صخرا * واذكره لكل مغيب شمس * اى لوقت مغيبها هذا كلامه ولا يرد عليه ان وقت الرؤية والدلوك ليس بوقت للصلوة والصوم لما مر ان اللام التأريخ بمعنى عند وهو المراد من التوقيت لخصوص الظرفية وقد عرفت ان المراد من الرؤية مطلقها فكذا الاكمال عند عدمها وان الحقيقة ليست بهرادة بالاجماع بل قيام الدليل على شهود الشهر وورود الوقت فان لم يكن القمر فارق الشمس وما حصل فى درج الرؤية فى اخر يوم شهر حين غروبها عنك فلا محالة يفارقها وحصل

في درج الرؤية عند طلوعها في اقصى المغرب منك لان غاية التفاوت
نصف يوم فهذا النظر افادان الاحتميا في وجوب التبادر وصوم يوم
الشك اذا خطر فيه وانما ذلك في تأخيرهِ وعلى ذلك عمل على وعائشة
رضي الله عنهما وهو مذهب احمد بن حنبل ومحمد بن سلمة وغيرهم
(* تذييل فيه تفصيل) * قد عرفت انه لا كلام من الائمة واجله فقهاء
الامة يدل على نفى العمل بالحساب وانكاره والقول ببطلانه ولا عبرة لمن
دونهم بل منهم جماعة ذهبوا الى اعتباره قال الشيخ محي السنة البغوي
رحمه الله في شرح السنة قال ابن سريج رحمه الله فاقدروا
خطاب لمن خصه الله تعالى بهذا العلم وقوله فأكملوا العدة خطاب
المعامة وقال الشيخ ابو عبد الله محمد بن علي التميمي المازري رحمه
الله جمهور الفقهاء حملوا قوله صلى الله عليه وسلم فاقدروا له على ان
المراد اكمال العدة ثلاثين كما فسرهُ في حديث اخر وقالوا ولا يجوز
ان يكون حساب المنجمين لان الناس لو كفوا به لضاق عليهم لانه لا يعرفه
الا الافراد والشرع انما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم انتهى وقال الشيخ
محى الدين النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم اختلف العلماء في معنى
فاقدروا له فقالت طائفة من العلماء مضيقوا له وقدروه تحت الحساب ومن
قال بهذا احمد بن حنبل رحمه الله وغيره من يجوز صوم يوم ليلة الغيم
عن رمضان وقال ابن سريج وجماعة منهم مطرف بن عبد الله وابن قتيبة
والاخر من معناه قدروه بحسب المنازل وذهب جمهور السلف والخلف ان
معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوما انتهى وقال الشيخ تقي الدين بن
دقيق العيد رحمه الله في احكام الاحكام استدلل لمن قال بالحساب في
الصوم بقوله فاقدروا له فانه امر يقتضى التقدير وتأوله غيرهم بان
المراد بقوله عليه السلام غم عليكم اى استمر امر الهلال وغم امره وعن بعض

*
مطلب نقل اقوال
من اعتبر الحساب
مطلب قول البغوي

*
مطلب قول النووي

قول ابن دقيق
العيد

المتقدمين انه رأى العمل به وركن اليه بعض البغداديين من المالكية وقال به بعض اكابر الشافعية وحكى عن مطرف بن عبد الله من المتقدمين والذي اقول به ان الحساب لا يجوز ان يعتمد عليه في الصوم بمقارنة القمر الشمس واما اذا دل الحساب على ان الهلال قد طلع من الافق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيم مثلاً فهذا يقتضى الوجوب لوجود السبب الشرعى وليس حقيقة الرؤية بمشترطة في لازم لان الانفاق على ان المحسوس في المطورة اذا علم باكمال العدة او بالاجتهاد بالامارات ان اليوم من رمضان وجب عليه الصوم وان لم ير الهلال ولا خبره من راه وقال شمس الاثمة السرخسى رحمه الله قوله عليه السلام صوموا لرؤيته ليس المراد منها حقيقة الرؤية اجماعاً بل ما يثبت بها وهو شهود الشهر وقال الشيخ محي الدين بن عربى رحمه الله في الفتوحات المكية والشرع يعتمدنا في ذلك برؤية الهلال وفي الغيم باكثر المقدارين الا في شعبان اذا قم علينا هلال رمضان فان فيه خلافاً بين ان يمد شعبان الى اكثر المقدارين وهو الذى عليه الجماعة واما ان يرد الى اقل المقدارين وهو تسعة وعشرون يوماً وهو مذهب الحنابلة ومن تابعهم ومن خالف غير هؤلاء لاء لم يعتبر اهل السنة خلافهم فانهم شرعوا في الدين ما لم يأذن به الله والذي اقول ان نسال اهل الحساب عن منزل القمر فان كان على درج الرؤية وغم علينا عملنا عليه وان كان على غير درج الرؤية كملنا العدة ثلاثين وقال ايضا اختلف العلماء اذا غم الهلال فقال اكثرهم تكمل العدة ثلاثين فان كان الذى غم هلال اول الشهر عد الشهر الذى قبله ثلاثين وكان اول رمضان الجادى والثلاثين وان كان الذى غم هلال اخر الشهر اعنى شهر رمضان فصيام الناس ثلاثين ومن قائل ان كان المغنى هلال اول الشهر صيم اليوم الثانى وهو يوم الشك ومن قائل في ذلك

يعنى دون رمضان
وذى القعدة ودون
غيرهما فيما تعلق
به الاحكام منه سلمه
الله

من رد الى الاقل
في شهر رمضان او ذى
القعدة او تقدم على
رمضان بصوم يوم
او ايام قبل ميعاده
على ما دل عليه قوله
والذى اقول ان
نسال عنه سلمه
الله

* مطلب قول السبكي

خاتمة في احوال
المنسبين بالعلم

يرجع الى الحساب ثلاثين بتسمير القمر والشمس وهو من ذهب ابن الشخير
وقال ايضا وحديث اقدروا ومن حملته على التضييق ابتداء بصوم رمضان
من يوم الشك ومن حملته على التقيد يحكم بالتسمير وبه اقول انتهى وبالله
في ذلك الشيخ تقي الدين ابو الحسن على بن عبد الكافي بن علي بن تمام
السبكي رحمه الله وهو جدير بذلك حتى قال لو شهد جماعة بروية
الهلالي ليلة الثلاثين من الشهر وقال الحساب بعدم امكان الروية تلك
الليلة عمل بقول اهل الحساب لان الحساب قطعي والشهادة ظنية انتهى حيث اوجب
رد البيهقي الشرعية لمعارضة الحساب لكونها ظنية وكيف لا يعتبر اذا خلا
الحساب عن معارضة الشهادة ويومئذ كونه التفرّد في الصحوي يوم الغلط ويرد به
الشهادة مع انه ظني بل وهى محض وقد تقرر في مقره ان النصوص
يجب تأويلها اجمالا وتفصيلا اذا قام عليها المعارض العقلي القطعي وبهذا
تبين فضاغة دعوى الاجماع في نفى العمل بالحساب ويتوب الله على من تاب
(* خاتمة *) في ذكر احوال طائفة من المنسبين بالعلم في هذه الاعصار
ببلادنا وبيان اعمالهم بالنسبي واختلافهم في الدين اختلفان اليهود والنصارى
وقد قال الله تعالى انما النسبي زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا يعلمونه
عاما ما ويحرمونه عاما ليواطوا عدة ما حرم الله فيمحلوا ما حرم الله زين لهم
سوء اعمالهم وقال واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا فانهم يتهاكفون
في تاخير الامساك والافطار فيؤخرون الصوم والفطر عن ميعاده بتعللات
زايفة فاسدة ساقطة وبأكلون في ايام من شهر رمضان ويهتكون حرمة
الشهر ثم يكملون عدة ما اكلوها بصوم يوم الفطر وما بعده ليواطوا عدة
ما فرض الله ويتمسكون في ذلك بما لا يدل قط على مدعاهم ولا يكشف عن
عمهم ووعما هم يعدلون عن الجادة ويهترون هدى القادة يقلدون سخايف
الجهال ويرفضون صحايف الرجال وذلك لانهم يوقفون معرفة ورود الوقت وشهود

الشهر على رؤية الهلال واستقصاء الاكمال وقد علمت ان ورود الزمان وشهود شهر رمضان معلوم بالضرورة حتى العامة وانما الشبهة والشك في يوم واحد لخفاء حين المفارقة فامرنا الشرع بروية شهر رمضان او اكمال شعبان فحسب وذلك امر ليس دونه حجاب ان الله لا يهدي من هو مسرف كذاب وهو لا يتخلفون اختلافا كثيرا فرمى به اهل الهلال اهل محلة ويصومون بها او باكمال شعبان ويفطر اخرون ويمسك اهل محلة ويعيد غيرهم من اهل بلدة واحدة او قرية وربما يتخلف امامان لمسجد واحد فيصوم واحد منهما في جماعة ويفطر اخرون بل يكون ذلك في اهل بيت واحد يصوم بعضهم ويعيد بعضهم وقع ذلك في عهدنا غير مرة وقد علمت انه اذا ثبت عند قوم مسند الى حجة ولحق به القبول والعمل به من اجتهاد في محله واعتقاد لصحته ثبت عند اخرين بلا دفاع ويحل محل الاجماع وكان بعض اولئك الاعتماد في حدثان امره من قوم مسجد وكان امامه اذ ذاك يتخلف الغير ويتاخر عن الناس في صومه وافتاره فكان هذا يترك مسجده وامامه ويحضر مسجدا اخر ويصلى التراويح ويصوم من غده على مخالفة امامه ثم يفطر ويعيد حيث يصوم امام مسجده ويقول انه اذا صام واحد من ائمة بلد او افطر فلا يسع لغيره الخلاف ومضى على ذلك اعوام ثم انه ولي امامة هذا المسجد بعد ارحال الامام الاول فسلك مسلكه وذهب مذهبه عن النقطة بالنقطة في مخالفة غيره والعمل بالنسبي ورفض رأيه الاول وفهمه المعول وليس ذلك الامن كبر في صدره وعناد على الحق واهله ووقع مرات ان بعضهم صلى التراويح بشهادة قوم شهدوا غده فصام من غده ثم لما لم ير الهلال في الليلة الثانية ترك التراويح وصوم اليوم الثاني وافتر فيه ووجع الشهود وسبهم واذيعهم بانهم كذبوا فيما شهدوا وقد ثبت ان كذب الشاهد لا يعرف قطعاً ورجوعه غير معتبر اصلاً والفاق اهل للشهادة عندنا وانه لا يصح نقض الحكم الثابت ورد الشهادة

القرونة بالقبول بمجرد عدم الرؤية كما في عدم رؤية هلال شوال بعد صوم ثلاثين بقول رجلين على ما بيناه في المقصد الرابع ولأسيما والمسئلة فيها مساع الاجتهاد والقياس ودخلها اراء الناس وفي الاهوية والابصار ما يمنع من التساوى في الرؤية والابصار من الصفو والكدر والغلظة والرقرة وتفاوت الناظرين في الممارسة وعدمها وعيونهم في الضعف والحدة ومنهجه احمد بن حنبل رحمه الله قبول خبر الواحد في الصوم والفطر ولو في صحو الهواء وصفاء الجو ووجوب صوم يوم الشك فكيف يصح رد البيئنة الشرعية ونقض الحكم الثابت والعمل المشروع فيه باجتهاد في محله وحكم منوط بليله بمجرد انتفاء الرؤية في اليوم الثاني وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون وفطاركم يوم تفطرون وعرفتكم يوم تعرفون واضحا كم يوم نضجون بصيغ الخطاب اى اوقات هذه الاعمال عند الله تعالى اليوم الذى يأتى بها فيه العباد عن دليل واجتهاد وراى واعتقاد هذا ورأى تنكس الشمس ويشاهد ذلك الكل في ضحوة اخر يوم من شعبان فلا يصومون من غده لعدم رؤية الهلال وقد افطروا وعيدوا سنة باخبار واهية ظاهرة الكذب فانكسفت الشمس في غده فقلت لبعضهم في ذلك كيف كان حال عيدنا هذا والامر كما ترون فقال اى دخل للكسوف في الصوم والافطار ولا يذهب عليك ان العلم الحاصل بهذا ضرورى مستند الى المشاهدة والخبر القطعى الثبوت يجب تأويله اذا عارض برهان العقل وان لم يبلغ هذا الحد من الظهور والوضوح فما بال الخبر الظنى الضعيف الظاهر السقوط وليس يعرف هذه البلاء والفتنة العوراء الا في هذه البلاد وذلك لعدم رئيس لهم يطاع فيردهم عن الشقاق ويرفع من بينهم النزاع ثم ان الذى يتمسكون به في هذه الخبطة انها هو اقوال المجاهيل الاحداث الواهية وكتب صنفها ضعاف الناس في القرون النازلة ممن حظ من العلم في دينه ما ابقاه

* مطلب الذى
يتمسكون به

ابو هاشم لابنه واما الاعتماد على كبره وقعت من بعضهم شذبهـا عن
صوب الصواب اوتقا صر عبارته في افادة المراد اوتساهل في الباب وما
يقول امثلهم طريقة ما ذكره في شرح حديث ابن عمر رضى
الله عنهما انا امة اعية لانكتب ولا نكتب آه انه يدل على ان معرفة
الشهر ليست الى الكتاب والحساب كما يزعم اهل النجوم والاجماع
على عدم الاعتماد بقول المنجمين ولو اتفقوا على انه يرى لقوله تعالى
كنتم خير امة اخرجت للناس خطابا عاما فمن شهد منكم الشهر فليصمه
ولقوله عليه السلام بالخطاب العام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقوله لا تصوموا حتى تروه
ولما في حديث ابى داود والترمذى الصوم يوم يصومون والفطر يوم
يفطرون بل لوصام المنجم عن رمضان قبل رؤيته بناء على معرفته يكون
عاصيا في صومه ولا يحسب عن صوم رمضان الا اذا ثبت الهلال على خلاف
فيه ولو جعل غير الفطر على زعمه الفاسد يكون فاسقا يجب عليه الكفارة
في قول وهو الصحيح وان استعمل افطاره فرضا من غده او واجبا صار كافرا
انتهى أقول لا يخالفه لشئ من هذه الاحاديث لما نقول ان الشارع انما امرنا برؤية
هلال رمضان او اكمال شعبان فقط للصوم وما عدا ذلك معلوم بالضرورة
وقد ابلغناه في محله بوجوه ثم لا يدل اصلا على الفتح في الكتاب
والحساب لاعبارة ولا اشارة ولا دلالة ولا اقتضاء ولا بغيرها من وجوه
الدلالة بل انما هو في وزان قوله تعالى وما كنت تتلوا من قبله من كتاب
ولا تخطه بيمينك اذا لارتاب المبطلون على ما مر وكيف يمكن دعوى الاجماع
مع خلاف ابن السخير وغيره من مذاق العلماء قد بما وحديثا بلا دفاع
وهذا مما ليس دونه حجاب كذلك يضل الله من هو مسرف مرتاب واما
الاية فلامناسبة لا يرادها دليلا لهذا المطلب بل يدل ذلك على عدم علمه
بمعنى شهود الشهر فانه ليس معناه رؤية الهلال بل المراد منه الإقامة

الحديث لا يدل
على الفتح في
الحساب

مطلب لا يصح دعوى
الاجماع مع خلاف
المذاق

والحضور وكونه غير مسافر في الشهر على ما مر في المقصد الخامس وآما
الحديث الثاني والثالث وما في معناه من الاحاديث فقد عرفت ان المراد
رؤية هلال رمضان وشوال واكمال شعبان لا غير وان حقيقة الرؤية ليست
بمرادة بالاجماع بل قيام الدليل على شهود الشهر وحضور الموعد على ان
تتمه الحديث فان غم عليكم الهلال فاقدروا له ولعلماء الامة في تأويله
وتفسيره اراء ومذاهب فذهب احمد ومن وافقه ان معناه التضييق والتقصير
كما في قوله تعالى يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر اى قدره تحت
المسحاب وذهب ابن السخيري وابن قتيبة وابن سريج واخرون ان معناه
قدره بحسب المنازل بالحساب وبعضهم على ان معناه اذا استمر امر الهلال وغم
بالكلية والجمهور على ان معناه قدروا له تمام العد دثلاثين يوما والمراد اكمال
شعبان واجتبابه فحسب لدخول رمضان ان لم ير هلاله وما زاد احد منهم
على ذلك كيف فانه اذا اكمل جميع الاشهر لهذا فيما لم يراها لم يكن من
التقدير في شيء على قول احد من هؤلاء العلماء الا كابر الخذاق
الفقيه وآما الحديث الرابع فانما يحمله ان وقت الصوم عند الله تعالى يوم
يصومون والفطر يوم يفطرون اذا كان صوم الناس وفطرهم بعد تأدى
اجتهادهم وتعلق ظنهم بذلك واعتقادهم من دليل شرعى ريثما يستدل
به عليه لاعتن مجرد مكابرة وعناد وجهالة وتشبث بما لا يقوم حجة ولا ينتج
بمراد ثم قوله في حق المنجم ومراده منه الحساب الراصد انه لو صام عن
رمضان قبل رؤيته اه فمجرد تعصب منه على ما ليس من علمه وانكار لما
يتضيق عنه دائرة فهمه ومجازفة بلاريب ورجم بالغيب من غير رواية
ولادراية واقبح قوله ولو اتفقوا على انه يرى عدوانا وظلما ليفيد ان علم
الحساب قد يتطرق اليه اختلاف الاراء كلا وانما يجوز له ذلك جهله به وعمرانه
منه وكيف يصح حكمه بكفر المستحيل والحديث خبر واحد ومذهب ابى حنيفة

قوله في حق
الحساب محض
تعصب

واصحابه الاعلام ان خبر الواحد لا يوجب العلم ولا يكفر منكروه وانما يقيم الظن
 والعمل به وان الاجماع الساذج اى الذى لا يصحبه النقل المتواتر في الدلالة
 على ما يدل عليه صاحبته للاركان الخمسة لا يكفر منكروه في الصحيح من مذهب
 اصحابنا والمنصوص عليه من ائمتنا ومن خالفه فانما ذلك في انكار ما اجمع
 عليه الصحابة بصريح القول عن كلهم في حكم لم يسبق فيه خلاف ثم ثبت
 بالتواتر اذا لم يكن من تأويل لا فيما سوى ذلك قط والذي يدعيه في
 هذا المقام من القسم الذى قال فيه احمد بن حنبل وغيره من ادعى الاجماع
 فقد كذب كيف وقد علمت اقوال جماعة فيه على خلاف ذلك ومن لم يأخذ
 بالحساب في الصوم والافطار ذهب الى انه مما لا يعرفه الا الافراد من الناس
 والشرع انما يكلفهم بما يعرفه جماهيرهم ومنه ما روى عن ابي البختری قال خرجنا
 للعمرة فلما انزلنا ببطن نخلة نرى الهلال فقال بعض القوم هو ابن ثلاث وقال بعض القوم
 هو ابن ليلتين فقال اى ليلة رأيتموه قلنا ليلة كذا وكذا فقال ان رسول الله صلى
 عليه وسلم مد له للرؤية فهو لليلة رأيتموه وفي رواية عنه قال اهللنا ونحن
 بذات عرق فارس فلما نزلنا الى ابن عباس يسأله فقال ابن عباس قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان الله قد مد له لرؤية فان اغشى عليكم فاكموا العدة اخرجه مسلم
 قلت المراد منه رؤية الهلال في مبقاته وحلول ميعاده واغماؤه فيه ولا عبرة
 بها بعد انقضاء يوم او يومين او اكثر ومجمله كبير يتحمل ان يكون على
 ذلك ابن ليلة لا اذا قام على سمت الرأس والهلال يتفاوت في الكبر
 والصغر في اوقات بحسب كونه في اوجه وحضيضه وغير ذلك والحد يثبت
 لا يدل قط على اكمال جميع الاشهر لولم يراهلتها ومنه النهى عن التقدم
 بصيام يوم او يومين الا ان يوافق صوما كان يصومه احدكم قلنا المراد منه
 التقدم بصوم رمضان يعنى صوم يوم او يومين من ايام شعبان بنية رمضان
 لانه زيادة في الدين وتصرف فيه بلا دليل ومنه ما روى انه عليه السلام

ما روى عن ابي
 البختری

النهى عن التقدم

قال لا يصام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان على ما في الهداية قلنا
لم يعرف هذا الحديث بل قيل لا اعمل له صرح به ابن الهمام وغيره وروى
بلفظ من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم وهو انما يثبت موقوفا على
عمار بن ياسر بلفظ من صام هذا اليوم الحديث ثم هو معارض بقوله عليه
السلام صم يوما وافطر يوما وانه صوم داود عليه السلام وبها في الصحيحين
ان النبي عليه السلام قال لرجل هل صمت من سرر شعبان قال لا قال
فاذا افطرت فصم يوما مكانه وسرر الشهر اخره يطلق على الثلاث الاخيرة
من ليالى الشهر ولكن الحديث قد تضمن ما يصرفه عنها والمراد اخرها لا كلها
بدلالة من التبعيض في قوله من سرر الشهر وقوله صم يوما دون ان
يقول صم ثلاثة ايام ومخصوص ببعض متنا ولانه بالاجماع وهو غير النقل
وواجب اخر عند اصحابنا وغير صوم رمضان عند احمد وغير المعتاد عند
الشافعي والمستقبل عند مالك ولذلك ذهب اصحابنا الى عدم كراهة
النقل وواجب اخر على الاوجه وبهذا استدل الامام احمد رحمه الله على
وجوب صوم يوم الشك وحمل حديث النهى عن التقدم على النقل
لكونه سببا للاخلال بصوم يوم الشك عن رمضان الواجب بحديث
سرر الشهر عنه ويمكن حمل حديث عمار على صومه من رمضان مترددا فيه
ثم صوم هذا اليوم يكون صوم يوم الشك المنهى عنه لوام يعرف كونه
من رمضان او وجوب صومه وقد زال بالمعرفة بدليله والقول بانه يصوم
مخفيا عن العوام حسبا لاعتقاد الزيادة والالتزام بالمعصية لاشتهار حديثه
بينهم لا يقرى فانه لما ادى الدليل الى وجوبه فلاخير في اعتقاد ذلك
على ان يوم الشك لا يستمر في كل سنة بل قلما يتفق لانه انما يكون
فيما لم يرهل رمضان مع القيم في ليلة الثلاثين من اول شعبان ولما
اذا لم ير في الصجورا ورؤى فلا وهذا التخلل يحفظ العوام عن اعتقاد

الزيادة ويردهم عنه وكم من اعتقاد للعوام صادر عن الجهل لا يبالي به ولا يبنى عليه شيء من الأحكام فانهم متفقون بمعتقدهم بالصوم ولا يأخذون بفتوى العالم وبالجمل لا دلالة لشيء من هذه الأحاديث ولا لغيرها قط على وجوب الكمال جميع الأشهر اذا لم ير اهلتها ولا على ابطال حكم العقل والحساب وما قيل ان من ضرورة اكمال شعبان اذا لم ير هلاله اكمال رجب وهلم جرا ظاهر الفساد وان صدر من يعتقد عليه الخناصر بالاعتقاد فان اكمال رجب انما يكون ضروريا على هذا التقدير اذا لم يعلم اوله بالضرورة من دوران السنة وغيره من الأدلة قال الفقيه ابو الليث رحمه الله في كتاب البستان وغيره ان السنة القمرية تنقص في كل سنة عشرة ايام وربما تنقص احد عشر يوما ستة منها بنقصان الشهور والاربعة هي الايام المسترقة وقد سمعت كلام المحيط في المقصد الرابع وقال المسعودي وغيره ان السنة القمرية ثلاثمائة واربعة وخمسون يوما وما قيل اذا كان نصفها كل شهر ثلاثين يوما ونصفها تسعة وعشرين وزاد يوم بكمال سبعة منها وينقص بنقصانها وان الشهر يتوالى خمسة اشهر على الكمال واربعة على النقص ليس بشيء فانه كلام من ليس له خبرة من احداث المجاهيل بذلك نعم يجب اكمال شعبان وان اتفق كمال رجب بحكم الشرع وما قيل ان من قال يرجع الى قول اهل النجوم فقد خالف الشرع لان النبي عليه السلام قال من اتى كاهنا او منجما فصدقه بما قال فهو كافر بما انزل على محمد لايمس مانحن فيه ومحل الخلاف فان العلم بدوران السنة من قسم الضروري وليس بشيوعى ولا حساسي والحديث ضعيف وليس فيه ذكر المنجم ولو ثبت فلا يفيد العلم لكونه خبر واحد ومصر وفا عن ظاهره بالاجماع لانه لم يكفر احد من الفقهاء من اتى حايضا او في غيرها ومخصوص ببعض متنا ولانه بنص القرآن قال الله تعالى واكثرهم الكاذبون وبالأحاديث الصحيحة الدالة صريحا على

وبالجمل لا دلالة
لشيء من
الأحاديث على
وجوب اكمال ما سوى
شعبان وذى القعدة
قول الفقيه ابى
الليث

مطلب العلم
بدوران السنة
ضرورى

ب
قد شحن الحافظ
ابو العباس كتابه
باخبار الكهنة

ان النبي صلى الله عليه وسلم صدق بعض اخبارهم وقد شحن الحافظ
ابو العباس المستغفرى رحمه الله كتابه دلائل النبوة وغيره باخبار الكهنة
الدالة على البعثة من اقوال سطيج وعبد المسيح وسواد بن قارب وغيرهم
وكتب العلماء الكبار طائفة بذكرها ولعل المراد من الحديث كفر ان النعمة
لكونه طالب الادنى مع حصول الا على او نص يقه في اخباره بما يناقض ما
اعتبر في عقد الدين من تكذيب النبوة ورد الشريعة وغير ذلك والا فكيف يصح
تكذيبه فيما اخبره بما عرف بالمشاهدة او بالضرورة العقلية او بصحيح الدلالة
فان التكذيب هو النسبة الى الكذب وخلاف الواقع قولا او اعتقادا فيما اخبره
فلو اخبر بامر واقع على ما هو عليه وانت تعلم ذلك كما اخبر ببعض الوجوه
الثلاثة استحالة عليك تكذيبه بدون الكذب عليه والمكابرة ومن المعلوم بالضرورة
اليقينية ان الشريعة لا ترد قطعا بامثال ذلك والقول بان المكذب وما في
نص يقه الخطر هو ما يقوله بطريق التكهن ليس بشئ فان رسول الله
صلى الله عليه وسلم سئل عما يقوله الكاهن بطريق الكهانة فقال ليسوا
بشئى يعتد به ويعتمد على خبره فاعاد السائل وقال انهم يحدثون احيانا
فيكون حقا فاجاب عليه الصلوة والسلام بقوله تلك الكلمة من الحق يخطئها
الجنى فيقر بها في اذن وليه قر الدجاجة فيخطون فيها اكثر من مائة كذبة
كما في الحديث الصحيح فصدق الصحابي السائل اولا بقوله فيكون حقا واقره
الرسول عليه السلام فيه ولم يردده عليه بل بين وجه حقيقته وسبب صدقه
ليس هذا نص يقا لبعض اخبار الكاهن منه صلى الله عليه وسلم * (اعلم) *
ان الكاهن اصله الكوهان كلمة عبرية بمعنى العالم مطلقا والقائم بامر ثم شاع في
لغة العرب استعماله في من يتعاطى حرفة الكهانة بالقضاء بالغيب والاخبار به تغنيا
باستراق السمع وخطاف من كلام الملائكة فيما اتى به على وجهه فهو حق ولكنهم يخطون
معهم مائة كذبة كما في الحديث الصحيح فلم يبق على كلامه الاعتماد ولا لخبيره الاعتماد
وكان كالراوى الكذاب والشاهد الفاسق في سقوط روايته ورد شهادته فلماذا

ب
معنى الكاهن

منع الشارع من اتيانه وتصديق مقاله لالانه لا ينبغي الا كذبا قال الخطابي
الكهنة قوم لهم اذهان حادة ونفوس شريرة وطباع نارية فالفقهيم الشيطان
لما بينهم من التناسب في هذه الأمور وساعدتهم بكل ما نصل اليه قدرتهم
وقال القاضي عياض في الشفاء ا بطل القرآن الكهانة التي تصدق مرة وتكذب
عشرا ثم اجتنبها من اصلها برجم الشهب ورصد النجوم وكثيرا ما يمتشبهون
بقول الاسميحاني والاختيار بان هذا الحكم في كل شهر وقد سبق ان المراد منه
فيما يتعلق به حكم شرعي من طلاق او عتاق او اجارة او غير ذلك لا دخول
شهر رمضان ولذا لم يتعرض عليه الجمهور وقصروا الحكم على اكمال شعبان
فقط وقد قالوا لو لم يعمل في زماننا بما عن ابي حنيفة من الكفاية بشهادة
اثنين مع عدم العلة في الصوم والاطر لزم ان لا يصوم الناس الا بعد ليلتين
او ثلاث وكذا الفطر وفيه اعتراف بعدم جواز اكمال غير شعبان مما قبله
والا فلا يلزم من ما ذكر التأخر عن ميعاده شرعا فلا يكون ارتكاب منهى عنه
بل اتيانا بالشروع فافهم وربما يمتشبهون بقول النجم النسفي في صوم يوم
العيد ورد الشهود وهو قول تفرد به النسفي ورده غيره على انه في صحوالهواء
فحسب وقد سبق ما يتعلق به في المقصد الخامس وربما يذهبون الى
اعتبار اختلاف المطالع وقد سبق انه غير ظاهر الرواية ومخالف للدراية
ثم الخلاف فيه اذا كان الرؤية في بلد غربي منا لانه لا يلزم من طلوع الهلال
في جهة الغرب منا طلوعه في جهة الشرق منها واما اذا روى في جهة الشرق
منا فيعمل بها بالطريق الاولى لما ان المفارقة في الغرب قبل المفارقة في
الشرق هذا ومما يمتخطبون فيه معنى الاستفاضة يشترطون فيها اخبار
جماعات متعددين لما وقع ذلك في عبارة بعضهم من الغفلة او التساهل
وقد سبق في المقصد الخامس ان المراد منه اشتراط الاتصال والانتهاء الى
المشاهدة ثم يزلون عن هذا ويقولون ان الهلال قد روى في صباح اليوم

القول في كفاية
الاثنين

ومما يمتخطبون فيه
معنى الاستفاضة

قد اخبر ان فلاناراه فلا يمكن رؤيته من ليلته لان في التفسير ان الهلال
يستمر يوما اذا كان الشهر تسعا وعشرين ويومين اذا كان ثلاثين ولا يخفى
عليك انه مخالف لما ذكره الفقهاء من انه لو رأى قبل الزوال يكون من الليلة
الآتية على قول ومن الماضية على قول آخر ولم يذهب احد منهم انه يكون
من الشهر الماضي وما ذكره من امر الاستمرار كلام تقريبي تخميني لا دليل على
ذلك عقلا ولا نفلا بل خلاف الواقع ولهذا لم يذكره البيضاوي رحمه الله وغيره
ومن ادعى ذلك فعليه البيان برواية حديث او تلاوة قران او من طريق
العقل باقامة برهان * ومن يدعى ما ليس فيه * كذبه شواهد الامتحان *
وليس كل ما يورد في التفسير مما يدل عليه الآية وسير القمر يتفاوت سرعة
وبطؤ وظهوره هلالا في برج دون برج ودرجة غير درجة وبحسب تفاوت المطالع
والسماء وما يعتريه من اختلاف الاحوال وما يعزى الى ائمة المعقول والحساب
من امتناع رؤية الهلال في صباح يوم ثم في مسائه مردود والعزوة غير
صحيحة فانهم لا يقولون بذلك بل صرحوا بخلافه وانفقوا على عدم امكان
التحديق في ذلك وضرب الغاية ثم انهم لا يتحشون عن حال هذا المتحجب
بالرؤية في الصباح بل يسمعون به ويقبلون قوله بل انرو ولا ترد ويقطعون بصحته
بخلاف من يخبر ويشهد بالرؤية في ميعاته بعد ما تعلق به حكم شرعي وكفى
بإرد البينة الشرعية بقول كذاب يدعى الرؤية في صباح الليلة ولم يثبت
بعد وليس مما يتعاقب به الحكم والقبول وقت صرحوا بان الرؤية قبل الزوال
لا تعتبر ولا يكون الهلال من الليلة الماضية بل من الليلة الآتية وربما يقولون
ان الشاهد رجع عن شهادته وانه كذب فيها لانه كذاب اضعف اوفاسق
وربما يهتدون في شاهد يأتي من خارج ويشهد ثم يرجع ان فلان لقيه فلم
يذكره انه رأى الهلال وان فلانا قد ذهب الى هذه القرية فلم يسمع فيها
بخبير الرؤية وقد عرفت ان رجوع الشاهد لا يصح بعد القبول والحكم به

ليس كل ما يورد في
التفسير مما يدل
عليه الآية

* مطلب ما يقال ان
الهلال روى صباحا

وما يعزى الى ائمة
المعقول

ولا يعتبر الاهد الفاضى وان شاهد الزور لا يعرف بشيء حتى باقراره
لجواز كذبه فى اقراره وان الفاسق اهل الشهادة والقضاء عندنا على ما سبق
فى المقصد الاول وكان السلف وقضاة القرون الفاضلة لا يقولون فىمن
يردون شهادته انه كذاب او غير ثقة او غير عدل او غير مقبول شهادته بل
انما يقولون زيديون فى الشهود على ما هو المذكور فى كتاب اداب القضاء
ومما تصنع به بعضهم انه غير قاض ولا ولاية له فى قبول الشهادات والحكم
بالامساك والافطار وانما يفتى بصحة ذلك او بعد منها وكذلك سائر ائمة
المساجد وهو كذب من القول وزور وقد سبق ان ائمة المساجد فى هذه
البلاد قضاة فى احكام معينة ولايتهم ثابتة فى امور معلومة يتعاطونها من
اقامة الصلوات واداء الجمع والاعباد ولا يمكن لغيرهم ان يداخلهم فيها ويراضهم
عليها بل يجازى من يداخله او يمانعه اذا رفع امره الى الحكام ولهذا يؤخذ
عليه ائمة المساجد دون غيرهم فيما نسبوا الى التقصير فى ثبوت الهلال وقضية
الاكمال وحيث الافتاء باطل لاحالة فان امثال ذلك البطلان وقرناءه
السور بما يفوت عنه صوم يوم او يومين بعد ثبوت رمضان عند غيره ويمنع
قومه عن الصوم ويهدد ويخوف برفع امر من يخالفه الى المحكمة ويؤذيه بشتى وجه
بل ر بما يتعدى الى غير قومهم يقول زورا ويوحى اليه زخرف القول غورا وما ذلك
الا من زعمهم فى العناد وولوع نفوسهم بقرط الحسد للعباد والغفلة عن التعقب والانقضاء حتى
لا يحاسبون انفسهم على خطاء الزور ولا اعماد ولا يرجعونها الى انصاف واشهاد
فيرسلون غنائهم ويسميون فى مراتع الكذب لسانهم ولكن الحق لا يقاوم
سلطانته والباطل يقذف بشهاب النظر شيطانه وبعضهم يزعم ان فى التأخير
اغدا بالاحتياط وليت شعري اى احتياط فى ترك صوم الفرض وهتك حرمة
الشهر وصوم يوم العيد وكان يمتنع الشهود بقراءة جمل مجموعة بعبارة
ركيكة يسمونها الفرض العمين حفظا بالشدّة والغلظة وتأمّام العبوسة وتخشين

القول ولا ينبغي عليك انه ظلم وعد وان لان ماتقرر في الاصول ان
الاستيصال* كاف اذا مست الحاجة الى ذلك قال الامام فخر الاسلام في
اصوله وغيره ان الاسلام ظاهر بشوّه بين المسلمين وثابت بالبيان بان
يصفه كما هو الا ان في اعتباره على سبيل التفصيل حرجا فاكتمى بالاجمال
ولهذا قلنا الواجب ان يستوصف المؤمن به وقال في الكشف الكبير
الاستيصال انما يجب في حق من لم يوجد منه الدلالة الظاهرة على اسلامه
واما في حق من وجدت منه نحو اقامة الصلوة وايتاء الزكاة فانه يحكم
باسلامه ويكون ذلك مقام الوصف منه في الحكم بايمانه والاستيصال ان يقال
انؤمن بان الله تعالى واحد لا شريك له قادر عالم حى سميع بصير مرير
خالق الى اخر اوصافه التى يجب ذكرها في الايمان اويقال انؤمن بان
الله تعالى موصوف بصفات الكمال وان ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم
حق فاذا قال نعم حكم بصحة اسلامه ولا يطلب منه حقيقة الوصف وقد قال
النبي عليه الصلوة والسلام لا عرابى الذى شهد بروية الهلال اتشهد ان
لا اله الا الله واني رسول الله فقال نعم فقال الله اكبر يكفى المسلمين احدهم
وفي التحقيق شرح المختصر الحسامى اذا اراد الزوج ان يستوصفها الاسلام
لا ينبغي ان يقول لها صفى الاسلام فانها تعجز عن ذلك وان كانت تحسنه
حياء من زوجها ولكن يصف بين يديها ويقول هذا اعتقادي وظنى انك
تعتقدين هذا فان قالت نعم كفى ذلك وفي التوضيح وليس المراد بالاستيصال
ان يسأله عن صفات الله تعالى اويساله عن الايمان ماهو وماصفاته بل
المراد ان يذكر صفات الله التى يجب ان يعرفها المؤمنون اويساله هو
كذلك اى اتشهد ان الله تعالى موصوف بالصفات المذكورة فيقول نعم
فيكمل ايمانه* (فائدة)* الظاهر من عبارات الفقهاء وعمومها ان اختلاف
المطالع غير معتبر في الاضحى كما انه غير معتبر في غيره وهو مقتضى

* كفاية الاستيصال

* فائدة الظاهر عدم
اعتبار اختلاف
المطالع في الاضحى

دلالة النص وما ذكروا في كتاب الحج من أنه إذا شهد قوم انهم وقفوا يوم
النحر اجزاهم ولا يسمع هذه الشهادة الحاكم ويقول قد تم حج الناس فانصرفوا
وكذا إذا شهدوا عشيّة عرفة برؤية الهلال ولا يمكنه الوقوف في بقية الليل مع الناس
او أكثر هم لم يعمل بذلك الشهادة ليس لان اختلاف المطالع معتبر بل لان
ذلك على ما في الهداية وغيرها شهادة قامت على النفي وعلى امر لم يدخل
تحت الحكم لان المقصود منها نفي حجهم والحج لا يدخل تحت الحكم فلا تقبل
ولان فيه بلوى عاما لتعذر الاحتراز عنه والتبرك غير ممكن وفي الامر
بالاعادة حرجا بينما فوجب ان يكتفى به عند الاشتباه ولا يؤول الى الفتنة
وتشويش الناس وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال صومكم
يوم تصومون وفطركم يوم تطرون وعرفتكم يوم تعرفون واضحاكم يوم
تضحون اى وقت الوقوف بعرفة عند الله تعالى اليوم الذى يقف فيه الناس
عن اجتهاد وراى انه يوم عرفة وذلك لان شهادتهم وان كانت مقبولة لكن
وقوفهم جائز لان هذا النوع من الاشتباه مما يغلب ولا يمكن التحرز عنه
فلو لم يحكم بالجواز لزم الحرج الشديد وقد نفاه بفضل الغنى عن العالمين
واذا كانت هذه الشهادة لا يترتب عليها عدم الوقوف فلا فائدة في سماعها
للإمام فلا يسمعهما لان سماعها يشورها بين عامة الناس من اهل الموقف فيكثر
القبيل والاقال فيها ويثور الفتنة ويتكدر قلوب المسلمين بالشك في حجهم
بعد طول عنايتهم فاذا جاءوا ليشهدوا يقول لهم انصرفوا لانسمع هذه الشهادة
فقد تم حج الناس كذا في فتح القدير والهداية * (فائدة) * حديث ابي
هريرة في الصحيحين وغيرهما شهرا عيب لا ينقصان رمضان وذو الحجة يومهم
ظاهره كون شهر رمضان احد شهرى العيد وليس كذلك بل هو شوال
وانا اختلفوا في تأويله وصرفه عنه الى اقوال كثيرة كلها بعيد عن الواقع
والصواب ان قوله رمضان على حذف المضاف لظهوره وسبق ذكره واقامة

المضاف اليه مقامه على انه بدل من العيد وبيان لعيد يضاق اليه وان
وقع في شوال كيف وقد وقع عبارة الحديث في صحيح مسلم وغيره شهر اعياد رمضان وذو الحجة
ومعناه انه لا ينقصان عدداً روى ذلك عن احمد بن حنبل وغيره ومقتضى ذلك نقصان
شور رمضان وذى القعدة في الواقع وقد صح عن جماعة من الصحابة صمنامع رسول الله
صلى الله عليه وسلم تسعة وعشرين اكثرهما صمنامعة ثلاثين وقال بعض الحفاظ عام رسول
الله صلى الله عليه وسلم تسعة مضانات منهار رمضان فقط ثلاثون يوماً ولعل اكماله حيث
اكمل كان لعمر ربيعة هلال الفطر لما منع هذا وفيه اشعار بتشابك الشهور بالكمال
والنقصان فافهم * (تممة الخاتمة) * في تراجم رجال ذهبوا الى اعتبار العمل
بالحساب والاعتماد عليه في هذا الباب فمنهم ابو عبد الله مطرف بن عبد الله
بن الشخير بن عوف بن كعب بن وفد ان العامري الحرشي البصري
رضي الله عنه من كبار التابعين واجلائهم مات سنة خمس وتسعين من الهجرة
صلى خلفى على بن ابي طالب رضى الله عنه وادرك كبار الصحابة وروى
عنهم كعلي وعمران بن الحصين وابي ذر الغفاري وعثمان بن ابي العاص
وابيه عبد الله بن الشخير وغيرهم من الصحابة وروى عنه اخوه يزيد بن
عبد الله وعلى بن زيد وقتادة وغيرهم قال الشيخ تقي الدين بن دقيق
العيد هو من رجال الصحيحين متفق على اخراج حديثه فيهما وكان قولاً
بالحق صاحب كرامات مجاب الدعوة وذكر الحكيم الترميذي في كتاب نوادر
الاصول ان مطرف بن عبد الله سار ليلة مع صاحب له فاضاع له عصاه كالسراج
معه فقال له صاحبه لو حدثنا بهذا كذبنا فقال مطرف المكذب بنعم الله
يكنذب بهذا انتهى وقال القاضي ابو العباس بن خلكان في وفيات الاعيان
كان مطرف من اعد الناس وانسكهم فذكروا انه وقع بينه وبين رجل
منازعة فرفع يديه وقال اللهم اني اسالك ان لا يقوم من مجلسه حتى تكفيني
اياه فلم يفرغ مطرف من كلامه حتى صرع الرجل فمات فاخذ مطرف ففقد موه

*
تممة الخاتمة
*
ذكر ابن الشخير

الى القاضي فقال القاضي لم يقتله وانما دعا عليه فاجاب الله دعوته فكان
بعد ذلك تنقّى دعوته ونظر يوما الى يزيد بن المهلب امير العراقيين وخراسان
وهو يمشى وعليه حلة بسحبها فقال له ماهذه المشية التى يبغضها الله ورسوله
فقال يزيد اما تعرفنى قال بلى اولك نطفة مذرة واخرك جيفة قذرة وانت
بين ذلك حامل عذرة وقد نظم هذا المعنى بعضهم فقال * (شعر) * عجبتم
من عجب بصورته * وكان من قبله نطفة مذرة * وفى غد بعد حشش صورته *
يصير فى الارض جيفة قذرة * وهو على عجبه ونحوته * ما بين جنبيه
يحمل العذرة * ومنهم ابو عبد الله محمد بن مقاتل الرازى الحنفى الفقيه القاضى
الجليل الامام العلامة رحمه الله قاضى الرى من اصحاب محمد بن الحسن رحمه
الله من طبقة على بن معبد وسليمان بن شعيب رحمه الله توفى فى حدود
سنة ثمانين ومائتين وكان اما فى الفقه والحديث كبير الرتبة عظيم المنزلة
سمع وحديث وروى وافتنى ذكره الحافظ شمس الدين الذهبى وغيره تفقه
على محمد بن الحسن وحديث عن وكيع بن الجراح وابى مطيع البلخى وروى
عنه ابو عمر محمد بن عبد الوهاب القزوينى المرزى الحنفى وغيره وابو العباس
احمد بن عمر بن سريج بن يونس بن ابراهيم البغدادى الشافعى المعروف
بابن سريج رحمه الله مات يوم الاثنين لخمسة بقين من جمادى الاولى سنة
ست وثلاثمائة وقيل فى شهر ربيع الاول منها ببغداد ودفن بالجانب الغربى
عن سبع وخمسين سنة وهو احد اعيان الشافعية واكابر ائمتهم ومن انتهت
اليه رياستهم ومن يعد من المجتهدين على راس هذه المائة وفى ذلك
يقول الحافظ السيوطى رحمه الله * (شعر) * وابن سريج ثالث الائمة *
والاشعري حده من امة * وكان يفضل على جميع اصحاب الشافعى حتى
المرزنى ويلقب بالبازى الاشهب قام بنصرة مذهبه والرد على مخالفيه وصنف
فى ذلك تصانيف بلغت اربعمائة مؤلف فيما يقال وولى قضاء شيراز وبه

* ذكر محمد بن مقاتل

* ذكر ابن سريج

* ذكر الشيخ محي
الدين ابن هري

انتشر مذهب الشافعي تفقه على ابي القاسم الانماطي وروى عن ابي داود
المسجستاني وغيره وتفقه عليه سلمة بن عاصم الضبي وابو بكر محمد بن اسماعيل
الشاشي القفال الكبير وغيرهما وابو عبد الله محمد بن علي بن محمد بن احمد
الطائي الحائمي الاندلسي المرسى الشيخ العارف بالله محي الدين المعروف بابن عربي
رحمه الله وقد سهره من ذرية حاتم بن عبد الله الطائي الذي يضرب به المثل في
الكرم والسخاء والجود وللدليلة الاثنان لسمع خلون من شهر رمضان سنة ستين
وفهم مائة بهرسية من بلاد الاندلس ومات ليلة الجمعة لاثنتي عشرة خلت
من شهر ربيع الاخر سنة ثمان وثلاثين وستمائة بمشقة الشام وقبره معروف
بها يقصد للزيارة من الاماكن البعيدة وهو رحمه الله عين اعيان الشهود
وانسان عين الوجود واحد الائمة الربانيين الراستخين في العلم ذوالقدم الراسخ
في العلوم العقلية والنقلية عامة والكعب الشامخ في المكاشفات والاحوال كافة
وصاحب التصانيف الفاتحة منها الفتوحات المكية وفصوص الحكم ومواقع النجوم
وغيرها وكان لا يقلد احدا من الائمة الماضين في المسائل الاجتهادية بل
كان يأخذ بما قام الدليل عليه ويعمل بما ادى اجتهاده اليه مع اعتقاد
عظيم ومحبة زائدة في الامام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله وابو الفتح علي
بن محمد بن علي بن وهب القشيري المصري الصعيدي المنغلوطي الشافعي العلامة تقي
الدين بن دقيق العيد رحمه الله ولد بمدينة ينبع على ساحل البحر في شعبان
سنة خمس وعشرين وستمائة ونشأ ببصر ومات بالقاهرة في صفر سنة
اثننتين وسبعمائة وهو احد الاعلام واعيان العلماء في الاسلام برع في كثير
من العلوم لاسيما في علم الحديث قد بلغ فيه الغاية وفاق على اقرانه
وتقدم على امثاله ورحل اليه الطلبة من الافاق قال المياضي فيه كان
راسا في العلم والعمل عديم النظير اجل علماء وقته واكبرهم قدرا
واكثرهم ديناً وعلماً وورعاً واجتهاداً وصنف تصانيف منها كتاب الامام

* ذكر ابن دقيق العيد

وشرح العمدة وشرح مختصر ابن الحاجب واحكام الاحكام وغيرها ثم هو
 احد المحدثين من المحدثين في هذه المائة وآياه عنى الحافظ السيوطى
 في قصيدته بقوله * شعر * والسابع الرافى الى المرافى * ابن دقيق العيد
 بالانفاق * وقال ابن الرفعة لا يختلف اثنان ان ابن عبد السلام وابن دقيق
 العيد بلغا رتبة الاجتهاد وآبى على حسين بن على بن حجاج بن على
 الصفناى الحنفى العلامة الفقيه حسام الدين رحمه الله احد اعلام المتأخرين
 واعيانهم المشهورين كان اماما عالما فقيها فاضلا قدوة علامة نحويا اصوليا
 جدليا فرض اليه الفتوى وهو شاب وطاف فى البلاد ومنه تصانيف فائقة
 ودخل بغداد ولقى الشيوخ ودرس بمشهد الامام ابى حنيفة رحمه الله ثم
 توجه الى دمشق فدخلها فى سنة عشر وسبعمائة وقدم حلب واتصل بقاضى
 القضاة ناصر الدين بن العديم ومات فى سنة اربع عشرة وسبعمائة بمدينة مرو ومن
 تصانيفه النهاية شرح الهداية والكافى شرح اصول البرزوى والتسديد شرح التمهيد
 والوافى شرح اصول الاخسيكى وشرح مختصر الطحاوى وكان تفقه على حافظ الدين
 الكبير وفخر الدين محمد بن محمد بن الياس المايه رضى وسمع خلقا كثيرا وسمع
 منه الحافظ شمس الدين الذهبى والسيد جلال الدين الكرلاى صاحب الكفاية
 وشمس الدين عبد الله بن حجاج وغيرهم * (ومن شعره) * اذا ارسلت
 ارسل ذا وفار * كريم الطبع حلو الاعتذار * يؤلف بين نيران وماء *
 ويصلح بين سنور وفار * وآبى الحسن على بن عبد الكافى بن تمام بن
 حامد المصرى السبكى الشافعى العلامة تقي الدين رحمه الله وهو احد اعيان
 الشافعية ذو فنون وتصانيف كثيرة قال الاسنوى كان انظر من رايته
 من اهل العلم واجمعهم للعلوم واحسنهم كلاما فى الاشياء الدقيقة وقال
 شهاب الدين بن النقيب جلست بمكة بين طائفة من العلماء نقول لو قدر
 الله تعالى بعد الائمة الاربعة مجتهدا عارفا بمناهجهم لجمعين يركب لنفسه

* صاحب النهاية

* السبكى

منها من الاربعة المختلفة كلها بعد اعتبارها الاّدان الزمان به وانقاد الناس
فاتفق راينا على ان هذه المرتبة لانتع والشيخ تقى الدين السبكي وفيه
يقول المحافظ شمس الدين الذهبي وهو من اقرانه * (شعر) * تقى الدين
يافاض الممالك * ومن نحن العبيد وانت مالك * وكان معين في حفظ
ونقل * وفي الفتيا كسفيان ومالك * وفخر الدين في جدل وبحث * وفي
النحو المبرد وابن مالك * وقال صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي
الناس يقولون ما جاء بعد الغز الى مثله وعندى انهم يظلمونه بهذا وما
هو عندى الا مثل سفيان الثوري وانشد هو خطابا له * (شعر) * يا سعد هذا
الشافعي الذي * بلغه الله تعالى رضاه * يكفيه يوم الحشر ان عد في *
اصحابه السبكي فاضى القضاة * وانشد ايضا * (شعر) * ثلاثة ليس لهم رابع *
في العلم والدين والنسك * وكلهم منتسب للثقى * ودافع للزبغ والافك *
فقل اذا شئت ابن تيمية * وابن دقيق العيد والسبكي * وفيه يقول ولده
عبد الوهاب * (شعر) * وما على اذا ما قلت معتقدي * دع الحسود يظن
العدل عبوانا * هذا الذي يعرف الاملاك سيرته * اذا ادلهم دجى لم يلقى سهرانا *
هذا الذي يسمع الرحمن صائحه * اذا بكى وافاض الدمع الوانا * هذا
الذي يسمع الرحمن دعوته * اذا تقارب وقت الفجر او حانا * هذا الذي
يعرف الغبراء جبهته * من السجود طول الليل عرفانا * هذا الذي لم
يفادر سيل مدمعه * اركان شيبته البيضاء احيانا * والله والله العظيم
ومن * اقامه حجة في العصر برهانا * وحافظا لنظام الشرع بنصره * نصرا
يلقيه من ذى العرش فخرنا * كل الذي قلت بعض من مناقبه *
* ما زدت الا على ما زدت نقصانا * مات رحمه الله في سنة ست
 وخمسين وسبعمائة وكانت ولادته في شهر ربيع ثلث وثمانين وستمائة
 بسبك من اعمال المنوفة ولما كان الغالب على هذه القرون المتأخرة هو

الغفلة وعدم التذكر بإيام الله المأمور به بنص ان اخرج قومك من الظلمات الى النور وذكرهم بإيام الله وفق المعرفة بتواريخ العالم واحوال طبقات الامم وتفاوت مقامات الاولين ودرجاتهم في العلم والثقة والفقه في الدين فلا يميزون العلماء عن غيرهم ولا ينزلون الناس على قدر منزلهم ولا يفرقون بين الفائم منهم وقاعد بل ينظرون اليهم بنظر واحد وربما يخفضون الاعالي ويومخرون الامائل ويرفعون الاداني ويقدمون الارازل حاولت انقاذ هذا الجمل الغفير بل الجماهير عن ذلك الداء العسير فاوردت في هذا المقام بعضا من تراجم اولئك الاعلام اعلاما للانام بجميل مفاخرهم وجليل مآثرهم وعظيم محلمهم في الاسلام وكريم مقامهم في الدين وجعلته سلفا ومثالا للآخرين ومن اراد الاستقصاء فليرجع الى كتابنا وفيه الاسلاف وليكن هذا اخر ما اوردناه في هذه الرسالة وفيه كفاية لاولي النهي وهداية لاهل التقى بما تضمنته من الاصول الفاخرة والوجوه الزاهرة ان الذين

امنوا وكانوا يتقون لهم البشري في الحياة

الدنيا وفي الآخرة ❁

*(تم) *

نشر

مستنجد بجميل الصبر مكتئب	على بنى زمن افعالهم عجب
ان يسمعوا الخبر اخفوه وان سمعوا	شرا اذا عوا وان لم يسمعوا كذبوا
ان يسمعوا ريبة طاروا بها فرحا	منى وما سمعوا من صالح دفنوا
صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به	وان ذكرت بشر عندهم اذنوا
بخلا على وجبنا عن عدوهم	وبئست الخلتان النخل والجبن
قد سحب الناس اذيال الظنون بنا	وفرقوا فينا قولهم فرقا
فكاذب قد رمى بالظن غيركم	وصادق ليس يدري انه صدقا
داب قديم وامر غير مبتدع	جور الزمان على اهل المروات

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان من المستبين عند الفحص والبيان ان النص الصريح في الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد المتصل اليه بنقل الثقة عن الثقة سالم عن الشاذ والعلّة هو وجوب صوم رمضان على الامة برؤية هلاله ان روى والا فباكمال شعبان فقط من قبله وعليه عبارة العتقصر المبارك للقنوري والهداية والنافع والمختار وجميع البحرين والكافي والكنز وغيرها من تصانيف اعلام العلماء وحذاق الفقهاء فعبارة الحديث على ما في الصحيحين وغيرهما صوموا لرؤيته وافطر لرؤيته فان غم عليكم فاكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما وفي حديث عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ من شعبان ما لم يتحفظ من غيره فان غم عليه عد ثلاثين يوما ثم صام اخرجه ابو داود وعبارة القنوري والهداية وينبغي للناس ان يلتبسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فان رأوه صاموا وان غم عليهم الهلال اكمّلوا عدة شعبان ثلاثين يوما لقوله عليه الصلوة والسلام صوموا لرؤيته الحديث وعبارة المختار مع شرحه لصاحبه الاختيار ويجب ان يلتبس الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان وقت الغروب وهو المأثور عنه صلى الله عليه وسلم وعن السلف فان رأوه صاموا وان غم عليهم اكمّلوا ثلاثين يوما لقوله عليه الصلوة والسلام الحديث وعبارة العجم ويكمل شعبان ان غم الهلال وفي شرحه للمصنف اذا التمس الناس الهلال في التاسع والعشرين من شعبان فرأوه صاموا لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وان غم عليهم ولم يروه كملوا عدة شعبان ثلاثين يوما لقوله عليه السلام في تمام الحديث فان غم عليكم فعدوا شعبان ثلاثين يوما وعبارة الكافي ويصام برؤية الهلال او اكمال شعبان لقوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطر لرؤيته فان غم عليكم الهلال فاكمّلوا عدة شعبان ثلاثين يوما وعبارة الكنز ويشبه

وما قيل ان الصوم لا

يتوقف على الثبوت

لأنه لا يدخل تحت

الحكم لمس بشيء

فان مقتضى ذلك

عدم ثبوته بحكم

الحاكم وقضاء

القاضي لعدم

ثبوته اصلا مثلاً

بالرؤية وكما

العدة او غير المختبر

وكيف يصح نفي

الثبوت مطلقاً وكيف

يجب العمل بدونه

وعبارات الفقهاء

ناطقة بقولهم واذا

ثبت في مصرارم

سائر الناس وفي

الهداية وغيرها اذا

قبل الامام شهادة

الواحد في رؤية

هلال رمضان صاموا

ثلاثين يوما

لا يفطرون فيما روى

الحسن عن ابن حنيفة

رحمه الله للاعتباط

ولان الفطر لا يثبت

بشهادة الواحد وعن

محمد رحمه الله انه

يفطرون ويثبت

الفطر بناء على ثبوت

الرضائية بشهادة

الواحد وان كان

لا يثبت بها البتة

بناء على النسب
الثابت بشهادة
القابلة لا يقال
المراد منها هو ثبوته
ضمنيا بنبوت ما علق
عليه الحكم كالركالة
فان ثبوت رمضان
ليس بشروط بل لا
ولاحتماج اليه بل
هو فلما يتفق
واختلاف الحيل
عبرت غير جائز شرعا
ولان حقوق الناس
لا يثبت بشهادة
الواحد ابتداء منه
* ولم يتعرض للحكم
بأقاي الألهة التسعة
وذكر الامام
الاسمعيلى في شرح
الطحاوى الكبير
واما في هلال الفطر
والاضحى وغيرهما
من الألهة فانه
لا يقبل الشهادة
رجلين او جل
وامرأتين عدول
واحرار كما في
سائر الاحكام بحر
الرايى شرح كنز
الدقايق لابن
النجيم من نفسه
وما قيل اذا صام اهل
مصر على غير رؤية بل باكمال شعبان ثمانية وعشرين يوما ثم راوا هلال

رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما هذا فلما كان المنصوص عليه
في الحديث وعبارات هواء لاه الاثمة الكبار في وجوب صوم رمضان هو
رؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين يوما فحسب في مقام الضرورة الى البيان
والتصدي منهم على ذلك كان ذلك أدل دليل وابن شاهد على عدم الحاجة
الى رؤية اهله سائر الاشهر ولا الى اكمالها قط وذلك لان ورود الوقت معلوم
ظاهر قطعا ويقينا عند كل انسان ولا ريب فيه حتى العامة والنسوان فما
وقع في عبارات بعض الاحداث من المصنفين كالمروى والحموى
والسيواسى وابن عابدين وغير اولئك من المتأخرين ممن حظه من العلم
في دينه ما ابقاه ابو هاشم لابنه مما يدل على وجوب اكمال رجب ان لم
يرهلال شعبان ووجوب اكمال جمادى الآخرة ان لم ير هلال رجب وهلم
جرا مما لا يلتفت اليه ولا يفتهم عليه كما نفا من كان في معارضة كلام هواء لاه
الاجلة المتقدمين فانهم مع تأخر عصرهم وتكبر امرهم ما استنبوا ما ذكروه
الى واحد من اكابر العلماء ولا الى حجة وشاهد وربما تنزل زمان بعضهم عن
زمان هواء لاه الكبراء ما يقارب تسعمائة سنة فان القدرى مات سنة ثمان
وعشرين واربعمائة وابن عابدين مات سنة اثنتين وخمسين بعد الف ومائتين
والتنازل في رتبته لجان وشتان بين المؤمن والطعان فمن تمسك بكلام هواء لاه
الاحداث وادعى صحته يحتاج الى احد امرين اما ان يرفع ذلك بثقل
صحيح او وجد ان في كتاب معتبر صريح ويسنده الى من هو من اهل تلك
الطبقة او هو فوق اولئك الاجلة وهيئات هيئات بين النبل والقرات وما
نقله في البحر الرائق عن شرح مختصر الطحاوى رحمه الله فعلى تقدير ثبوته
وعدم سقوطه المراد منه ذلك في حكم تعلق به من طلاق او عتاق او وكالة
ونحوها واما ان يشهد هذا القول بالحجة والبرهان ويثبت ما يدعى بالدليل
وحسن البيان وكلا الامرين لن يجدوا اليه سبيلا وان كان بعضهم لبعض

شوال ان كانوا
 اكملوا عدة شعبان
 عن رؤية هلاله اذا
 لم يروا هلال رمضان
 قضوا يوما واحدا
 حملا على نقصان
 شعبان غير انه
 اتفق انهم لم يروه
 ليلة الثلاثين وان
 اكملوا شعبان عن
 غير رؤية قضوا
 يومين لاحتمال
 نقصان شعبان مع
 ما قبله فانهم لما لم
 يروا شعبان كانوا
 مكملين بالضرورة
 رجب المراد منه اذا
 اتفق عملهم على
 هذا التعميم على ما
 يدل عليه قوله كانوا
 مكملين دون ان
 يقول كان رجب
 كاملا لان الواجب
 في الشرع هو اكمال
 رجب ان لم ير
 هلال شعبان لانهما
 لم يرد به الشريعة
 ولم يقم عليه دليل
 وحجة بل على خلافه
 نعم يكمل شعبان
 اذا لم ير هلال
 رمضان فيما اتفق
 كمال عدة رجب
 امتثالا لقوله عليه السلام

ظهيرا وغاية ما يلتجئون اليه عند الاضطرار ان يقولوا ان اكمال عدة شعبان
 لا بد له من رؤية هلاله او اكمال رجب وهكذا حتى ينتهي الى الرؤية في
 اول شهر ما من قبله قلنا ممنوع لانه انما يقع الحاجة الى هذا ان لو لم يعلم
 اول شعبان من وجه اخر وقد علم بالضرورة الاولى من حولان الحول ودوران
 العام وتمام السنة من اول شعبان الماضي وذلك مما لا خفاء فيه اصلا
 فان تقدم السنة القمرية على الشمسية في كل عام بنحو عشرة ايام منذ خلق الله
 الارض والسموات مما يعرفه العامة ويجرى مجرى المشاهدات وانما يقع
 الاشتباه والشك في يوم واحد في انه اخر شعبان او اول شهر رمضان وذلك
 لخفاء وقت مفارقة القمر من الشمس ووقوعه في درج الرؤية عند الجماهير
 من الناس وقد قال الفقيه ابو الميث رحمه الله في كتاب البستان وما كان
 من العام من الشهور العربية ينقص من الرومية في كل سنة عشرة ايام
 وربما ينقص احد عشر يوما فستة منها بنقصان الشهور والاربعة هي الايام
 المستترقة وفي المحيط البرهاني ان الشهور لا تكون كاملة كلها ولا ناضجة كلها
 بل تكون نصفها كاملة ونصفها ناقصة انتهى ومن البين المكشوف ان الشريعة لم تأت
 قط بابطال الفضايا العقلية وتكذيب الامور الواقعية واللغات ثمرة التكليف
 وحكمة البعثة الا ترى ان النقل المتواتر اذا تعارض دليل العقل وفي الحقيقة
 لا تعارض بينهما اصلا فانهما من حجج الله على العباد وهي لا تعارض ولا تضاد
 وجب تأويله وصرفه عن ظاهره اجمالا او تفصيلا ولو جعله على بعض محملاته
 فكيف لا اذا تعارض الضرورة الاولى والبدئية العقلية وبناء على هذه
 المعلومات والوضوح مع وقوع التردد والشك في يوم واحد وردت الشريعة
 المطهرة المحمدية بانجاب الصوم برؤية هلال رمضان او اكمال عدة شعبان
 ليس الاى من غير حاجة الى رؤية اهله سائر الاشهر ولا اكمال عدة
 الشهور الاخر فانه ان روى هلال رمضان في مظانه والا فيكمل عدة شعبان

فاكملوا عدة شعبان
فيكون تنال
شهرين في الكمال
من هذا الوجه فقط
وموجب قضاء يوم او
يومين هو نقصان
رمضان واكاله لاغير
وذلك لان في الصورة
الاولى لما كان الامر
مبنيا على رؤية
هلال شعبان في
مقتان لم يكن رجب
مكملا ومن ضرورته
كأن شعبان ونقصان
رمضان فيلزم قضاء
يوم واحد وفي الصورة
الثانية انهم لما لم
يروا هلال شعبان
في ميعاده كملوا
رجب ومن ضرورته
نقصان شعبان وكأن
رمضان لعدم
التنالي فيقضى صوم
يومين احتياطا
وقوله لاحتمال
نقصان شعبان مع
ما قبله اى بالنظر
الى اعتبارهم والا
فلا دخل للنقصان
رجب وشعبان في
التفاوت بل هو
لنقصان رمضان
وكما هو الاولى ان

ابتدأ من وقت انقضاء العام اعتبارا من اول شعبان من العام الماضي مثلا
اذا كان اول شعبان ثبت في العام الماضي برؤية هلاله او بغير ذلك من اليوم
الثامن عشر من تموز ففى العام الحال يكون اوله من اليوم الثامن منه وفى
العام الاقْبى من اليوم الثامن والعشرين من خزيران وما بعد ذلك على هذا
الفرض ما دامت السموات والارض ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت ولولا
ان الامر مبني على هذا الوضوح والظهور لكان قولهم فان راوه صاموا وان غم
عليهم الهلال اكملوا عدة شعبان ناقصا في البيان وقاصرا في مقام التعليم
من حيث انهم تركوا بيان ما لولم يره هلال شعبان مع مساس الضرورة وشدة
الحاجة اليه وعموم الابتلاء به ودوام الوقوع والسكوت في موضع البيان مع مساس
الحاجة اليه ووفور الداعية فضلا عن القصر على واحد من الكثير الواجب
على ذلك التقدير تجهيل بعلو عنه كهاب هواء لاء الاثمة ولا سيما جناب
الرسالة وكيف يمكن ان يتخيل ويظن بهم انهم تركوا في اوضاع الدين
واحكام الشريعة ثلثة بسببها من بعد هم من الاخلاق وخرقا يرفوه من
يلتمى بهم من الاحداث بعد الى اوكنا مائة سنة من زمانهم كلا لا والله
بل الاوائل من الامة خصوصا بمن زيد التوفيق ووضعوا من المسائل كل جلى
ودقيق شكر الله مساعيهم ولا يذهب عليك ان المراد من رؤية هلال رمضان
او غيره ليس هو رؤيته مطلقا ولو بعد ايام والا لم يبق في اكمال شعبان
معنى بل المراد رؤيته في ميعاده واول زمانه ووقت ينبغي ان يرى فيه
ويظن ان القمر وقع في درج رؤيته وعن هذا قالوا بموجب التماس الهلال
على الناس في التاسع والعشرين من شعبان اه فقط لا قبله وصرحوا عن اخرهم
بانحصار يوم الشك على يوم واحد وجعلوا الشك فيه على وجهين على
ما حققناه بما لا مزيد عليه وكل ذلك طائفة يكون اول يوم شعبان معلوما
معروفا عند كل احد مع الشك في يوم واحد من اخره وقد قيل لو لم

يقول في الصورة الثانية ايضا لاحتمال انهم لم يروه ليلة الثلاثين وبعده منه سلمه الله يعمل

يعمل في زماننا بما روى عن ابي حنيفة رحمه الله من كفاية شهادة اثنين مع عدم العلة في الصوم والظفر لزم ان لا يصوم الناس ولا يفطروا الا بعد لبائتين او اكثر فان فيه اعترافا بذلك كيف فانه لو كفى الرؤية في اى يوم كان وجاز العمل بها او وجب اكمال سائر الاشهر ان لم يراها لهنها لم يكن في التأخير الذى ذكره ارتكاب منهى بل كان اثباتا بما هو واجب شرعى ولم يكن لتعميل ترجيح العمل بهذه الرواية بذلك التعميل معنى وبالمجمله اشتراط رؤية سائر الالهة لدخول رمضان او اكمال ما قبلها لم يقل به احد من الائمة * (شعر) * ما ان سمعنا نعمان افنى بنا * ولا يعقوب من بعده ومهدا * يا اهل الجارودة قد خالفتم * حكم الشريعة والدين المسددا * هذا مرره لعبد الفقير الى الله شهاب الدين بن بهاء الدين بن سميحان بن عبد الكريم القزاني المرحاني اصلح الله احواله وختم بالسعادة اعماله * تم *

بعض تقاريط ناظورة الحق

للفاضل الحاج اقا بن بهاء الداغستاني الاندري رحمه الله

<p>الحمد لله بارمى كل اكون وفي الحديث ولا يزال طائفة هم يشرون علوما موضحين لهم ويظهرون امور الدين بعد خفا هذى المراتب فى اعلى الكمال فهم فمنهم العالم العالى مراتبه قد حاز فى العلم خطا وافر ورعى هارون بن بهاء الدين مشتهرا اخون بلدة فازان ومولده وجامع فى كتاب لا عد يله هذا لعمرى كثير اس الظلام بدت من لم يكن يعبثنى تلك الثمار فهم قد افلح اليوم من ذاقوا حلاوتها ان الصلوة لفتح الجنان فمن</p>	<p>ثم الصلوة على الهادى ببرهان من امتى ظاهرى عدل واحسان مناهج الرش والتهوى ورضوان ويجبرون كسيرا بعد امعان شمو منافم ارواح وابدان برفع رايات دين ثم عرفان مناصب العز فى صدق واتقان ذاك الفنى بشهاب بين فتيان من صقعها قرية تدعى بمرجان ناظورة الحق يا فتونا بمرجان به قطوف جنان ان جنى جان عمى البصائر من انس ومن جان واكملوا صاوات كل اركان ضاعت مفاتيحه باعوا بجرمان</p>
---	---

فقط تبين من هذا
البين ان المراد من
الرؤية فى الحديث
وفى قول الفقهاء هو
الرؤية فى ميعادها
وحضور ميعاتها
عند تمام السنة
وهولان الحول من
اول رمضان الماضى
فانه محل الشك
وموقع التردد فى
ورود رمضان وعنده
فان روى الهلال فيها
والافيكمل شعبان
ثلاثين يوما للرؤية
بعد مضى الوقت

وانقضاء زمان
الاسهلال وان هذا
لم يرد فى الحديث
ولا فى كلام الفقهاء
الرؤية هلال
رمضان او اكمال
شعبان فان زعم
الحص ان اول
شعبان لا يعلم الا
برؤية هلاله او اكمال
رجب وهام جرافلنا
بل نعلم باكمال
السنة القمرية وانما
العام منه سلمه الله

باز فقام الشعر على ان الشعر
الفرح الشعر من شعر
لهم عليكم نفس في الله يترك

الوقت شرط لها والشرط معتبر
 لكن امرنا بنجوس بعد كثرتها
 وامره امر عزم الامر له
 فواجب قطع نظر عن شرايطها
 ماذا التنازع في دين الاله وهل
 اوهل انيك حديث النهى عنه اذا
 يارب نور سراج العلم والعلماء
 لولا هم لذى الجهل فاطمة
 محراب مسجدنا ايضا منابره
 فحاج بينك اقاي يروم غنى
 حتى يواطى طاعات بغير رياء

كذا قواعدهم بقدر امكان
 بامر عرض عموما كل اوطان
 وما يبدل قول عند رحمن
 والانقياد لامر بعد اذعان
 للمعبد من خلل في ذلك اخواني
 لم يوجد الوقت او ايات قران
 واجبر لكسر شريعات باعوان
 ضلوا ضلالا بعيدا بين سرعان
 تبكى بكاء عجول بين صلبان
 في العلم توجه ياربى بتيجان
 والجسم عندورى والقلب ربانى

فهرس خطأ بالمطبع

خطا	صواب	صفحة	سطور	خطا	صواب	صفحة	سطور
اخذها	لوجبت	٧	١٩	التشبيع	التشبيع	٩١	٢٣
لوجبت	مضى شهر من	٢٤	٣	لرؤية	لرؤيته	٩٣	١٩
مضى شهر من	من	—	٩	وان	وان	٩٨	٨
من	الشهيرة	٢٧	٣	ومن حملة	من حملة	٩٩	٢
الشهيرة	منهم	٢٩	١٩	غير	غير	٧٢	١٢
منهم	لللكلام	٣٤	١	اخبر بها	اخبر بها	٧٧	٧
لللكلام	فاكملوا	٤١	٧	ما فى الحواشى	التقريب	—	—
فاكملوا	مقتضى	٣٤	٧	التقريب	بد	٧	٩
مقتضى	نائى	—	١٤	بد	ويقتضى	٩	١
نائى	وان	٥٠	١١	ويقتضى	شرح مختصر	٢١	١
وان	تقاسيم	١١	٤	شرح مختصر	لجواز	٢٤	١
تقاسيم	ينكرون	٢٠	٢٠	لجواز	الى	—	١٥
ينكرون	الحكم	٨	١١	الى	قبل	٣١	١٤
الحكم	فهرت	٩	٣	قبل	صام	٣٣	٩
فهرت	محمودا	٩٠	٩	صام	فان المنصور	—	١٢
محمودا	محمود	—	١٠	فان المنصور	ولا	٩٠	—
محمود				ولا		٩٣	٢

فهرس حق المعرفة وحسن الادراك بما يلزم في وجوب الفطر والامساك

٣٧	الاخلاف في ورود حكم شرعي	٢١	كتاب المفتي	٣	مقدمة
—	المقصد الخامس	—	حال ائمة القرى	٦	المقصد الاول
٣٨	دليل اعتبار اختلاف المطالع	٢٢	المقصد الرابع	—	للسلاطان ان يكره من له قدرة
—	من ذهب الى اعتبار اختلاف المطالع	—	حصول القبول	—	الذي له ولاية التقليد
٣٩	قول ابن الهمام فتوى نجم النسي ولا يظهر وجهه	٢٣	اذ اشهد في مسجد الرستاقى	٧	الذي يتقلب من مآكم الكفار
—	الاعتراض على الاستدلال بالحديث	—	قول شمس الائمة	—	اقسام الرشوة
٤٠	رد الاعتراض	٢٤	اكمال شعبان	—	الولاية تقبل التفتيد
—	رد كلام الزيلعي	—	لا يرد الشرايع بابطال حكم العقل	—	ائمة المساجد في بلادنا
٤١	الحكمة في عدم الاعتبار بتحقيق المقام	٢٥	ما في المحيط	٨	قضاة
—	معنى شهود الشهر	—	الحديث صريح في اشتباك العديدين	—	اذاب المغاضى الرجوع
٤٢	وجه عدم اخذ الامام بعد بيت كريب	—	الافناء غير الابطال	٩	شروط القضاء
—	المقصد السادس	٢٦	ما ذكره في باب الحيض	—	حد العدة
٤٣	عدم اشتراط الشهادة ما اسسه محمد في الامتحان	٢٧	قول المفسرين	—	العدالة شرط الاولوية
—	كفاية الواحد في النقل عن الواحد	٢٨	سئل على رضى الله عنه	١٠	الفاستق اهل للشهادة
٤٤	معنى الاستفاضة	—	يقع اسم السنة على معان	١١	المقصد الثانى
—	اقسام طرق النقل وما قيل معنى الاستفاضة	٢٩	المال رجب وغيره للصوم	١٢	شاهد الزور
٤٥	الخبر يثبت بالكتاب	—	ليس بمأمور	١٣	اعتراض صدر الشريعة
—	—	٣٠	ما في بعض نسخ الميزان غلط	—	جواب الاكمال
٤٦	—	٣١	يوم الشك	١٤	قطع على رضى الله عنه
—	—	—	لنوم تعدديوم الشك	—	الشهادة على النفي
٤٧	—	٣٢	تصوير يوم الشك	١٥	حال بعض المعاصرين
—	—	—	الفرق بين الصورتين	—	في بلادنا
٤٨	—	٣٣	معنى الحادى والثلاثين	١٦	الرجوع على ثلثة اوجه
—	—	—	من شعبان	١٧	المقصد الثالث
—	—	٣٤	ان اكمال رجب لا يدل عليه النص	١٨	اختبار صاحب التحفة
—	—	—	من شروط اثبات الحكم في الفرع بقاء اصله	١٩	اذا قبل الامام شهادة الفاسق
—	—	—	—	—	من راي الهلال بحجب ان يشهد

٧٧	فد شجن ابو العباس	٤٧	كون اللام للتعليل	٥٧	دليل جواز العمل
—	كتابه باخبار الكهنة	—	يوجب الزيادة	—	بالوجادة
—	معنى الكاهن	٤٩	قول الشيخ سيف الدين	—	وقد عقد في المحيط
٧٨	القول في كفاية الاثنيتين	٤٧	نقل اقوال من اعتبر	—	وغيره فضلا
—	ومما يتخطون فيه معنى	—	الحساب	—	في ايقاع الطلاق بالخط
—	الاستفاضة	—	قول البغوي	١٧	الكتابة اقوى
٧٩	لبس كل ما يورد في	—	قول النووي	—	عمل الصحابة
—	التفسير مما يدل عليه	—	قول ابن دقيق العيد	—	بكتابه عليه السلام
—	الاية	٥٩	قول السبكي	٢٧	وجه فلة الر واية عن
—	ما يقال ان الهلال رؤى	—	خاتمة في احوال المنمسين	—	ابي حنيفة
—	صباحا	—	بالعلم	٣٧	المقصد السابع
٧٩	وما يعزى الى ائمة	٧١	الذي يتمسكون به	٤٧	لا يقدح في العلم
—	المعقول	٧٢	الحديث لا يدل على	—	الالقيح
٨١	كفاية الاستيصار	—	الفتح في الحساب	٥٧	اسم علم النجوم يقع
—	فائدة الظاهر عدم	—	لا يصح دعوى الاجماع	—	على ضربين
—	اعتبار اختلاف	—	مع خلاف الخناق	٥٨	قول الشيخ علاء الدولة
—	المطالع في الاضحي	٧٣	قوله في حق الحساب	—	الضرب الثاني
٨٣	تنمة الحاتمة	—	محض تعصب	٥٩	حكايات في احكام النجوم
—	ذكر ابن الشخير	٧٤	ماروى عن ابي البختری	—	ان الخلفاء علم يموتوا
٨٤	ذكر محمد بن مقاتل	—	النهى عن التقدم	—	ببقداد
—	ذكر ابن سريج	٧٥	وبالجملة لادلالة لشيء	٦٥	قصة السلطان محمود
٨٥	ذكر الشيخ محي الدين	—	من الاحاديث على	—	الغزنوي
—	ابن عربي	—	وجوب اكمال ما سوى	٦١	قول ابي المنصور
—	ذكر ابن دقيق العيد	—	شعبان وذى القعدة	—	قول الشيخ علاء الدولة
٨٦	ذكر صاحب النهاية	٧٦	قول الفقيه ابي الليث	٦٢	قول الشيخ حافظ الدين
—	ذكر السبكي	—	العلم بدوران السنة	٦٣	لارواية قطعن الاثمة
٨٩	اول المنتخب	—	ضروري	—	في نفى الحكم بالحساب